التقرير السنوي

2020

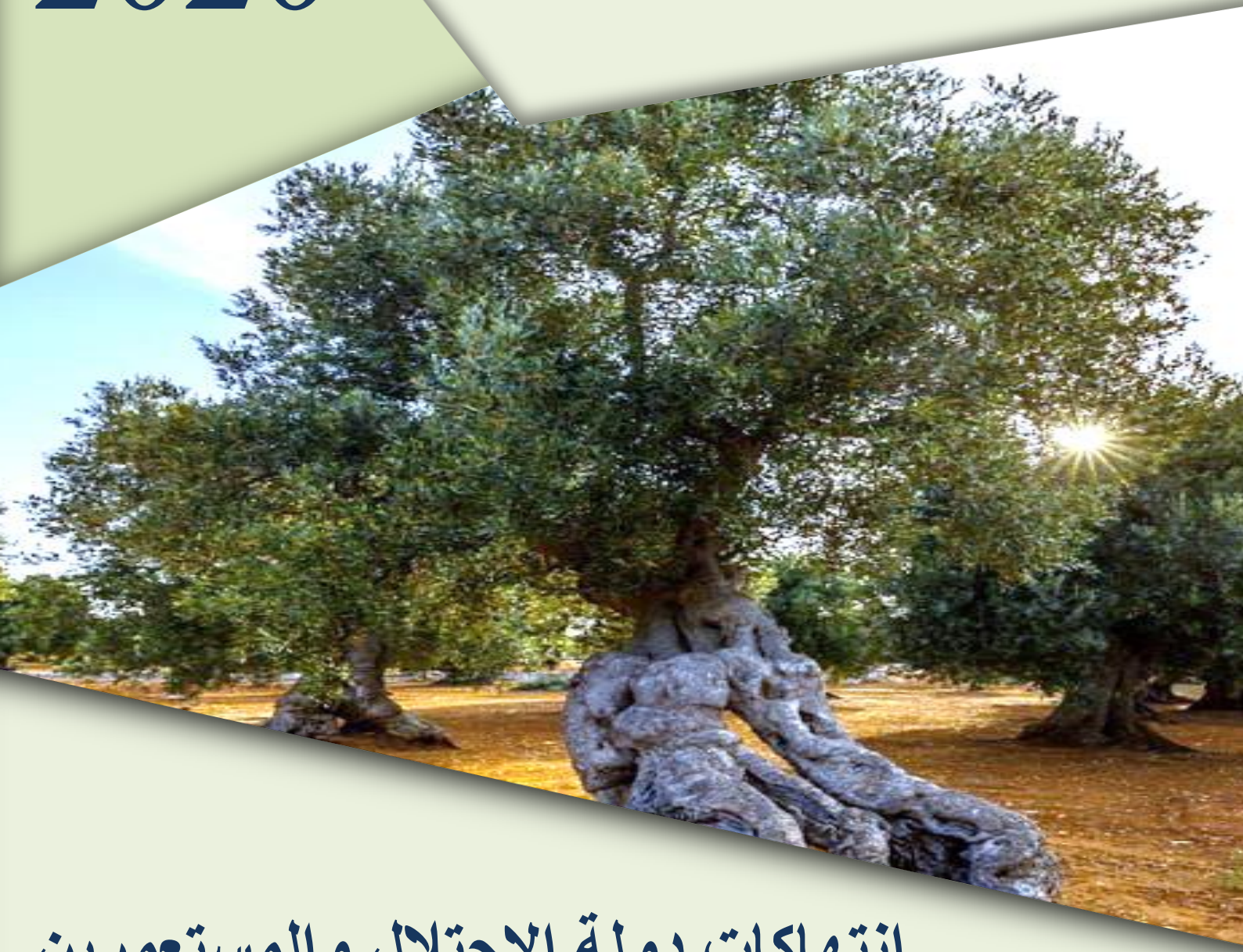

إنتهاكات دولة الإحتلال والمستعمرين في الأراضي الفلسطينية المحتلة

منظمة التحرير الفلسطينية

وحدة وطنية تعبئة قومية تحرير

هيئة مقاومة الجدار والاستيطان

Colonization & Wall Resistance Commission

الفهرس

مقدمة 2
ملحق 1: ورقة معطيات وحقائق لعام 2020م 4
إجراءات دولة الإحتلال لدعم الإستيطان الإستعماري:- 5
1. القوانين ومشاريع القوانين التي إعتمدتها أو إقترحتها الجهات التشريعية الإسرائيلية في العام 2020م: 6
2. قرارات الحكومة الإسرائيلية للعام 2020م: 14
3. الحوافز والتسهيلات المقدمة من الحكومة الإسرائيلية للمستعمرين: 16
4. مواقف وتصريحات لأعضاء الحكومة الإسرائيلية الأخيرة: 33
إجراءات سلطات الإحتلال لدعم البناء الاستيطاني الاستعماري:- 36
1. المخططات التنظيمية المصادق عليها والمقدمة عام 2020م: 37
2. عطاءات تأجير الأراضي: 44
إجراءات وممارسات الإحتلال للسيطرة على الأراضي:- 50
1. أوامر الإستملاك: 51
2. البُؤر الإستيطانية الإستعمارية خلال العام 2020م: 55
3. تزوير ونقل ملكيات الأراضي الخاصة: 63
إجراءات وممارسات سُلطات الإحتلال بحق المنشآت الفلسطينية:- 68
1. عمليات الهدم: 69
2. إخطارات الهدم: 72
3. نماذج الهدم الكلي والترحيل القسري لقرى وتجمعات فلسطينية بأكملها: 74
4. خربة حمصة - اولى محاولات التهجير القسري لقرى وتجمعات الأغوار الشمالية: 75
إعتداءات المستعمرين للعام 2020م 82
ملحق 2: الصور 86
الواقع الإنساني وإجراءات التهجير القسري في القدس 95
الوضع الإنساني في "قطاع غزة" 105

مقدمة

قبل الحديث عن السياسات الإستعمارية والعنصرية وسياسات الهدم التي تُمارسها دولة الإحتلال لا سيما خلال عام 2020م، لا بد من تسليط الضوء على أهم المحطات التي مرت بها الهيئة خلال عام 2020م، بما يحمله هذا العام من أحداث غير إعتيادية ومتسارعة على كافة المجالات والأصعدة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والصحية والمالية، أحداث وتحديات عصفت بوجة الفلسطينيين خاصة، لم تتمثل فقط بوباء واحد أسوةً بما حل بالعالم أجمع من جراء وباء كورونا، وإنما أيضاً قد كان هناك عدة أوبئة لا تقل شراستها وضراوتها وآثارها الكارثية عن آثار وأضرار وباء كورونا.

في الوقت الذي كانت معظم دول العالم تواجة فيه وباء كورونا، كوباء مستجد، حمل في ثناياه العديد من التحديات التي ألقت بظلالها على كافة مناحي الحياه، واستنزفت الموارد المالية والإمكانيات الصحية حتى لأعتى الدول وأكثرها تقدماً، كان الفلسطينين يواجهون جملة من الأوبئة الأخرى التي لا تقل ضراوتها وفتكها عن وباء كورونا، كان أولها الوباء الأمريكي المتمثل بتكريس واقع الإحتلال بطريقة غير تقليدية وسافره لم نشهدها نحن كفلسطينيين من قَبل، برغم كافة المواقف السافره والمنحازة الصادرة عن الإدارات الأمريكية المتعاقبه، وما رافق هذا الإنحياز من مواقف ومحطات مصيرية تمس الأرض الفلسطينية المحتلة ومصير الشعب الفلسطيني، إبتداءً من محاولة فرض ما تسمى بصفقة القرن، مروراً بمحاولة تصفية القضية الفلسطينية بشكل جذري ونهائي، إنتقالاً الى نقل السفارة الأمريكية الى القدس المحتله، ومن ثم فرض الأجندة والرؤية الأمريكية على المستوى الإقليمي والدولي، وما رافق ذلك من مظاهر التطبيع العربي الإسرائيلي من قبل بعض الأنظمة العربية، ومن ثم محاولات ضم الأراضي الفلسطينية تحت السيادة الإسرائيلية، وصولاً الى الأسوأ والمتمثل بمعاهدات التطبيع والسلام المزعوم بين عدد من "الدول العربية" والكيان الصهيوني وبرعاية ورؤية أمريكية بحته، حتى باتت وسائل إعلام بعض الأنظمة العربية تدعوا علانية الى فتح الباب على مصراعية أمام الإنفتاح على الكيان الصهيوني، في الوقت التي تُمارس فيه وسائل إعلام هذه الأنظمة كافة وسائل شيطنة الفلسطينيين، حتى بات بعض هذه الوسائل تقلب الحقائق رأساً على عقب وبشكل مفضوح، الى درجة رفع القدسية عن مدينة القدس، وإنكار حق الشعب الفلسطيني في أرضه، وتُقدم الفلسطينيين على أنهم أعداء السلام وغاصبين لأرض اليهود التاريخية.

أيضاً، واصل وباء الإستيطان إنتشاره على كافة الأرض الفلسطينية، بحيث قامت دولة الإحتلال بتكثيف أنشطتها الإستعماريه بكافة المحافظات الفلسطينية، سواء كان من خلال مواصلة البناء، وطرح عطاءات، وإقرار مخططات، ومصادرة أراضي، وهدم المنازل والمنشآت وغيرها من مظاهر الأنشطة الإستعمارية بما فيها مواصلة "تهويد القدس" ومحاولة فرض ما يسمى "بالضم وفرض السيادة الإسرائيلية" على مناطق عديدة من الأرض الفلسطينية المحتلة، ومواصلة فرض بيئة قسرية وعنصرية طاردة للفلسطينيين وخاصة في المناطق المسماة "ج".

بالتزامن مع هذا كله، يتواصل وباء الإبتزاز السياسي والمالي للفلسطينيين من قبل دولة الإحتلال، حيث باتت أداه تستخدمها دولة الإحتلال ضد الفلسطينين من حين لآخر، بهدف الإبتزاز الممنهج ضد القيادة الفلسطينية وحملها على التنازل عن الثوابت الوطنية لصالح المشروع الإستعماري المتواصل.

كل ذلك جعل من عام 2020م، عاماً صعباً على الفلسطينين، حيث حمل هذا العام في إرهاصاته وثناياه العديد من الأزمات والتحديات المتلاحقة، أدت الى في نهاية المطاف الى الحد من قدرات المؤسسات الحكومية عن تقديم الخدمات العامه وتنفيذ أنشطتها كالمعتاد، وخاصة فيما يتعلق بشح الموارد المالية وعدم تخصيص موازنات عامة كالمعتاد بسبب قرصنة أموال المقاصة من قبل دولة الإحتلال، وما رافق ذلك من إنقطاع لرواتب موظفي القطاع العام، وعدم القدرة على تأمين التكاليف التشغيلية واللوجستية لعموم وزارات ومؤسسات القطاع العام، وعبء تأمين الموارد لقطاع الصحة لمواجهة وباء كورونا، وبالتالي التأثير على أداء القطاع الخاص وقدرة هذا القطاع من تحريك عجلة الإقتصاد وتأمين وظائف ومواصلة عجلة الإنتاج بشكلها الإعتيادي.

واجهت هيئة مقاومة الجدار والإستيطان، كغيرها من المؤسسات العامة، تحديات عديدة، وربما أشد ضراوةً نظراً لطبيعة عمل الهيئة، وحقيقة أن عمل الهيئة يتمركز حول مجابهة الأنشطة الإستعمارية المتواصلة وما يرافق ذلك من إعتداءات جسيمة على المواطنين وممتلكاتهم بما فيها الأرض والمنازل والمنشآت ومصادر رزقهم، بما يستدعي بالضرورة الإستجابة العاجلة لمواجهة هذه الأنشطة والإعتداءات الإستعمارية، وجبر الأضرار ومواصلة تقديم مقومات دعم الصمود، تنظيم فعاليات المواجهات الشعبية السلمية في كافة المناطق المستهدفة، وتقديم الدعم القانوني، وتوثيق هذه الإعتداءات، كلها إحتياجات غير قابلة للتأجيل، ولا تخضع لمنطق توافر الموارد المادية من عدمه، حيث أن سرعة العمل والتدخل حسب الإمكانيات المتاحة تصبح حاجة ملحة، وتتطلب إستنفار كافة الإمكانيات والطاقات المتاحة، نظراً لحساسية هذه القضايا وما لها من تأثير كارثي ليس فقط على المواطنين وممتلكاتهم، وإنما على مستقبل وجود هذا الشعب وحقوقه وثوابته الوطنية والتاريخية الراسخة.

م. وليد عساف

رئيس هيئة مقاومة الجدار والإستيطان

ملحق 1: ورقة معطيات وحقائق لعام 2020م

عدد المستعمرين الإسرائيليين في أراضي الضفة الفلسطينية المحتلة	652052 مستعمراً
عدد المستعمرات والبُؤر الإستعمارية الإسرائيلية	329 مستعمرة وبُؤرة
عدد البُؤر الإستعمارية التي أقيمت في العام 2020م	14 بُؤر استعمارية
عدد المواقع الإستعمارية الخدماتية والصناعية وغيرها	50 موقعاً
عدد المواقع العسكرية في الأراضي الفلسطينية	93 موقعاً
عدد الكليات العسكرية	40 كلية
عدد الحواجز الدائمة والمؤقتة (بوابات، حواجزعسكرية أو ترابية)	705 حواجز وبوابات
عدد الشركات الإسرائيلية المتخصصة في نقل ملكيات الأراضي	614
عدد الشركات التي تم إنشاؤها في العام 2020م	49
عدد المخططات التي جرى نقاشها خلال العام 2020م	274
مساحة الأراضي الفلسطينية التي يزرعها المستعمرون اليهود	118 الف دونم
مساحة الأراضي التي إستولت عليها سُلطات الإحتلال عام 2020م	12011 دونم
مجمل مساحة الأراضي الخاضعة لإجراءات إستعمارية إسرائيلية (هذه المساحة لا تشمل الأراضي المخطط لعزلها بالجدار)	2642 كم^2 تشكل 76.3% من أراضي منطقة (ج)
عدد المنشآت التي هدمتها سُلطات الإحتلال عام 2020م	471
عدد إخطارات الهدم التي رصدتها الهيئة عام 2020م	546
عدد المدارس المهددة بالهدم الكلي أو الجزئي	53 مدرسة
عدد الشهداء الفلسطينيين على أيدي جيش الإحتلال عام 2020م	275
عدد إعتداءات المستعمرين الإسرائيليين خلال العام 2020م	862
عدد الشهداء الفلسطينيين على أيدي المستعمرين عام 2020م	2
عدد المصابين على أيدي جيش الإحتلال الإسرائيلي عام 2020م	29600
عدد المعتقلين الفلسطينيين منذ بداية العام	6489
عدد الأشجار التي إقتلعها الإحتلال أو تعرضت لإعتداءات المستعمرين	7122

إجراءات دولة الإحتلال لدعم الإستيطان الإستعماري:-

1. القوانين ومشاريع القوانين التي إعتمدتها أو إقترحتها الجهات التشريعية الإسرائيلية في العام 2020م

2. قرارات الحكومة الإسرائيلية للعام 2020م

3. الحوافز والتسهيلات المقدمة من الحكومة الإسرائيلية للمستعمرين

4. مواقف وتصريحات لأعضاء الحكومة الإسرائيلية الأخيرة

1. القوانين ومشاريع القوانين التي إعتمدتها أو إقترحتها الجهات التشريعية الإسرائيلية في العام 2020م:
مراحل تشريع القوانين في الكنيست الإسرائيلية

تُصادق الكنيست على الكثير من إقتراحات القوانين بعد أن تمر وتجتاز كافة مراحل التشريع المطلوبة تمهيداً لتحويلها الى قوانين مقرة ومصادق عليها.

إقتراحات القوانين التي ستصبح لاحقاً قوانين سارية كثيرة وأغلبها قوانين داعمة للإستيطان وشرعنته او قوانين تحريضية وعنصرية موجهة وتستهدف بشكل خاص المواطنين الفلسطينين والمواطنين بين شطري الخط الأخضر.

مراحل التشريع وصولاً لإقرار القانون بصورة نهائية:

صياغة إقتراح قانون من قِبَل عضو كنيست.

مصادقة رئاسة الكنيست وطرح إقتراح القانون.

تبحث الهيئة العامة للكنيست الإقتراح الذي يتقدم به عضو كنيست (والمطبوع على ورق أزرق اللون) وتقرر ما إذا ستصادق عليه.

المداولات في اللجنة؛ بعد المصادقة على الإقتراح بالقراءة التمهيدية، يتم تمريره إلى لجنة من لجان الكنيست، حسب ما أُقر في النظام الداخلي للكنيست، وهناك يتم مناقشة الإقتراح من أجل تحضيره للقراءة الأولى.

القراءة الأولى في الهيئة العامة؛ بعد المداولات في اللجنة، يتم إحضار إقتراح القانون الخاص للقراءة الأولى في الهيئة العامة للكنيست.

المداولات في اللجنة؛ بعد المصادقة على الإقتراح بالقراءة الأولى، يتم تمريره إلى لجنة من لجان الكنيست من أجل تحضيره للقراءة الثانية والقراءة الثالثة.

القراءة الثانية والقراءة الثالثة في الهيئة العامة؛ بعد المداولات في اللجنة يتم إجراء مداولات إضافية في الهيئة العامة ومن ثم يتم التصويت بالقراءة الثانية والقراءة الثالثة، وعلى الأغلب فإن التصويت في القراءة الثانية والقراءة الثالثة يتم الواحدة بعد الأخرى.

إقرار القانون في الهيئة العامة للكنيست؛ بعد المصادقة على الإقتراح بالقراءات الثلاث فإن القانون يصبح جزءاً من كتاب قوانين دولة إسرائيل.

قامت "الجهات التشريعية" التابعة لدولة الإحتلال بإقتراح وإقرار عدد من القوانين، وعلى رأسها مجموعة القوانين التي أقرها "الكنيست الإسرائيلي" ذات العلاقة بالمشروع الإستعماري في الضفة الغربية والقدس المحتلة، والتي تهدف إلى فرض وقائع جديدة على الأرض وإعدام أيّة إمكانية لحل سياسي مستقبلي، فيما إتسمت هذه المشاريع بالعنصرية ضد الفلسطينيين.

مشاريع قوانين مقدمة للجنة التشريع الحكومية

قانون/ إقتراح قانون	الكنيست	رقم القانون / إقتراح القانون	وضع القانون / إقتراح القانون	وضع إقتراح القانون حالياً	مقدم القانون / إقتراح القانون	مضمون القانون / إقتراح القانون
إقتراح قانون العقوبات (تعديل - عقوبة الإعدام لمن أُدين بقتل إسرائيليين من خلال ما تسميه إسرائيل عمل إرهابي)	23	(פ/23/123)	طُرح على طاولة الكنيست للنقاش المبكر		مخلوف ميكي زوهر بتاريخ 2020/4/20	بحسب قانون العقوبات الصادر سنة 1977 وبموجب البند (301) أ فإن من أُدين بصورة نهائية في المحكمة العسكرية سيواجه عقوبة الإعدام ولن تخفف العقوبة
إقتراح قانون القدس وبناتها (القدس الكبرى)	23	(פ/23/82)	طُرح على طاولة الكنيست للنقاش المبكر		يوئاف كيش بتاريخ 2020/4/20	يقضي الإقتراح بتوسيع حدود بلدية الإحتلال في القدس لتضم مستوطنات بيتار عيليت + معاليه ادوميم + غفعات زئيف + غوش عتصيون + اوفرات كل ذلك على حساب أراضي المواطنين
إقتراح قانون العقوبات (تعديل - منع توثيق وتصوير ما يقوم به جنود الإحتلال من عمليات قمع وتنكيل في الأراضي الفلسطينيه)	23	(פ/23/9)	طُرح على طاولة الكنيست للنقاش المبكر		ميخائيل مالكيئيلي بتاريخ 2020/4/20	بموجبه فإن من يقوم بتصوير وتوثيق ما يقوم به الجنود بقصد مضايقتهم او تقييد حركتهم سيواجه عقوبة السجن لثلاث سنوات وتصل الى عشر سنوات اذا كان الغرض هو المس بأمن إسرائيل
إقتراح قانون فرض السيادة الاسرائيلية على الغوار وشمال البحر الميت	23	(פ/23/260)	طُرح على طاولة الكنيست للنقاش المبكر		شلومو كارعي واخرون بتاريخ 2020/4/23	بموجبه تطبق القوانين والإدارة الإسرائيلية على هذه المناطق فور إقرار القانون وقد كُلِّف وزير الداخلية الإسرائيلي وبالتنسيق مع وزير القضاء لإستصدار تشريعات جديدة تساعد على إقرار القانون
إقتراح قانون فرض السيادة الإسرائيلية على كامل مناطق الضفة الغربية	23	(פ/23/237)	طُرح على طاولة الكنيست للنقاش المبكر		موشيه اربيل واخرون بتاريخ 2020/4/23	بموجبه تطبق القوانين والإدارة الإسرائيلية على هذه المناطق فور إقرار القانون وقد كُلِّف وزير الداخلية الإسرائيلي وبالتنسيق مع وزير القضاء لإستصدار تشريعات جديدة تساعد على إقرار القانون

قانون/ إقتراح قانون	الكنيست	رقم القانون / إقتراح القانون	وضع القانون / إقتراح القانون	وضع إقتراح القانون حالياً	مقدم القانون / إقتراح القانون	مضمون القانون / إقتراح القانون
إقتراح قانون فرض السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية	23	(23/233/ד)	طُرح على طاولة الكنيست للنقاش المبكر		يوئاف كيش بتاريخ 2020/4/23	بموجبه تطبق القوانين والإدارة الإسرائيلية على هذه المناطق فور إقرار القانون وقد كُلِف وزير الداخلية الإسرائيلي وبالتنسيق مع وزير القضاء لإستصدار تشريعات جديدة تساعد على إقرار القانون
إقتراح قانون فرض السيادة الاسرائيلية على الاغوار	23	(23/263/ד)	طُرح على طاولة الكنيست للنقاش المبكر		يوئاف كيش بتاريخ 2020/4/23	بموجبه تطبق القوانين والإدارة الإسرائيلية على هذه المناطق فور إقرار القانون وقد كُلِف وزير الداخلية الإسرائيلي وبالتنسيق مع وزير القضاء لإستصدار تشريعات جديدة تساعد على إقرار القانون
إقتراح قانون فرض السيادة الاسرائيلية على غور الأردن وشمال البحر الميت ومستوطنات الضفة	23	(23/382/ד)	طُرح على طاولة الكنيست للنقاش المبكر		ماي غولان بتاريخ 2020/4/26	بموجبه تطبق القوانين والإدارة الإسرائيلية على هذه المناطق فور إقرار القانون وقد كُلِف وزير الداخلية الإسرائيلي وبالتنسيق مع وزير القضاء لإستصدار تشريعات جديدة تساعد على إقرار القانون
إقتراح قانون فرض السيادة الإسرائيلية على غور الأردن وشمال البحر الميت (خطوات الحصول على الجنسية الإسرائيلية)	23	(23/384/ד)	طُرح على طاولة الكنيست للنقاش المبكر		شاران هسيخيل بتاريخ 2020/5/4	بموجبه وبعد مرور ستة أشهر على سريان القوانين والإدارة الإسرائيلية في غور الأردن وشمال البحر الميت يصبح القانون سارياً على من يقيمون في هذه المناطق من غير الإسرائيليين / من يقيم في هذه المناطق من الفلسطينيين منذ تاريخ 2018/1/1م سيحصل على إقامة مؤقتة في المكان لخمس سنوات وبعدها يمكنه التقدم بطلب للحصول على إقامة دائمة شريطة أن لا يكون مدان بتهم امنية او جنائية واذا امتلك بيتاً فسيتم تسجيله لدى سُلطة أراضي إسرائيل

قانون/ إقتراح قانون	الكنيست	رقم القانون / إقتراح القانون	وضع القانون / إقتراح القانون	وضع إقتراح القانون حالياً	مقدم القانون / إقتراح القانون	مضمون القانون / إقتراح القانون
إقتراح قانون ماتسميه إسرائيل محاربة الإرهاب(تعديل- ابداء دعم وتأييد لما تسمى منظمات ارهابية على شبكات التواصل الاجتماعي)	23	(פ/23/644)	طُرح على طاولة الكنيست للنقاش المبكر		مخلوف ميكي زوهر بتاريخ 2020/5/11	من يعلن عن دعمه لما تسمى منظمات ارهابية من خلال اعجابه بصور من يسمون ارهابيين او كتابة شعارات تمدح وتمجد هذه المنظمات فان عقوبة السجن لخمس سنوات ستفرض عليه
إقتراح قانون ابعاد عائلات منفذي العمليات الذين تصفهم إسرائيل بالارهابيين	23	(פ/23/643)	طُرح على طاولة الكنيست للنقاش المبكر		ايلت شاكيد واخرون بتاريخ 2020/5/11	وزير الداخليه الإسرائيلي يكون مخول بابعادهم الى خارج إسرائيل او الى مناطق تحت سيطرتها بدعوى انهم يعلمون أن احد ابناء العائلة يعتزم تنفيذ عملية ويعربون عن دعمهم له بدلاً من منعه من القيام بذلك
إقتراح قانون فرض السيادة الاسرائيلية على غور الاردن/غوش عتصيون/غفعات زئيف/معاليه ادوميم/ بيتار عيليت/ مستوطنة عوفرا	23	(פ/23/614)	طُرح على طاولة الكنيست للنقاش المبكر		ايلت شاكيد واخرون بتاريخ 2020/5/11	حيث تسري القوانين والإدارة الإسرائيلية على هذه المناطق فور إقرار القانون/ تم تكليف وزير الداخلية وبالتنسيق مع وزير القضاء بإستصدار تشريعات ولوائح تتيح إقرار القانون
إقتراح قانون فرض السيادة الاسرائيلية على غور الاردن	23	(פ/23/613)	طُرح على طاولة الكنيست للنقاش المبكر		افيغدور ليبرمان واخرون بتاريخ 2020/5/11	يهدف الى تطبيق القانون والإدارة الإسرائيلية على هذه المناطق ومستوطناتها بما فيها من مناطق صناعية ومناطق أثرية وشوارع رئيسية الى جانب تطبيق القانون المعمول به داخل الخط الأخضر على هذه المناطق
إقتراح قانون مكافحة الإرهاب(تعديل- منع اعادة جثامين الشهداء الفلسطينيين)	23	פ/23/722	طُرح على طاولة الكنيست للنقاش المبكر		ميكي ليفي بتاريخ 2020/5/18	بموجب الإقتراح هذا لن تعاد جثامين شهداء فلسطينيين الى عائلاتهم او الى منظمات ينتمون اليها اذا كانت هذه المنظمات تحتجز أسرى إسرائيليين او جثامين لإسرائيليين

قانون/ إقتراح قانون	الكنيست	رقم القانون / إقتراح القانون	وضع القانون / إقتراح القانون	وضع إقتراح القانون حالياً	مقدم القانون / إقتراح القانون	مضمون القانون / إقتراح القانون
إقتراح قانون محاربة الإرهاب(تعديل- تشديد العقوبه)	23	ع/23/855	طُرح على طاولة الكنيست للنقاش المبكر		مئير كوهين بتاريخ 2020/5/18	بستهدف هذا الإقتراح الجهات والأشخاص الذين تتهمهم إسرائيل بمسادعة منفذي العمليات بعد تنفيذها والعقوبة هنا خمس سنوات او من علموا أن جهة تعتزم تنفيذ عملية ولم يحاولوا منع ذلك والعقوبة هنا ثلاث سنوات
إقتراح قانون تجميد اموال الضرائب الفلسطينية التي تقوم إسرائيل بجبايتها لانها تحول لاسر الشهداء والاسرى(تعديل- تجميد الاموال لتحول الى عائلات مستوطنين ويهود قتلوا في عمليات)	23	ع/23/1029	طُرح على طاولة الكنيست للنقاش المبكر		موشيه اربيل واخرون بتاريخ 2020/5/25	بموجب ما تسميه إسرائيل قانون تعويض العائلات ضحايا الإرهاب الصادر سنة 1970 ستقوم إسرائيل شهريا باقتطاع مبلغ مالي يعادل المبلغ الذي تحوله السُلطة الفلسطينية لعائلات الاسرى والشهداء/ الاقتطاع يتم من اموال الضرائب الفلسطينية التي تجبيها إسرائيل
إقتراح قانون غور الاردن-شمال البحر الميت وصحراء اريحا	23	ع/23/1005	طُرح على طاولة الكنيست للنقاش المبكر		مخلوف ميكي زوهر بتاريخ 2020/5/25	بموجبه يتم فرض وسريان القانون والادارة الاسرائيلية على هذه المناطق فور اقرار القانون/ كلف وزير الداخلية ووزير القضاء بالتشاور فيما بينهما لإصدار تشريعات ولوائح تتيح تمرير إقتراح القانون هذا
إقتراح قانون حماية الحوض الشمالي للبحر الميت	23	ع/23/994	طُرح على طاولة الكنيست للنقاش المبكر		ميراب ميخائيلي بتاريخ 2020/5/25	يهدف الى السيطرة الكاملة على البحر الميت وتحويل مناطقه الى محميات طبيعية واقامة مراكز تراثية واعتبار الموقع موقعاً وطنياً اسرائيلياً من الدرجة الاولى

قانون/ إقتراح قانون	الكنيست	رقم القانون / إقتراح القانون	وضع القانون / إقتراح القانون	وضع إقتراح القانون حالياً	مقدم القانون / إقتراح القانون	مضمون القانون / إقتراح القانون
إقتراح قانون المواطنة والدخول لاسرائيل(تعليمات الساعه) (تعديل - منع تكاثر حالات الزواج	23	ح/23/1794	طُرح على طاولة الكنيست للنقاش المبكر		عوديد فورير واخرون بتاريخ 2020/8/10	حيث صادقت الهيئة العامة للكنيست على توصية اللجنة المشتركة للجنة الخارجية والأمن وللجنة الداخلية وحماية البيئة بتمديد مدة سريان قانون المواطنة والدخول لإسرائيل (تشريع مؤقت) لسنة إضافية حتى تاريخ 16/6/2021 . يتمحور القانون حول محظورات وتقييدات لمنح المواطنة وتصاريح البقاء والمكوث في إسرائيل ضمن حالات لم شمل عائلات مقيمين ومواطنين إسرائيليين مع مواطن منطقة يهودا والسامرة وعدد من الدول العربية
إقتراح قانون الغاء ما تسمى الادارة المدنية ونقل صلاحياتها مباشرة الى الحكومة الاسرائيلية ووزاراتها المختلفه	23	ح/23/2027	طُرح على طاولة الكنيست للنقاش المبكر		بتسالئيل سموطرتس واخرون بتاريخ 7/9/2020	هدفه فرض السيادة الإسرائيلية و تحويل الصلاحيات الى الوزارات الاسرائيلية المختلفه حسب اختصاص كل منها لدعم المستوطنيين ومستوطناتهم مباشرة وبصورة اكبر/ بخصوص المواطنين الفلسطينيين فهناك إقتراحاً باقامة مكاتب تنسيق وارتباط بحسب أماكن سكناهم لتقديم خدمات لهم
إقتراح قانون الدفاع عن قادة سياسيين وعسكريين ومستوطنين ممن ارتكبوا جرائم حرب وملاحقون من قبل مؤسسات وهيئات قضائية دولية في الخارج	23	ح/23/2185	طُرح على طاولة الكنيست للنقاش المبكر		افي ديختر واخرون 19/10/2020	بموجبه تتعهد الحكومة الاسرائيلية لمنع اعتقالهم او المس بهم وبتقديم الدعم المالي للدفاع عنهم قضائيا لان الاعمال التي ارتكبوها كانت بدعم وطلب من الحكومة الإسرائيلية

قانون/ إقتراح قانون	الكنيست	رقم القانون / إقتراح القانون	وضع القانون / إقتراح القانون	وضع إقتراح القانون حالياً	مقدم القانون / إقتراح القانون	مضمون القانون / إقتراح القانون
إقتراح قانون مستوطنات وأحياء وبُؤر إستيطانية ومراحل تسويتها	23	ع/23/2209	طُرح على طاولة الكنيست للنقاش المبكر	تمت مناقشته في الكنيست بتاريخ 2020/12/16	بتسالئيل سموطرتس واخرون بتاريخ 19/10/2020	يهدف الى شرعنة الاف الوحدات الاستيطانية من خلال عمل مخططات تفصيلية لها والمصادقة عليها/شكلت ما تسمى اللجنة الوزارية لشؤون الامن القومي طاقما خاصا لتنفيذ هذه المهمه
إقتراح قانون تجميد ووقف المخصصات المقدمة لعائلات فلسطينية ممن يحملون الهوية الاسرائيلية وتتهم إسرائيل افراد منها بدعم والضلوع في الإرهاب	23	ع/23/2283	طُرح على طاولة الكنيست للنقاش المبكر		افي ديختر واخرون بتاريخ 2/11/2020	بموجبه سيتم وقف كافة المخصصات والتسهيلات لمن يحملون الجنسية الاسرائيلية او من لديهم تصريح اقامة دائم في إسرائيل وحرمانهم منها الى الابد
إقتراح قانون الأساس/استفتاء عام	23	ع/23/2339	طُرح على طاولة الكنيست للنقاش المبكر		قدمه النائب يائير غولان بتاريخ 9/11/2020	بموجب فإن اي انسحاب من مناطق احتلتها إسرائيل ويسري عليها القانون والادارة الاسرائيلية يجب أن يتم بموافقة اكثرية اعضاء الكنيست ومن ثم اجراء استفتاء شعبي على ذلك بين الاسرائيليين
إقتراح قانون الاحكام الصادرة بحق جنود الإحتلال ممن قتلوا مواطنين فلسطينيين خلال مهامهم العسكرية في الضفه	23	ع/23/1675	طُرح على طاولة الكنيست للنقاش المبكر		قدمه النائب عوديد فورير واخرون بتاريخ 3/8/2020	بموجب الإقتراح فإن الجندي القاتل يجب ان يحكم عليه بتأدية خدمات عسكرية لمدة ستة شهور بدلا من دخوله السجن
إقتراح قانون مكافحة الإرهاب(تعديل – منع اعادة جثامين الشهداء)	23	ع/23/1795	طُرح على طاولة الكنيست للنقاش المبكر		قدمه النائب عوديد فورير واخرون بتاريخ 10/8/2020	بموجبه لن تعاد جثامين الشهداء الى عائلاتهم طالما أن هناك منظمات فلسطينية تحتجز لديها إسرائيليين او جثامين لجنود إسرائيليين

قانون/ إقتراح قانون	الكنيست	رقم القانون / إقتراح القانون	وضع القانون / إقتراح القانون	وضع إقتراح القانون حالياً	مقدم القانون / إقتراح القانون	مضمون القانون / إقتراح القانون
إقتراح قانون تسوية وشرعنة الاستيطان في الضفه	23	ح/23/1854	طُرح على طاولة الكنيست للنقاش المبكر		قدمه النائب ميخال شير بتاريخ 10/8/2020	بموجبه تقوم الحكومة الاسرائيلية بسن قوانين لشرعنة الاستيطان واعطائه صبغة شرعية وتقوم كذلك بعمل مخططات واعطاء التراخيص للاف الوحدات الاستيطانية لبناء المزيد من البؤر والمستوطنات
إقتراح قانون سلطة اراضي إسرائيل(تعديل- تخصيص اراضي في النقب والجليل للجنود المسرحين)	23	ح/23/2002	طُرح على طاولة الكنيست للنقاش المبكر		قدمه النائب الكس كوشنير واخرون بتاريخ 24/8/2020	يطالب إقتراح القانون بتخصيص اراضي للجنود المسرحين الذين دافعوا عن دولة إسرائيل لتشجيع ما يسمى الاستيطان الشاب في النقب والجليل لتهويدها.
إقتراح قانون تنفيذ خطة الانفصال(تعديل- الغاء بتو متعلقة باخلاء المستوطنات وتغيير اسم القانون)	23	ح/23/2016	طُرح على طاولة الكنيست للنقاش المبكر	قدمه النائب بتسالئيل سموطرتس واخرون بتاريخ 24/8/2020	يطالب القانون هذا بالسماح للمستوطنين بالعودة مجددا الى المستوطنات التي تم اخلائها في اطار خطة الانسحاب الاحادي الى جانب تغيير اسم القانون الى قانون تعويض المستوطنين	إقتراح قانون تنفيذ خطة الانفصال(تعديل- الغاء بتو متعلقة باخلاء المستوطنات وتغيير اسم القانون)
إقتراح قانون حرمان مواطنين من الداخل المحتل من حملة الهوية الاسرائيلية من كامل حقوقهم التي يكفلها القانون بزعم ضلوعهم وعائلاتهم في الإرهاب ودعمه	23	ح/23/2492	طُرح على طاولة الكنيست للنقاش المبكر	قدمه النائب شلومو كارعي واخرون بتاريخ 7/12/2020	وبموجب الاقتراح سيتم حرمان من يتهمون بالضلوع في الإرهاب او دعمه واقربائهم من الدرجة الاولى من كافة حقوقهم الاجتماعية والصحية ومخصصات التأمين الوطني	إقتراح قانون حرمان مواطنين من الداخل المحتل من حملة الهوية الاسرائيلية من كامل حقوقهم التي يكفلها القانون بزعم ضلوعهم وعائلاتهم في الإرهاب ودعمه

2. قرارات الحكومة الإسرائيلية للعام 2020م:

مع أن قرارات الحكومة الإسرائيلية رقم 34 بشكل عام، شكلت اندفاعة غير مسبوقة نحو المواقع العنصرية والإستعمارية التي كان ضحيتها الأولى الفلسطينيون على جانبي الخط الأخضر، سواء بالقرارات أو بمشاريع القوانين التي تم إعتمادها، إلا أننا في هذا التقرير سنقصر إهتمامنا على القرارات العلنية التي صدرت عن هذه الحكومة في العام 2020م ومسَّت بشكل مباشر واقع ومستقبل الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967م في ظل المشروع الإستعماري الإسرائيلي، الذي تتبناه حكومة نتنياهو وتعمل على تكريسه.

بتاريخ 2020/1/30م إتخذت الحكومة الإسرائيلية قرار رقم (4850)، تبنت من خلاله توصيات ما يسمى الطاقم المكتبي الخاصة بتهويد مناطق النقب على ضوء بدء عملية نقل العديد من معسكرات الجيش الى النقب، وبناءً عليه تم تعديل عدة قرارات سابقة بهذا الخصوص وأصبح الموعد النهائي للإنتهاء من تنفيذ مخطط التهويد هو نهاية العام الحالي 2020م وسيتم بناء قواعد عسكرية، بناء مدن، شق طرق وكافة مشاريع البنى التحتية.

بتاريخ 2020/5/6م إتخذت الحكومة الإسرائيلية القرار رقم (5053) والذي ينص على تمديد العمل بقانون الجنسية والإقامة او المكوث في إسرائيل بسنة إضافية اي لغاية تاريخ 2021/6/16م، يستهدف القرار المواطنين من أبناء الضفة وغزة من كلا الجنسين حيث طالبت الحكومة الإسرائيلية وزير داخليتها بعدم إعطائهم بطاقات هوية او تصاريح للإقامة او حتى للمكوث بزعم أنهم يقيمون في مناطق تشكل خطراً على أمن إسرائيل.

بتاريخ 2020/5/31م إتخذت الحكومة الإسرائيلية القرار رقم (32) بإستحداث وخلق ما تسمى وزارة الإستيطان وتم تعيين النائب الليكودي تسيفي خوتوبلي رئيساً لها بهدف دعم الإستيطان والمستوطنات بصورة لا محدوده.

بتاريخ 2020/10/25م إستكمالاً لقرار الحكومة الإسرائيلية رقم (3181) الصادر بتاريخ (2017/11/23م) فقد قررت الحكومة الإسرائيلية تمديد خطة إستقدام وتهجير اليهود من دول العالم المختلفة الى إسرائيل حتى نهاية عام (2021م) بدلاً من (2020م).

بتاريخ 2020/11/5م إتخذت الحكومة الإسرائيلية قراراً بدعم إقتراح القانون الخاص بتقديم إعفاءات وتسهيلات ضرائبية للمستوطنات الذي قدمته النائب ميخال شير من خلال إحداث تعديلات على قانون الضرائب.

بتاريخ 2020/11/15م إتخذت الحكومة الإسرائيلية قرارها هذا لتمديد العمل بدعم ما تسمى مراكز الصمود في المستوطنات الذي إتخذته سابقاً وهذه المراكز للتدريب على إستخدام السلاح والدفاع عن المستوطنات.

بتاريخ 2020/12/6م إتخذت الحكومة الإسرائيلية هذا القرار لزيادة حجم الخطة الخمسية وتمديد فترة سريان مفعولها والرامية أصلاً لتشجيع زيارات اليهود والمستوطنين ويهود العالم الى باحات حائط البراق والقيام بعمليات بناء وتطوير وحفر المزيد من الأنفاق حيث ستقدم وزارة الرياضة مبلغ (1) مليون شيكل وستقدم وزارة شؤون القدس والتراث (1.5) مليون شيكل فيما ستقدم وزارة الشتات بدورها (1.5) مليون شيكل.

قررت الحكومة الإسرائيلية في جلستها الأخيرة، تمديد سريان قانون "منع لم شمل" العائلات الفلسطينية في إسرائيل، وذلك حتى نهاية شهر تموز/ يوليو من العام المقبل 2020م، كما قررت الحكومة طرح أمر التمديد لمصادقة الكنيست في أقرب فرصة.

وفي أعقاب قرار الحكومة، توجه النائب العربي يوسف جبارين، برسالة إلى المستشار القضائي للكنيست، ايال ينون، أكّد فيه أن تمديد سريان قانون منع لم الشمل من خلال أمر حكومي، هو خطوة غير قانونية وغير دستورية، فلا يمكن للحكومة، أن تواصل تمديد القانون الذي تم تشريعه لأول مرة عام 2003م دون عملية تشريع في الكنيست، تستند على القراءات الثلاث المطلوبة لسنّ كل قانون.

وقال جبارين: إن الحكومة تقوم عملياً بالإلتفاف على القانون الدستوري من خلال تمديد قانون منع لم الشمل في كل عام بقرار حكومي خاص، تصادِق عليه الكنيست بتصويت واحد بالهيئة العامة، دون أن يكون ذلك مقرون بعملية تشريع رسمية،علماً أن الحكومة تقوم بذلك طوال حوالي 15 عاماً بعد أن تم تشريع القانون في العام 2003م كقانون مؤقت لعام واحد (قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل، أمر مؤقت 2003م)

وأكد جبارين، أن قانون منع لم الشمل، هو أحد أبرز القوانين العنصرية في كتاب القوانين الإسرائيلي، وهو يحرم العائلات الفلسطينية، التي يكون أحد الزوجين فيها مواطناً في إسرائيل من العيش سوية في إسرائيل، ويفرض معاناة دائمة وقاسية على هذه العائلات، ويؤدي في كثير من الحالات إلى تمزيقها. وأوضح، أن القانون يمسّ بألاف العائلات العربية المكونة من عشرات آلاف الأفراد.

وكانت المحكمة العليا الإسرائيلية، قد رفضت بأغلبية ضئيلة إلتماسين ضد هذا القانون من قبل مركز (عدالة) و(جمعية حقوق المواطن)، ومركز (مساواة)، علماً أن العديد من القضاة، وجهوا نقداً لاذعاً للقانون وإسقاطاته الخطيرة على حياة المواطنين العرب وعلى حقهم بالمساواة، وبالحياة العائلية الطبيعية.

(المصدر: دنيا الوطن)

3. الحوافز والتسهيلات المقدمة من الحكومة الإسرائيلية للمستعمرين:

ليس من السهل الإحاطة بجميع الإجراءات الرسمية الإسرائيلية التي تستهدف دعم المشروع الإستعماري بحكم أنه يجرب تضمينها في تشريعات تطرحها الحكومة ويصادق عليها الكنيست، أو ضمن قرارات حكومية، وقرارات لجان حكومية أو برلمانية باعتبارها – أي المستعمرات – جزءاً من دولة الإحتلال. الكثير من إجراءات الدعم هذه يتم إخفاؤها ضمن قرارات تصدر عن الوزارات المختلفة بشكل منفصل، أو تأخذ مسارات سرية عبر دهاليز المؤسسات ذات العلاقة كشعبة الإستيطان، وجمعية إلعاد، والشركات الحكومية المختلفة وشبه الحكومية لهذا فإن ما سنتطرق إليه هنا ليس سوى الجزء الظاهر الذي رصدناه من الجبل الغارق تحت المياه.

الحوافز والتسهيلات للمستعمرين خلال العام 2020م

المستوطنات عبارة عن تجمعات يهودية إسرائيلية مقامة على أراضٍ إحتلتها إسرائيل خلال حرب حزيران/يونيو عام 1967م. تحمل لفظ مستوطنة بالعربية، وبالعبرية حيتناهالوت. إن إختيار استخدام هذه المصطلحات أو عدمه للدلالة على هذا الخلاف. فالبعض يستخدمها للدلالة على جميع التجمعات اليهودية المقامة على أراضي فلسطين أيام الإنتداب البريطاني (1920-1948)م. بينما يفضل آخرون تجنب إستخدامها، بل ويختارون مفردات أخرى "أقل سلبية" عند الإشارة إلى أي مجتمع يهودي في أراضي الإنتداب البريطاني السابق.

اتفاقات الهدنة

حددت اتفاقات الهدنة عام 1949م ما يسمى بالخط الأخضر كخط للهدنة، والذي أصبح حدود "إسرائيل" غير الرسمية حتى عام 1967م. وفي تلك السنة، إستولت "إسرائيل "على عدة أراضٍ لبلدان مجاورة: شبه جزيرة سيناء من مصر بالإضافة الى قطاع غزة، ومرتفعات الجولان من سوريا والضفة الغربية. وتم إنشاء مستوطنات في هذه الأراضي في وقت لاحق.

على مر السنين، سحبت "إسرائيل" قواتها من شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة. كما قامت بإجلاء وهدم المستوطنات في هاتين المنطقتين.

تتواجد معظم المستوطنات والمستوطنين في الضفة الغربية في فلسطين. في ضوء حساسية قضية القدس الشرقية، وهي جزء من الضفة الغربية ضمتها إسرائيل عام 1967م، فإنه يتم عرض الإحصائيات عن هذه المنطقة بشكل منفصل، وبالتحديد في المقاطع التي تتحدث عن المستوطنات في القدس الشرقية.

وصل عدد المستوطنات الإسرائيلية إلى 147 في نهاية 2013م بحسب مركز بتسيلم، حيث تتوزع هذه المستوطنات بواقع 125 مستوطنة في الضفة الغربية، و15 مستوطنة في القدس الشرقية، و7 مستوطنات في الخليل.

ويشير المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصائيات إلى أن عدد المستوطنين الإسرائيليين المقيمين في الضفة الغربية بلغ 400 ألف مستوطن بنهاية عام 2015م، علماً بأن هذا الرقم لا يشمل المستوطنات الموجودة في القدس الشرقية. وتراوح عدد المستوطين المقيمين في القدس الشرقية بين 300 و350 ألف مستوطن في 2014م. وتجدر الإشارة إلى أن الإحصائيات الإسرائيلية لا تشمل البُؤر الإستيطانية التي لا تعترف بها "الحكومة الإسرائيلية" رسمياً، علماً بأن عددها يقارب المئة. ويصل عدد المستوطنين الموجودين في البُؤر الإستيطانية إلى 5985 مستوطناً.

بحسب رئيس مجلس المستوطنات "داني دايان"، فقد وصل عدد المستوطنين الموجودين في الضفة والقدس الشرقية إلى قرابة 800 ألف مستوطن في 2015م. وشهدت المستوطنات نمواً كبيراً في حجمها، إذ تم بناء 53.000 منزلاً للمستوطنين خلال الفترة الممتدة بين 1993م و2013م.

الرأي الإستشاري لمحكمة العدل الدولية

ينص الرأي الإستشاري لمحكمة العدل الدولية (6 أيار/مايو 2004م) على أن المستوطنات غير شرعية. وبينما تمت المصادقة عليه من جانب المجتمع الدولي ومؤسساته، لم تقبل به إسرائيل.

تحتل المستوطنات لب الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني لأنها ذات تأثير حاسم على نسيج الحياة في الضفة الغربية. وعلى مر السنين، تم تعريف هذه المشكلة دائماً في المفاوضات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بإعتبارها واحدة من القضايا الجوهرية. وطالما لم تتوصل الأطراف المختلفة إلى إتفاق حول المستوطنات، فإن الحل السياسي للصراع في الشرق الأوسط يبقى بعيد المنال.

المستوطنات والقانون الدولي

منذ منتصف القرن التاسع عشر، أصبح القانون الدولي تدريجياً معياراً ثابتاً وملزماً لحقوق الإنسان ككل، وعلى وجه التحديد لسلوك الصراعات المسلحة. أبرزت قوة الذخائر في حوزة القوات المسلحة في العصر الحديث والدروس المستفادة من الحربين العالميتين، الحاجة إلى معيار من هذا القبيل، وتستمر عملية صياغته حتى في يومنا هذا.

تخضع حالات النزاع المسلح، بما في ذلك الإحتلال العسكري، لفرعين رئيسيين من القانون الدولي، وهما القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

القانون الدولي لحقوق الإنسان والمستوطنات

بدأ تطور القانون الدولي لحقوق الإنسان في أعقاب الحرب العالمية الثانية. تم وضع مبادئه الأساسية في البداية في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948م، ووضعها في إثنتين من إتفاقيات الأمم المتحدة عام 1966م. وقعت إسرائيل على هذه الإتفاقيات وصادقت عليها. حكمت لجنتا الأمم المتحدة المسؤولتان عن تفسير ورصد تطبيق هذه الإتفاقيات أنها تنطبق على أية منطقة تُمارس عليها رقابة الحكومة، بغض النظر عن السيادة. وإعترفت محكمة العدل الدولية والمحكمة الإسرائيلية العليا بتطبيق هذا الفرع من القانون الدولي على فلسطين، إلى جانب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

ينتهك إنشاء ووجود المستوطنات قائمة طويلة من حقوق الإنسان المنصوص عليها في هذه المعاهدات، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

يتم إنتهاك حق تقرير المصير نتيجة سيطرة المستوطنات على ما يقارب من نصف أراضي الضفة الغربية، والطريقة التي تنتشر فيها عبر الأراضي لمنع التواصل الجغرافي للعشرات من البلدات والقرى الفلسطينية. وهذا يقوّض إمكانية إقامة دولة فلسطينية مستقلة قابلة للتطبيق، حتى ولو تم الإعتراف بمثل هذه الدولة من قبل المجتمع الدولي كإطار صحيح لممارسة الحق في تقرير المصير.

يتم إنتهاك حق المساواة نتيجة تطبيق نظامين منفصلين للقانون لكل السكان المقيمين في الضفة الغربية .ففي حين يخضع المستوطنون اليهود الإسرائيليون إلى القانون المدني الإسرائيلي، يخضع السكان الفلسطينيون المقيمون تحت الإحتلال للقوانين العسكرية الإسرائيلية. منح حقوق مختلفة للمقيمين في نفس المنطقة وفقاً لهويتهم الوطنية يشكل إنتهاكاً صارخاً لحق المساواة.

يتم إنتهاك حق الملكية نتيجة لإستيلاء إسرائيل على الأراضي العامة والخاصة العائدة للفلسطينيين. منح الأراضي لصالح المستوطنات والإنحراف الصارخ عن القوانين بسبب الإجراءات المعنية ينتهك هذا الحق.

كما يتم إنتهاك الحق في مستوى معيشي لائق نتيجة إقامة المستوطنات في مناطق قريبة من المدن والقرى الفلسطينية، وبالتالي تقييدها أو منع توسعها. بالإضافة إلى أن الإستيلاء على أراضي الرعي والأراضي الزراعية أضرّ بمعيشة الأُسر الفلسطينية ومستوى المعيشة في كثير من الأحيان.

يتم إنتهاك الحق في حرية التنقل بسبب حقيقة أن العديد من المستوطنات تقع بالقرب من الطرق الفلسطينية الرئيسية. فقد قيدت إسرائيل حركة الفلسطينيين في كثير من الأحيان على الطرق الرئيسية لحماية المستوطنات. بلغت هذه السياسة ذروتها مع إندلاع الإنتفاضة الثانية في أيلول/سبتمبر عام 2000م. واستمرت الذروة حتى عام 2009م. يؤثر إنتهاك هذا الحق أيضاً تأثيراً مباشراً على الحق في العمل والصحة والتعليم والحياة العائلية.

القانون الإنساني الدولي

كما يعرف القانون الإنساني الدولي بقوانين الحرب، وهو يحدد القواعد التي تحكم سلوك النزاعات المسلحة والإلتزامات التي تُلزم جميع الأطراف المعنية في هذه الصراعات. ينتهك إقامة المستوطنات إثنتين من المعاهدات الرئيسية للقانون الدولي الإنساني التي تدرج الأحكام المطبقة في الحرب والإحتلال :لوائح لاهاي لعام 1907م وإتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949م. وقّعت إسرائيل وصادقت على كليهما.

المبادئ الأساسية للقانون الدولي

الفترة الوقتية للإحتلال العسكري هي واحدة من المبادئ الأساسية للقانون الدولي. هذه الفترة هي مصدر القيود التي تنطبق على سُلطة الإحتلال التي تخلق أرض الواقع في الأراضي المحتلة. تحدد مجموعة إتفاقيات لاهاي في المادة 55 القواعد التي تحكم الإستخدام القانوني للممتلكات العامة التي قد تقوم به القوة المحتلة، بما في ذلك الأراضي. يمكن لحكومة ما أن تدير أو حتى تستفيد من الممتلكات العامة للبلد المحتل، ولكن لا يجوز لها أن تغير طابعها وطبيعتها إلا لأغراض عسكرية أو لصالح السكان المحليين. هناك ثلاث مواد إضافية في المعاهدة (46، 47، 52) تدافع عن الملكية الخاصة للشعوب الخاضعة للإحتلال.

كان هذا المبدأ الأساسي لمختلف المؤسسات والمسؤولين في المجتمع الدولي للتأكيد على أن المشروع الإستيطاني، الذي يتضمن مصادرة الأراضي وإقامة المستوطنات وهجرة المواطنين الإسرائيليين إليها، غير شرعي.

رد "إسرائيل"

ردّت إسرائيل على هذا التأكيد بطرق عديدة. في بادئ الأمر، إدّعت بأنه طالما أن الضفة الغربية و قطاع غزة لم تكونا خاضعتين لسلطة أية دولة معترف بها قبل أن تستولي عليها إسرائيل، لا يمكن اعتبارها أراضٍ محتلة، ولهذا لا تنطبق عليها المعاهدات ذات الصلة.

رفضت العديد من المؤسسات والدول والعلماء دولياً هذا الموقف، بل وحتى المحكمة العليا الإسرائيلية نفسها. قيل إن إمكانية تطبيق قوانين الإحتلال العسكري هنا، أو لا، تعتمد على فيما إذا كانت الدولة تمارس سيطرة فعلية خارج أراضيها وليس على وجود سيادة سابقة. قد يكون هذا النوع من التبعية من شأنه أن يترجم الأحكام بشكل لا طائل منه، طالما في الغالب هذه المسالة متنازع عليها في كثير من الأحيان، في الماضي والحاضر.

كانت الحجة الإضافية لإسرائيل هي أن المجتمع الدائم هو "مصطلح نسبي لا أكثر ولا أقل". تم رفض هذه الحجة أيضاً، لأن، وبدون شك، تحويل مساحة مفتوحة إلى مجتمع مدني مأهول هو تغيير جذري وبعيد المدى. وإعتبار هذا النوع من التغيير مؤقتاً من شأنه أن يفسر الحكم بشكل لا معنى له.

إدخال تغييرات

كما ذكرنا أعلاه، يمكن لسُلطة الإحتلال إدخال تغييرات على الأراضي المحتلة تحت ظروف معينة، وعلى نحو معين، طالما تم القيام بذلك لصالح السكان المحليين أو لتلبية "الإحتياجات العسكرية". حاولت إسرائيل بالفعل أن تدّعي بأن إنشاء المستوطنات كان للإحتياجات العسكرية. إلا أن هذا الإدعاء أيضاً لم يَقبل به المجتمع الدولي، لأنه على الرغم من إمكانية مناقشة تكاليف الأمن ومصلحة المستوطنات من وجهة نظر إسرائيلية، فمن الواضح تماماً بأن هذا لم يكن السبب وراء إنشائها. وفي الواقع، كان هذا العذر محاولة للإستفادة من حاجة الجيش كقناع لدوافع سياسية وعقائدية وإستراتيجية.

تنص المادة 49 من إتفاقية جنيف الرابعة على أنه "لا يحق لسُلطة الإحتلال أن ترحّل أو تنقل جزءاً من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها". تم الإدعاء دولياً بأن هذه المادة تحظر إقامة المستوطنات. وعلى النقيض من ذلك، رفضت إسرائيل هذا الإدعاء، وإدعت بأن "إنتقال الأفراد إلى الأراضي طوعي تماماً"، وتم رفض ذلك دولياً لسببين: أولاً، لأن الهدف من الحظر هو الدفاع عن السكان المحليين من إستيطان سكان غرباء في أرضهم؛ سواء كانت هذه الهجرة طوعية أو قسرية هو أمر في غير محله. ثانياً، مصطلح الحركة الطوعية في هذه الحالة مضلل. فإرادة المواطنين الإسرائيليين في الذهاب والعيش في فلسطين ما كانت لتتحقق في غياب تدخل الدولة الفعّال في بناء المستوطنات والحفاظ عليها. فدولة إسرائيل هي التي إنتزعت الأرض وشرعت بإنشاء الغالبية العظمى من المستوطنات ووافقت عليها وخططت لها وموّلتها. كما تَمنح إسرائيل مواطنيها حوافز إقتصادية للهجرة إلى المستوطنات وتتحمل مسؤولية أمنهم.

في 6 أيار/مايو 2004م، قضت محكمة العدل الدولية في رأي إستشاري بشأن الجدار بأن المستوطنات ككل تشكل إنتهاكاً لإتفاقية جنيف الرابعة، وهي غير قانونية لأنها تنتهك مبدأ التزامن كما أنها أضرت بالسكان المحليين وأدت إلى تمييز شديد في الموارد والبنية التحتية.

وسائل تنفيذ سياسة الإستيطان

هناك ثلاثة طرق رئيسية تستخدمها إسرائيل والمستوطنون لإنشاء مستوطنات جديدة وتشجيع المواطنين الإسرائيليين على الذهاب والعيش فيها: مصادرة الأراضي، منح مزايا وحوافز اقتصادية، تطبيق نظامين للقانون في الضفة الغربية.

مصادرة الأراضي

إستقر اليهود الإسرائيليون على مر السنين في الضفة الغربية على الأراضي التي خصصتها "إسرائيل" لهم والأراضي التي لم يتم تخصيصها، بما في ذلك الأراضي الفلسطينية الخاصة. وفي كثير من الحالات، أجازت إسرائيل بأثر رجعي، وبطرق بيروقراطية، توطين الإسرائيليين في مختلف المناطق.

خلال العقد الأول من الإحتلال، صادرت إسرائيل أراضٍ في الضفة الغربية، في الغالب على أساس أمر عسكري ينص على أنه "تم القيام بذلك لضرورات عسكرية هامة". وكان المقصود من إستخدام هذا المبرر إضفاء الشرعية على المصادرة إستناداً إلى القانون الدولي الذي يسمح لقوات الإحتلال بالإستفادة من الأراضي العائدة للشعب المحتل طالما تواجدت مثل هذه الحاجة. ففي البداية، تم إنشاء ما يسمى بمستوطنات ناحال – وهي مجتمعات تم بناؤها وإسكانها بالجنود الإسرائيليين من فرقة ناحال – على هذه الأراضي المصادرة التي إعتبرتها إسرائيل قواعد للجيش. ثم أصبحت مستوطنات ناحال لاحقاً مجتمعات مدنية.

قضية آلون موريه

عام 1979م، أصدرت محكمة العدل الإسرائيلية العليا حكماً سابقاً على هذه الممارسة، فيما أصبح يُعرف بقضية ألون موريه. وبعد الحكم، تناقص الإستخدام الإسرائيلي لهذه الأوامر بالإستيلاء على الأراضي وتخصيصها للمستوطنات بشكل كبير. ومع ذلك، لم تتم إعادة الأراضي التي تم الإستيلاء عليها بالفعل تحت هذه الذريعة إلى أصحابها في الغالبية العظمى من الحالات. وتشير قاعدة بيانات شبيغل (على اسم العميد باروخ شبيغل)، وهي قاعدة بيانات سرية تم إعدادها بناء على طلب عام 2004م من قبل وزير الدفاع شاؤول موفاز، ووثائق إضافية تتعلق بهذه المسألة، إلى أن ما لا يقل عن 31,000 دونم (7,660 فدان) تم إستخدامها لإنشاء 42 مستوطنة تمت مصادرتها بعد هذه الممارسة.

رغم أن إسرائيل توقفت بالكامل تقريباً عن إستخدام هذا المنهج لإقامة مستوطنات جديدة، إلا أنها استمرت بالإستفادة من الأمر العسكري السالف الذكر للإستيلاء على الأراضي لأغراض أخرى والتي تقع في صالح المستوطنين أيضاً. فعلى سبيل المثال، استخدمت الأمر لتمهيد طرقات المستوطنين الجانبية. وقد تم تطبيق هذه الطريقة بشكل أساسي من أجل "إعادة الإنتشار" عام 1994م عقب الموافقة على إتفاق أوسلو.

الإنتفاضة الثانية

أدى إندلاع الإنتفاضة الثانية عام 2000م إلى موجة جديدة واسعة من إستخدام هذه الممارسة. دفعت الحاجة إلى "حماية المستوطنين"، الذين تعرضوا إلى "هجوم" في تلك الفترة، إسرائيل إلى تمهيد طرق جديدة لهم، لإغلاق شرائط الأراضي حول المستوطنات التي ضمت في الواقع مساحات واسعة من الأراضي الإضافية إلى أراضيها. ومنذ عام 2002م، استخدمت إسرائيل مصادرة الأراضي على نطاق واسع لتلبية الإحتياجات العسكرية لتسهيل إقامة الجدار، تقريباً على كامل طوله الذي يقع داخل الضفة الغربية.

أراضي الدولة

في أعقاب الحكم على قضية ألون موريه عام 1979م، أعلنت دولة إسرائيل بأنها ستقوم بتوسيع المستوطنات الحالية وإقامة مستوطنات جديدة على "الأراضي التي تملكها الدولة". ومنذ ذلك الحين أصبحت التصريحات بشأن أراضي الدولة الوسائل الرئيسية للإستيلاء على الأراضي. ولهذا الهدف، تم إعلان 913,000 دونم (225607 فدان) أو 16% من الضفة الغربية كأراضي دولة. وتم إصدار التصريحات على أساس قانون الأراضي العثماني عام 1958م. بالإضافة إلى حوالي 600,000 دونم إضافية من أراضي الضفة الغربية خلال فترة الإنتداب البريطاني(1920-1948) م والحكم الأردني (1948-1967)م. عام 2011م، بلغت أراضي الدولة في الضفة الغربية 1,5 مليون دونم (370,658 فدان)، أو أكثر من ربع أراضي الضفة الغربية. حيث أن 75% من مناطق نطاق البلديات للمستوطنات وحوالي ثلثي مناطقها المبنية هي على أراضٍ محددة بهذه الطريقة.

تم الإستيلاء على الغالبية العظمى من هذه المناطق على أساس رأي النائب العام (بليا ألبيك Plia Albeck) ، الرئيسة السابقة للإدارة المدنية في مكتب المدعي العام للدولة. وفق لتفسيرها للقانون: "كل أرض غير مسجلة (في مكتب تسجيل الأراضي) ولا يتم رعايتها هي أرض عائدة للدولة". يختلف هذا الإدعاء الواسع بشأن ما يمكن إعتباره أراضي دولة كثيراً عن التفسيرات الشائعة لهذا القانون في صحيفتي التايمز البريطانية والأردنية، وهذا التفسير هو الذي سهّل مثل هذه المصادرة واسعة النطاق.

المساعدات والحوافز الإقتصادية

تستند المساعدات المالية والحوافز الإقتصادية التي تمنحها إسرائيل للمستوطنات على إدراج معظمها في خطة ما يسمى بمناطق الأولوية الوطنية. يحصل السكان والسُلطات المحلية للمجتمعات الذين يتم تعريفهم كجزء من مناطق الأولوية الوطنية على مساعدة حكومية في العديد من المجالات، بما في ذلك السكن والتعليم والصناعة والزراعة والسياحة. ووفقاً للهدف المعلن لهذه المساعدة، فالقصد منها هو تشجيع "إستمرار الأجيال" بالبقاء في المجتمع وتعزيز الإستيطان طويل الأمد هناك لليهود الذين هاجروا إلى إسرائيل، ودفع إنتقال السكان من المناطق الأخرى، من داخل إسرائيل، إلى هناك. وبصفة عامة يقدم هذا الدعم للمجتمعات النائية البعيدة نسبياً عن وسط إسرائيل. وهذا ليس واقع المستوطنات، حيث أن معظمها قريب من المدن الإسرائيلية المركزية في السهل الساحلي والقدس.

تقوم وزارات مختلفة بإخفاء وثائق الأموال المخصصة للمستوطنات. حتى أن مؤسسات إسرائيلية رسمية، مثل مكتب مراقب الدولة التي كانت تدقق ميزانية وزارة الإسكان، إعترفت بأنها لا تستطيع جمع "حصة الميزانية المخصصة لليهودية والسامرة" الضفة الغربية. وبالتالي ليس من الممكن حساب التكلفة الإجمالية لهذه المساعدات.

الدعم المالي

لكن من الواضح أن الدعم المالي للمستوطنات لا يتوافق مع المعايير المقبولة في المناطق الأخرى الذي يعطى فيها، سواءً من منظور الوضع المالي للسكان والحالة المختلفة للمجتمعات. أصبح ذلك واضحاً بشكل خاص عندما تم إستبعاد المستوطنات من الحساب، والتي يشار إليها على أنها أراضٍ إسرائيلية فقط، وذلك من دراسة أعدتها وزارة الإسكان للآثار التي كانت لسلة المساعدات على المجتمعات المتلقية لها.

على سبيل المثال، ووفق وزارة الإسكان الإسرائيلية، هناك 104 مستوطنة مخوّلة للحصول على مساعدات مناطق الأولوية الوطنية. تعرّف الوزارة معظم المستوطنات على أنها ذات "أولوية من فئة أ"، وبالتالي مخولة للحصول على أكبر قدر ممكن من الدعم، بما في ذلك الحصول على خصم بنسبة 69% على قيمة الأرض في دفعات التأجير لبناء المساكن. كما تمنح الوزارة هذه المستوطنات إعانات تصل إلى 50% من كلفة تطوير البنية التحتية، وتقدم الدعم في شراء الشقق السكنية عن طريق قروض الرهن العقاري المدعومة.

وجد مكتب مراقب الدولة أن استثمار وزارة الإسكان في الفترة(2000-2002)م كان أعلى بـ 5.5 أضعاف من الإستثمار المشابه في مناطق الأولوية الأخرى من فئة أ.

كما تمنح الوزارات الإسرائيلية الأخرى، مثل التعليم والصناعة والزراعة، المساعدات والحوافز المختلفة للسكان المستوطنين.

هذا ووجد خبير الإقتصاد الإسرائيلي "شير هيفر"، أنه بينما يبلغ متوسط الدفوعات الحكومية للمواطن الإسرائيلي 40,000 شيكل سنوياً (حوالي 11,000 دولار)، يبلغ الإستثمار العام المدني والأمني للمستوطنين 93,000 شيكل (ما يقارب 25,800 دولار). ترتفع الحصة النسبية لهذه التكاليف من الميزانية الكاملة بصورة أكبر من أي وقت مضى، منذ أن ازداد عدد السكان الإسرائيليين بمعدل 1.8% سنوياً وميزانية الدولة بمعدل 2.3% وعدد المستوطنين الإسرائيليين بمعدل سنوي يبلغ 0.7%

نظامان قانونيان

كجزء من محاولة تشجيع "مواطنيها" على الإنتقال إلى الضفة الغربية، بذلت "إسرائيل "الكثير من الجهود لـ "طمس" الخط الأخضر. تتجلى العديد من هذه الجهود في جوانب مادية، بينما يستحيل ببساطة معرفة مكان الحدود في الماضي في كثير من الأراضي. بالإضافة إلى ذلك، القصد من هذه الجهود، بطرق أخرى أكثر دقة، هو تقليل الشعور بإنفصال المستوطنين عن إسرائيل.

على ما يبدو، الضفة الغربية بأكملها، بصرف النظر عن تلك الأراضي المضمومة إلى القدس، تقع تحت الحكم العسكري، وجميع المدنيين الذين يقيمون في هذه المنطقة يخضعون للقانون العسكري. ومع ذلك، أصدر وزير الدفاع الإسرائيلي في تموز/يوليو عام 1967م مرسوماً على أساس شروط الطوارئ التي كانت تطبق الكثير من القوانين الإسرائيلية على المستوطنين. وقد وسّع الكنيست الإسرائيلي هذه الأحكام مراراً وتكراراً، ووفق هذه الأحكام تتم محاكمة المواطنين الإسرائيليين الذين يرتكبون الجرائم في فلسطين في المحاكم المدنية الإسرائيلية.

بهذه الطريقة، أصبح هناك نظام قانوني مزدوج يطبق في الإقليم الواحد، والهوية الوطنية للمواطن هي المعيار لقرار أي من النظامين القانونيين سيطبّق. ففي حين يخضع المواطنون الإسرائيليون للقانون المدني، يطبّق القانون العسكري على الفلسطينيين الذين هم رعايا الإحتلال. إن الإختلافات بين نظامي القانون ملحوظ في كل من المراحل التالية: طول مدة الإعتقال المسموح بها قبل السماح للمتهمين بمقابلة محام أو تقديمهم إلى القضاء، العقوبة القصوى، إمكانية الإفراج المبكر، وغيرها.

وفق القانون الدولي، طالما هناك أرض محتلة، لا بد من تطبيق القانون العسكري على جميع المدنيين المقيمين هناك. إن الحكم على شخصين إرتكبوا نفس الجريمة بنظامين قانونيين مختلفين وقوانين مختلفة هو تمييز عنصري.

غوش إيمونيم

بالإضافة إلى دوافع الأمن القومي وراء إنشاء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، هناك دافع آخر، لا يقل معنى، يجمع بين الأبعاد الدينية والتاريخية والوطنية. ففي هذه الجبهة الوطنية والدينية، لعبت غوش إيمونيم (كتلة المؤمنين) دوراً مركزياً وحاسماً. فقد كانت حركة وطنية ودينية عملت على إنشاء وتوسيع وتعزيز بناء المستوطنات الإسرائيلية، غالباً في الضفة الغربية. كما كانت هذه الحركة نشطة في قطاع غزة حتى الإنسحاب الإسرائيلي عام 2005م.

تأسست غوش إيمونيم في شباط/فبراير عام 1974م كردة فعل على الأزمة التي مر بها المجتمع الإسرائيلي في أعقاب حرب تشرين الأول/أكتوبر عام 1973م. فمنذ بدايتها، مثلت غوش إيمونيم مزيجاً فريداً من القيم والحقوق والأهداف، بما في ذلك اليهودية والصهيونية والحق في الإستيطان والأمن والخلاص. وبشكل مماثل، جمع أعضاؤها بين المعتقدات المركزية للحركة الصهيونية الأولى، مثل إسترداد "أرض إسرائيل" والإستيطان فيها، مع الإيديولوجية الدينية الراديكالية التي كانت تدعو إلى إنشاء "أرض إسرائيل الكبرى"، الواجب الديني الذي كان جزءاً من تنفيذ خطة إلهية شاملة.

البنية التحتية الأيديولوجية

إستمرت البنية التحتية الأيديولوجية "لغوش إيمونيم" من تركيب ثلاثة عوامل رئيسية والجمع بينها: شعب إسرائيل؛ وتوراة إسرائيل؛ وأرض إسرائيل. فمن وجهة نظرهم، كان شعب إسرائيل مختلفاً بشكل أساسي عن بقية شعوب العالم، الإختلاف الذي يستمد منه الدور الفريد لهذا الشعب. كانوا يعتقدون بأن مهمة الشعب اليهودي مستمدة من واجب الكتاب الإلهي المقدس والإلتزام بما يشمله، من بين غيرها من الأمور، من إستيطان أرض إسرائيل، والتي تمتد على أرض أكبر بكثير من أرضي إسرائيل الحالية. وفي قلب أرض إسرائيل هناك أراضي الضفة الغربية التي شهدت العديد من الأحداث التأسيسية للشعب الإسرائيلي.

كان الحاخام "تسفي يهودا كوك"، نجل وخليفة الحاخام "إبراهيم اسحق كوك"، يشكل مرجعية التحكيم الرئيسية ومرشد قادة الحركة، وبعد حوالي شهر من تأسيس "غوش إيمونيم"، نشرت صحيفة جيروزاليم بوست دعوته: "هذه الأرض كلها لنا، بأكملها، تنتمي إلى كل واحد منّا. ولا يمكن إعطاؤها لآخرين، ولا حتى جزئياً... الآن وإلى الأبد، هذه المسائل واضحة ومطلقة، فلا يوجد "أراضٍ" ولا عرب [فلسطينيين] ولا "أراضٍ عربية". بل بالأحرى جميع الأراضي اليهودية، ميراث أجدادنا الخالد".

وجهة النظر الأساسية

شكلت هذه الرؤية وجهة النظر الأساسية لأعضاء "غوش إيمونيم" بشأن سكان الأرض الفلسطينيين. فقد رفضوا تماماً أي مطلب فلسطيني بالتعبير الوطني في "اليهودية والسامرة"، ولم يعترفوا بوجود "الشعب الفلسطيني" كمجموعة. لكن لم يكن هناك إجماع في الرأي فيما بينهم حول أفضل طريقة للتعامل مع وجود الفلسطينيين في المنطقة. إرتأت إحدى المقاربات بأن طردهم "أولاً وقبل كل شيء مهمة صهيونية لا تقل أهمية، بل ربما أكثر أهمية حتى، عن إستيطان اليهود في الأرض"، في حين أيّد آخرون تطوير "الحياة الطبيعية نسبياً مع الجيران طالما ليس لهم وطن قومي".

كان الموقف المزدوج لأعضائها تجاه حركة إسرائيل جزءاً من سر قوة الحركة. فمن ناحية، إعتبروها "دولة ينبثق ويشرق منها نور المسيّا (المسيح)"، على حد قول الحاخام "حاييم دروكمان" وهو يصف موقف كوك وهو يرثيه، حتى أنه "إعتبر الدبابات والمدافع والطائرات التابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي أدوات دينية مقدّسة، لأنها تخدم الأمر الإلهي بإستيطان أرض إسرائيل". ومن ناحية أخرى، وعلى مستوى بعيد الغور ومماثل، تصوّروا إسرائيل، مذ كانت دولة قومية حديثة، كأداة ينبغي إستخدامها بحكمة.

كما يتجلى هذا الموقف المزدوج في الممارسات السياسية التي كانوا يستخدمونها. فقد إعتنقوا الروح التأسيسية للحركة الصهيونية، وإعتبروا (وقدّموا) أنفسهم على أنهم الورثة الحقيقيون لمؤسسي الدولة وخلفاؤهم. كما حافظوا على إتصال دائم مع المستويات العليا للنظام الإسرائيلي وعملوا تدريجياً على إدماج أنفسهم في الأمن المركزي والمؤسسات التعليمية والسياسية في إسرائيل. إلا أنهم لم يترددوا في المشاركة في النشاط المتطرف عندما شعروا بالضرورة لذلك، بما في ذلك خرق القانون والإشتباك مع قوات الأمن الإسرائيلية. وبهذه الطريقة، كانوا يعربون عن عزمهم وإلتزامهم بأمر أكبر وأكثر أهمية من إطار الدولة. وهذا ما ساعدهم على توظيف أعضاء شباب جدد وإكتساب النفوذ على رجال السياسة الإسرائيليين الذين كانوا يخشون مواجهتهم.

الحكومة اليمينية

أدخل تشكيل الحكومة اليمينية عام 1977م تغييراً إلى مناهج الحركات. وقد أسفر تخفيض الحاجة إلى وضع ضغوط سياسية على الحكومة، كون الأخيرة كانت تحمل إيديولوجية مماثلة، عن تراجع أنشطة غوش إيمونيم بإعتبارها حركة إحتجاج شعبية والى إضفاء الطابع المؤسساتي على الأجنحة التنفيذية. وفي عام 1979م، أسسوا أماناهAmanah ، وهي جناح تابع للحركة مسؤول عن إنشاء ودعم المستوطنات الجديدة. وفي نهاية عام 1980م، أسسوا مجلس Yesha ، وهي منظمة غير حكومية توحد رؤساء المجالس والبلديات للسكان المستوطنين.

حركة السلام الآن

أشارت دراسة إستقصائية واسعة النطاق أجرتها حركة السلام الآن، وهي حركة إسرائيلية معارضة للمستوطنات، إعتباراً من عام 2002م، بأن "المستوطنين الأيديولوجيين" الذين تم تصنيفهم تاريخياً مع غوش إيمونيم، كانوا يشكلون نحو 40% من مستوطني الضفة الغربية. وتم إعتبار حوالي 30% إضافيين على أنهم "مستوطني مستوى المعيشة" الذين هاجروا إلى المستوطنات بدوافع مالية ودوافع متعلقة بنوعية حياتهم. وحوالي 30% إضافيين من اليهود الحريديم، الذين يفضلون العيش في الضفة الغربية لأسباب مالية ولإمكانية العيش في مجتمعات متجانسة. وعلى الرغم من إنخفاض عدد "المستوطنين الأيديولوجيين" بالنسبة للعدد الإجمالي للمواطنين في إسرائيل، كان لغوش إيمونيم تأثيراً قوياً على المشروع الإستيطاني والمجتمع ككل، حتى بعد سنوات من إندثار الحركة.

المستوطنات في القدس الشرقية

القدس الشرقية ليست مصطلحاً جغرافياً وإنما سياسي بالأكثر، له علاقة بالأراضي الواقعة ضمن أراضي الضفة الغربية، وشرق وشمال وجنوب القدس الغربية. وقد تم ضم هذه الأراضي من قبل إسرائيل بعد سبعة عشر يوماً من الإنتهاء من عملية إحتلال الضفة الغربية من المملكة الأردنية عام1967م. وتعتبر "مشكلة القدس" المشكلة الأكثر حساسية وتعقيداً في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، كون كلا الجانبين يعتبران هذه المدينة المركز التاريخي والديني لهما، كما عاصمتهما.

عشية حرب عام 1967م، كانت القدس الغربية، كعاصمة لدولة إسرائيل، والتي تمتد على 38 كم²، موطناً لـ 150,000 يهودياً إسرائيلياً. وكان الجزء الأردني من القدس في تلك الفترة يتضمن نحو 6 كم² يقطنها 9000 فلسطيني.

حرب 1967م

بتاريخ 27 حزيران/يونيو عام 1967م، سنّ الكنيست قانوناً ينص على أن "القانون والسلطة القضائية وإدارة الدولة ستكون نافذة المفعول في كل إقليم من أرض إسرائيل التي قررتها الحكومة في مرسوم".

وفي اليوم التالي، أصدرت الحكومة مرسوماً بتطبيق هذا النص على الحدود البلدية الجديدة، والتي وضعتها لجنة خاصة. وقد شملت حوالي 71,3 كم²، بما في ذلك ما يسمى بـ "القدس الأردنية" بالإضافة إلى 28 قرية فلسطينية حولها. في ذلك الوقت، كان حوالي 70,000 نسمة يقيمون في تلك الأرض. تم تطبيق القانون الإسرائيلي على الأراضي المضمومة حديثاً من جانب واحد، وتم رفضه من قبل المجتمع الدولي والمؤسسات.

قانون القدس

بتاريخ 30 تموز/يوليو عام 1980م، سنّ الكنيست القانون الأساسي: القدس عاصمة إسرائيل، كما يعرف أيضاً بقانون القدس، والذي نص على أن: "القدس، كاملة وموحدة، هي عاصمة إسرائيل". وتبع هذا التصريح الرمزي المجرد إدانة سريعة من قبل مجلس الأمن الدولي. في 20 آب/أغسطس عام 1980م، حكم مجلس الأمن ببطلان هذا القانون وأنه يشكل إنتهاكاً للقانون الدولي، وأيده أربعة عشر عضواً وإمتنعت الولايات المتحدة فقط عن التصويت.

تصنيف المستوطنات

يمكن تصنيف المستوطنات في القدس الشرقية إلى قسمين: ما يسمى بالأحياء الجديدة التي أسستها الحكومات الإسرائيلية، وجيوب من المستوطنات الصغيرة المقامة في قلب الأحياء الفلسطينية والقرى، ومعظمها داخل المدينة القديمة وحولها.

منذ عام 1967م، سعت الحكومة الإسرائيلية إلى هدفين: التأكد من عدم تحول القدس الشرقية إلى عاصمة للدولة الفلسطينية، وذلك عن طريق عزلها عن بقية الضفة الغربية؛ والحفاظ على أغلبية يهودية في الحدود الجديدة للقدس عن طريق مسح الخط الأخضر وتشجيع هجرة السكان اليهود إلى المدينة الشرقية. وتحقيقاً لهذه الغاية، صادرت إسرائيل حوالي 30% من الأراضي المضمومة، وأقامت اثني عشر حياً كبيراً جديداً فيها. لا يعتبر النظام ولا الغالبية العظمى من عامة الشعب هذه الأحياء مستوطنات وإنما جزء لا يتجزأ من المدينة.

المجتمع الدولي

يَعتبر المجتمع الدولي هذه المنطقة كجزء من الأراضي المحتلة، وينبغي تحديد مستقبلها من خلال المفاوضات. لكن هناك العديد من الإقتراحات لتسوية النزاع، بما في ذلك مبادرة جنيف و معايير كلينتون، التي تقبل ما جرى على أرض الواقع وتنص على أن "المبدأ العام هو أن المناطق العربية فلسطينية والمناطق اليهودية إسرائيلية". وفق هذه المقترحات لن يتم تقسيم القدس وفق مسار الخط الأخضر، وإنما بالأحرى ستُعد أراضي الأحياء اليهودية التي بقيت في يد إسرائيل كجزء من حساب "مقايضة الأرض".

في السبعينات والثمانينات، مَنع النظام الإسرائيلي إنشاء المستوطنات الإسرائيلية في قلب الأحياء الفلسطينية في المدينة، ولكن في التسعينات تغير هذا في سياق اتفاقات أوسلو في منتصف ذلك العقد، والتي نوقشت خلالها مسألة القدس أيضاً. كان ردّ المعارضين لتقسيم المدينة زيادة جهودهم الرامية إلى خلق أرض الواقع التي من شأنها أن تعيق هذه العملية، في حين تركزت أنشطتهم على المدينة القديمة والحوض المقدّس، والتي هي صلب الخلاف. تمت إقامة هذه المستوطنات بشكل نموذجي من قبل منظمات إستيطانية خاصة غير حكومية، مع أنها تحصل على الحوافز والدعم من الحكومة.

منظمة إيلاد

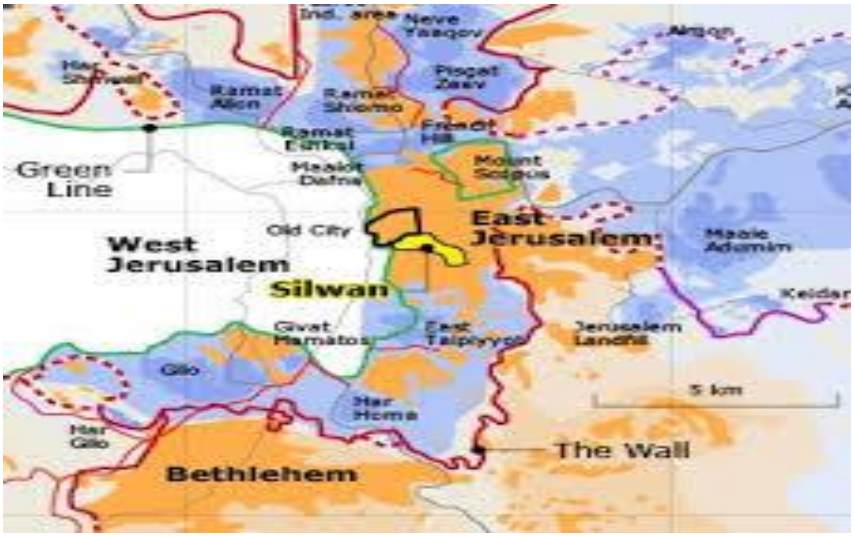

خارطة القدس الشرقية وحي سلوان

حي سلوان، الذي يقع إلى جانب المدينة القديمة حيث يقيم حوالي 40000 فلسطيني - (منظمة إيلاد Elad تستخدم الإختصار العبري "مدينة داوود"، الاسم اليهودي التاريخي لهذه المنطقة حسب الرواية الإسرائيلية المزعومة)- والتي بدأت أنشطتها في التسعينات في محاولة توطين اليهود في المنطقة. وقد حدّد "أدي مينتز"، عضو في إدارة "إيلاد"، الغرض من هذا الإجراء في مقابلة في 23 نيسان/أبريل عام 2006م، في صحيفة هآرتس: "إن هدفنا هو الحصول على موطئ قدم في القدس الشرقية وخلق وضع لا رجعة فيه في الحوض المقدس حول المدينة القديمة".

كانت الدوافع الوطنية والدينية "لإيلاد" متوافقة مع نوايا المسؤولين الرئيسيين في الإدارة الإسرائيلية. والدعم الحكومي الذي يتلقونه، بالإضافة إلى غيره من الأمور، هو بمثابة منحة إستثنائية بالسماح بإدارة حديقة وطنية وتخصيص عشرات ملايين شيكل من وزارة الإسكان لهم لتمويل شركة الأمن الخاصة لحماية المستوطنين في سلوان وما حولها.

على الرغم من العدد الصغير نسبياً للمستوطنين في هذه الجيوب، والذي وصل إلى ألفي نسمة عام 2010م، فإن تأثيرهم قوي على الوضع في القدس، وذلك بسبب الإحتكاك المستمر بينهم وبين السكان الفلسطينيين والحساسية العالية للأماكن التي إختاروها للإستيطان.

بحلول نهاية عام 2008م، كان حوالي 456,000 نسمة يقيمون في القدس الشرقية. وهم يشكلون 60% من السكان المقيمين داخل حدود بلدية القدس. كان هناك 195,500 أو 43% من اليهود و 260,800 أو 57% من الفلسطينيين.

فائض الإنفاق على المستعمرات يبلغ مليار شيكل

مترجم عن (Peace Now) ونُشر بتاريخ 2019/12/3م:

تكشف البيانات التي جمعتها وزارة المالية والتي يعالجها المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي، والتي حصلت عليها السلام الآن فيما يتعلق بعام 2019م على سبيل المثال ما يلي:

تستثمر "الحكومة الإسرائيلية" أكثر من مليار شيكل سنوياً بغرض تطوير المستعمرات (لا تشمل هذه النفقات ما ينفق على هذه المستعمرات بشكل روتيني للنواحي الامنية والصيانة فيها).

هذا وفي السنوات الأخيرة ، ارتفعت نسبة الإستثمار في المستعمرات الى 50 ٪ . ففي عام 2017م بلغت النفقات 1.65 مليار على المستعمرات بينما بلغت في عام 2018م 1.4 مليار. وتشير البيانات التي تم جمعها في الربع الأول من عام 2019م إلى أن هناك زيادة أخرى في هذه النفقات.

هذا وتتلقى المستعمرات حوالي 12٪ (من نفقاتها) من منح وزارة الداخلية للسُلطات المحلية في المستعمرات، وتبلغ نسبه سكانها حوالي 5٪ من مجمل سكان إسرائيل. وفي عام 2018م ، تلقت السُلطات في المستعمرات 648 مليون شيكل من أصل 5.5 مليار شيكل منحتها وزارة الداخلية للسُلطات المحلية فيها.

وإعتباراً من ايلول 2018م، وبعد إعتراف إدارة ترامب بضم مرتفعات الجولان ، توقفت وزارة المالية عن إبلاغ الأميركيين عن الإستثمار في التجمعات الإسرائيلية الموجودة في مرتفعات الجولان. وفي الوقت نفسه، تشير أرقام الربع الأول لعام 2019م إلى نفقات قياسية في المستعمرات ، بلغت قيمتها 390 مليون شيكل (بين كانون ثاني الى اذار 2019م) ، مقارنة ب354 مليون شيكل تم صرفها في كل ربع عام 2018م (بما في ذلك الجولان).

السلام الآن: تشير إحصاءات الدولة نفسها أن إسرائيل تعمل على إستثمار رأس مال ضخم في تطوير المستعمرات على حساب التنمية والتطوير داخل إسرائيل. كما إن قرار الحكومة هذا الأسبوع بإضافة 34.5 مليون شيكل اخرى على المنح المخصصة للسُلطات المحلية في المستعمرات يشير إلى أن الحكومة تقوض من خدمة الجمهور الإسرائيلي عموماً لصالح هذه المستعمرات.

المصاريف السنوية المخصصة للمستعمرات وفقاً لإحصاءات وزارة المالية

Year	Sum in $	Sum in NIS
2003	258,100,000	1,168,400,000
2004	229,826,000	1,015,870,000
2005	207,400,000	930,300,000
2006	199,300,000	883,000,000
2007	229,679,451	940,618,000
2008	215,045,162	773,315,748
2009	195,338,600	760,661,737
2010	219,972,515	817,462,799
2011	314,290,613	1,123,405,975
2012	271,628,702	1,050,819,992
2013	260,637,819	938,979,014
2014	293,432,288	1,053,330,736
2015	255,005,530	990,425,848
2016	309,946,095	1,189,615,438
2017	459,807,159	1,650,307,327
2018	394,050,034	1,415,818,011
Average	**269,591,248**	**1,043,895,664**

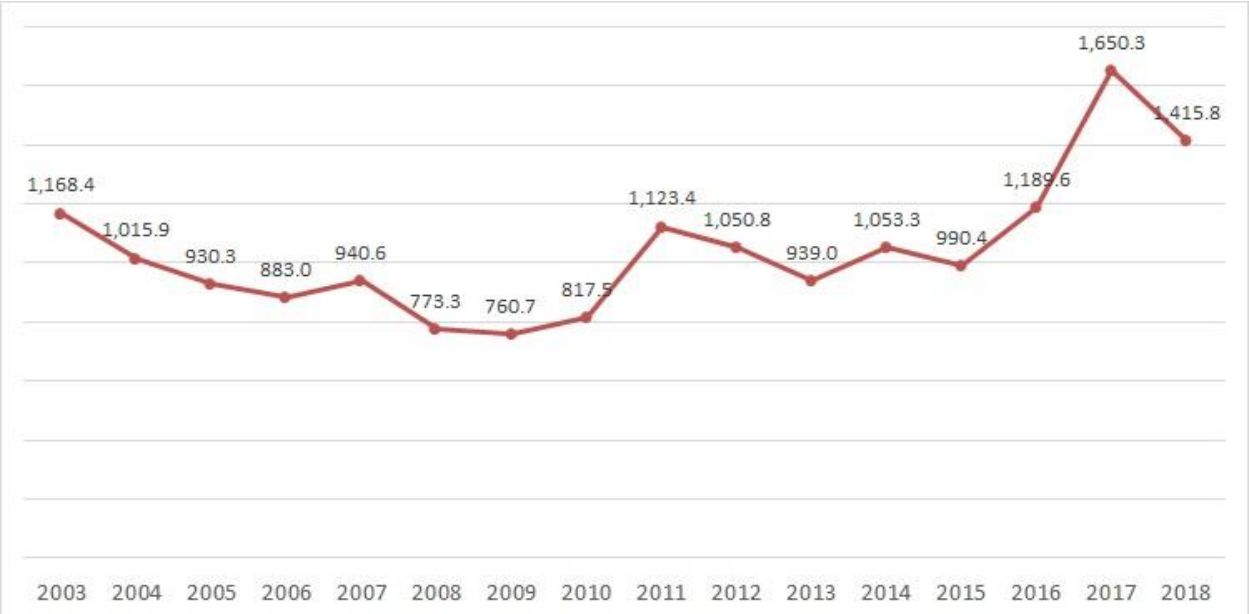

تفاصيل نفقات الحكومة الإسرائيلية على الوزارات

Ministries	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
Housing	67.8	67.5	57.6	89.8	81.9	-18.4	-22.7	226.2	263.1	102.2
Interior	366.3	404.6	465.7	421.9	397.8	524.5	492.3	463.0	613.8	648.0
Agriculture	12.2	7.4	6.9	13.2	10.3	11.7	6.5	15.1	20.4	13.9
Settlement Division	16.9	25.8	41.9	84.1	84.6	73.5	62.5	9.9	10.8	31.6
Economy	8.9	4.9	10.9	12.8	6.6	9.0	24.4	13.1	16.5	13.5
Education	62.7	98.4	146.6	143.8	144.9	217.6	168.7	148.7	250.1	208.1
Water	87.5	46.6	70.0	88.7	58.4	69.7	91.3	82.1	137.1	118.1
Transportation	19.8	20.1	41.8	53.5	42.6	19.9	19.7	34.0	33.9	33.6
Isreal Roads Company	118.6	142.2	281.9	143.1	111.9	145.8	147.5	197.5	304.5	246.8
Total	**760.7**	**817.5**	**1123.4**	**1050.8**	**939.0**	**1053.3**	**990.4**	**1189.6**	**1650.3**	**1415.8**

لقد مَنحت الحكومة الأمريكية ضمانات قروض "لدولة إسرائيل" لسنوات عديدة. وفي أوائل التسعينيات قررت إدارة بوش أن تقتطع من تلك الضمانات المبالغ التي تستثمرها إسرائيل في المستعمرات. وفقاً لذلك، تقوم وزارة المالية ، من خلال المكتب المركزي للإحصاء ، بإظهار حساب الإنفاق الحكومي المخصص للمستعمرات كل بضعة أشهر.

كيف تحسب وزارة المالية البيانات:

إن بيانات وزارة المالية تكون مرفقة بوثيقة توضح كيفية حساب هذه الإحصاءات الخاصة بالمبالغ التي تخصص لصالح المستعمرات. وتشير هذه الوثيقة على أن البيانات المالية للحكومة لا تحدد مخصصات المستعمرات بشكل مباشر. لذلك ، في كل حساب حكومي ، يتم إجراء حساب من قبل الوزارة ، حيث يتم خصم المصروفات التي أنفقت على المستعمرات من الميزانية الحكومية. ويدخل ضمن ذلك النفقات الخاصة بجميع الهيئات والمكاتب الحكومية في المستعمرات في الضفة الغربية ومرتفعات الجولان (بإستثناء القدس الشرقية).

وتتكون هذه النفقات مما يلي:

بناء المستوطنات على هذا النحو، بما في ذلك الإستثمار العام في المساكن، الطرق الداخلية المباني للأغراض التعليمية والاجتماعية والدينية، المراكز التجارية والمجمعات الصناعية والمرافق الأخرى التي تم إنشاؤها لإنشاء وحدات إنتاج و/أو لخدمة سكان المستعمرات الإسرائيلية.

الإعانات والمخصصات التي تُمنح للسُلطات والمؤسسات المحلية الموجودة في المستعمرات.

الفوائد التي يتم تحصيلها من الخصم الضريبي والتي تُمنح للمنتجين والمقيمين في المستعمرات.

الإعانات الخاصة بالرهون العقارية الممنوحة بشروط معينة للمستعمرين.

مِنح تُقدم للمستعمرين المقيمين وذلك للسكن والنقل وغيرها من المواد الإستهلاكية.

التحويلات المالية الحكومية الى شعبة الإستيطان والتي يتم تحويلها لصالح المستعمرات.

النفقات الأخرى غير المدرجة في حساب وزارة المالية:

لا يشمل حساب وزارة المالية النفقات التي تُصرف على الخدمات أو التحويلات الحكومية المقدمة لجميع سكان إسرائيل ، ولا الخدمات المقدمة لأي مواطن بغض النظر عن مكان الإقامة. وبالتالي ، لم يتم تضمين النفقات الحكومية على الخدمات التي يمكن تقديمها لسكان المستعمرات.

علاوة على ذلك، لا يشمل حساب وزارة المالية العديد من النفقات الأمنية المرتبطة بالمستعمرات، ولا نفقات مختلف الاجراءات الأمنية الموضوعة في المستعمرات والتي تقدر بالملايين.

وبصرف النظر عن الإنفاق بذريعة الدفاع عن المستعمرات، لا يشمل حساب وزارة المالية مئات الملايين من الشواقل المستثمرة في رصف معظم الطرق الإلتفافية وداخل المدن التي تؤدي الى المستعمرات، فقط يتم تضمين الطرق الداخلية التي تقع داخل حدود المستعمرات بحجة أن السكان الفلسطينيين قد يستخدمون الطرق الإلتفافية الواقعة خارج حدود المستعمرات.

قناة تمويل الأنشطة غير القانونية: صناديق الدعم لجمعية مستوطنين "امناه"

مترجم عن Peace Now ونُشر في 2015.12.20م

قبل نحو عامين، كشفت حركة السلام الآن أن المجالس الإقليمية في المستعمرات تنقل ملايين الشواقل سنوياً إلى جمعية "امناه"، وهي منظمة غير حكومية تعتبر من أقوى الهيئات الإستعمارية، وتعمل من بين أمور أخرى على إنشاء بُؤر إستعمارية غير قانونية. وبعد التحقيق في الأمر، تقدمت حركة السلام الآن بإلتماس إلى المحكمة العليا تطالبها بوقف تدفق ملايين الأموال العامة إلى "امناه". أصدرت المحكمة أمراً مشروطاً بخصوص هذا الإلتماس وتم تحديد جلسة للبت في ذلك في 20 كانون اول 2020م.

هذا ويوجد لدى "السلام الآن" أدلة جديدة تؤكد أن أموال الدعم هذه قد استخدمت من قبل جمعية "امناه" لأنشطة غير قانونية، وذلك بغرض إنشاء وتطوير البُؤر الإستعمارية. كما تُظهر الوثائق التي حصلت عليها "الحركة من أجل حرية المعلومات" أنه في عام 2018م، على سبيل المثال، قام المجلس الإقليمي "غوش عتصيون" بتحويل 3 ملايين شيكل إلى "امناه" كأموال دعم. وقد تم إستخدام هذه الأموال بشكل حصري تقريباً (بإستثناء الرواتب والنفقات العامة) لمثل هذا النشاط غير القانوني.

البُؤر الإستعمارية الزراعية

في السنوات الأخيرة، تم إنشاء حوالي 35 بُؤرة إستعمارية جديدة مصنفة ك"مزرعة زراعية" في الضفة الغربية. وتتيح هذه المزارع فرصة الإستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضي بإستثمارات صغيرة نسبياً وعدد قليل من المستعمرين. ويعمل المستعمرون فيها في مجال الرعي في مناطق واسعة، بينما يطردون الرعاة والمزارعين الفلسطينيين من المنطقة، وفي بعض الأحيان بعنف وتحت تهديد السلاح.

وحتى هذه اللحظة كانت هناك بعض المؤشرات على تورط "امناه" في الإستيلاء على هذه المزارع وتمويلها، ولكن إتضح بالدليل القاطع أن "امناه" هي فعلاً التي تقف وراءها، وتشارك في تمويلها ومرافقتها. وتشير الوثائق التي تم الكشف عنها إلى أن أموال الدعم من مجلس غوش عتصيون استخدمت من قبل "امناه" لتمويل 20٪ من راتب "منسق مزرعة" ، الذي يدعم إقامة مزارع زراعية في جميع أنحاء الضفة الغربية. كما تُظهر الوثائق أيضاً أن "امناه" إستثمرت، من بين أمور أخرى، 632.065 شيكل في المزرعة الزراعية في بُؤرة مخرور "ناحال حلتس"، و 100.733 شيكل في بُؤرة مزرعة تقوع، و 52.650 شيكل في بُؤرة مزرعة بني كديم (بغرض شراء شاحنة).

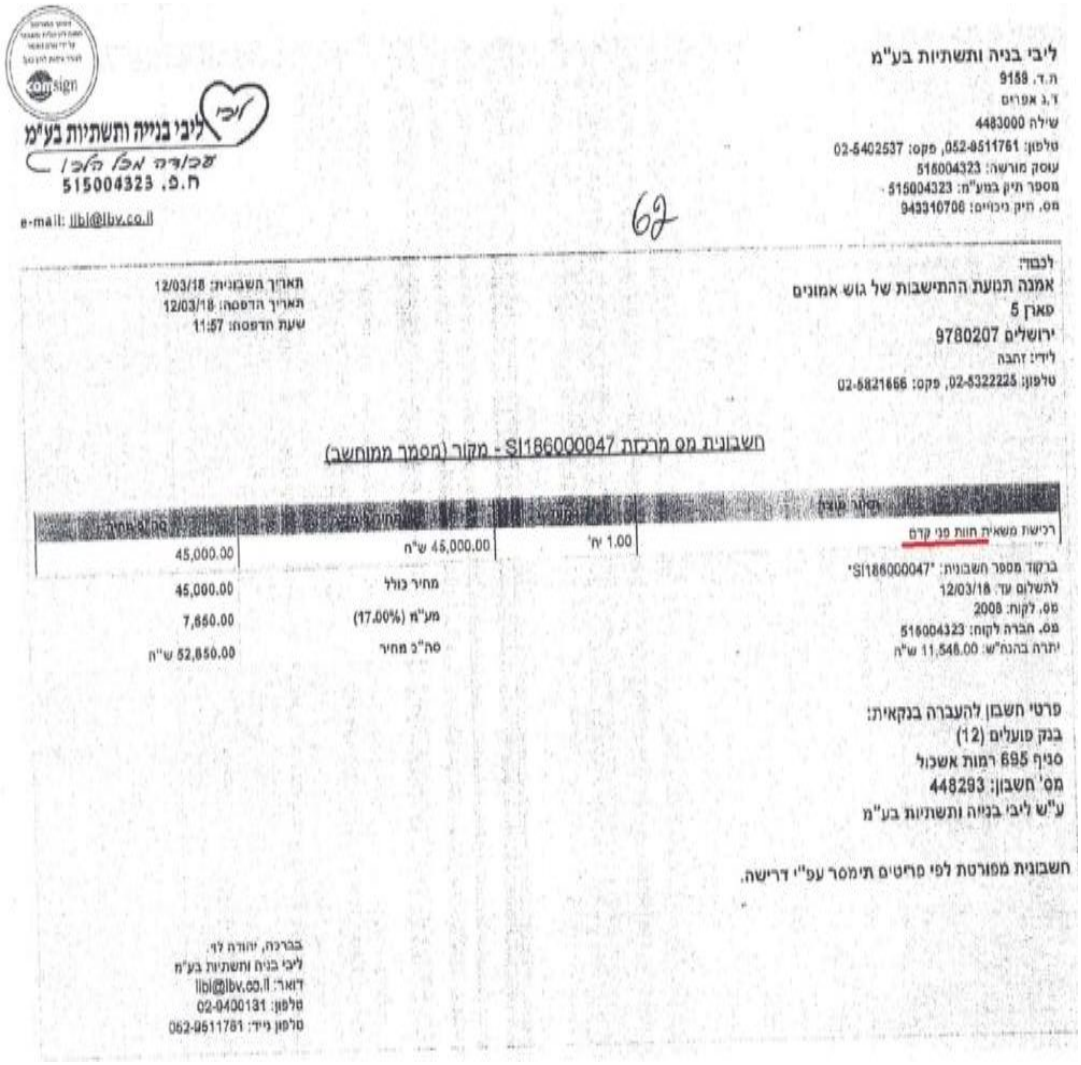

ליבי בניה ותשתיות בע"מ
ח.פ. 515004323
e-mail: libi@ibv.co.il

ליבי בניה ותשתיות בע"מ
ח.ד. 9159
ד.נ. אפרים
שילה 4483000
טלפון: 052-8511761, פקס: 02-5402537
עוסק מורשה: 516004323
מספר תיק במע"מ: 516004323
מס. תיק ניכויים: 943310706

62

לכבוד:
אמנה תנועת ההתישבות של גוש אמונים
פארן 5
ירושלים 9780207
לידי: זהבה
טלפון: 02-6322225, פקס: 02-6821666

תאריך חשבונית: 12/03/18
תאריך הדפסה: 12/03/18
שעת הדפסה: 11:57

חשבונית מס מרכזת SI186000047 - מקור (מסמך ממוחשב)

תיאור פעולה	כמות	מחיר ליחידה	סה"כ שורה
רכישות משאית חוות פני קדם	1.00 יח'	45,000.00 ש"ח	45,000.00

ברקוד מספר חשבונית: *SI186000047*
לתשלום עד: 12/03/18
מס. לקוח: 2008
מס. חברה לקוח: 516004323
יתרה בהנה"ש: 11,548.00 ש"ח

מחיר כולל	45,000.00
מע"מ (17.00%)	7,650.00
סה"כ מחיר	52,650.00 ש"ח

פרטי חשבון להעברה בנקאית:
בנק פועלים (12)
סניף 695 רמות אשכול
מס' חשבון: 448293
ע"ש ליבי בניה ותשתיות בע"מ

חשבונית מפורטת לפי פריטים תימסר עפ"י דרישה.

בברכה, יהודה לוי.
ליבי בניה ותשתיות בע"מ
דואר: libi@ibv.co.il
טלפון: 02-9430131
טלפון נייד: 052-9511761

الخدمات والبناء في البُؤر الإستعمارية: بالإضافة إلى المزارع الزراعية، تشير تقارير "امناه" المقدمة إلى مجلس غوش عتصيون إلى أن "امناه" مسؤولة عن تمويل ورعاية وصيانة الكرفانات في مختلف البُؤر الإستعمارية (بما في ذلك كيدار الجنوبية ، وسدي بوعز ، وبني كيدم ، والیبي حناحل وغفوت وذلك قبل المصادق عليهم بأثر رجعي). وأن المثير للإهتمام أن "امناه" تمتلك العديد من الكرفانات وتقوم بتأجيرها للمستأجرين المستعمرين. ويعتبر مالك العقار هو المسؤول عن صيانة الكرفان، ولكن لسبب ما يتم تمويل هذه الصيانة من الأموال العامة من قبل دافعي الضرائب الإسرائيليين من خلال أموال دعم "مجلس غوش عتصيون".

التستر على الحقيقة وإخفاء الصورة كاملة

تبذل المجالس الاقليمية و"امناه" جهوداً كبيرةً لإخفاء المعلومات فيما يتعلق بمصادرها المالية وأنشطتها غير المشروعة. وحتى مع الإجراء القانوني في الإلتماس المقدم من حركة "السلام الآن" ضد منح أموال الدعم ل"امناه"، رفضت المجالس تقديم معلومات أساسية عن حجم الأموال المحولة إلى "امناه" وإستخدامها. حيث "امناه" تتلقى عشرات الملايين من الشواقل من المجالس الإقليمية كل عام، والمعلومات الواردة حول الأنشطة في غوش عتصيون في 2018م و 2019م ليست سوى غيض من فيض.

هذا وكشفت حركة السلام الآن عن الآلية الكامنة وراء البُؤر الإستعمارية غير القانونية في تقريرها "الكشف عن البُؤر الإستعمارية غير القانونية" الذي يقدم وصفاً دقيقاً للعملية التي تقوم بها السُلطات المحلية في الضفة الغربية، بالتعاون مع "امناه" وقسم المستعمرات، لدعم البُؤر الإستيطانية غير القانونية والبناء في المستعمرات، ولكن لم يتم توضيح جميع

المصادر المالية. كما إن الدعم الذي يُقدمه مجلس منطقة غوش عتصيون ليس سوى جزء صغير من عملية "اماناه" التي تبلغ تكلفتها عدة ملايين شيكل في هذا النشاط غير القانوني ، مع تداعيات بعيدة المدى على مستقبل إسرائيل.

وقد جاءت المعلومات من مجلس "غوش عتصيون" بعد تقديم إلتماس للمحكمة بموجب قانون حرية المعلومات. ولكن حتى تلك المعلومات التي تم الحصول عليها هي فقط جزئية. وطلبت حركة حرية المعلومات معلومات من مجلس غوش عتصيون حول أموال وإتفاقيات الدعم مع "اماناه" لجميع السنوات من 2012م إلى 2019م، لكن التفاصيل التي تم تلقيها شملت بشكل أساسي 2018م وقليلاً من 2019م. وذكر المجلس أن هذه هي كل المعلومات الموجودة وليس هناك المزيد، وأن جهوده في الحصول على المعلومات باءت بالفشل.

وفيما يلي جدول بأهم النشاطات الإستعمارية التي قامت جمعية "اماناه" بدعمها وتمويلها ومقدار التمويل المقدم

التاريخ	المستعمرة	النشاط	التعليق	المجموع (بالشيكل)
2018\5\5	سيدي بوعز	غير قانوني	نظام صرف صحي للحي الجديد	52000
2018\8\29	جوفعات	غير قانوني، قبل الموافقة على الخطة	بنية تحتية للكرفان	246900
2018\5\10	بني كديم	غير قانوني	اسلاك كهربائية	125307
2018\2\5	جوفعات	غير قانوني	بنية تحتية للكرفان	30000
2018\7\1	جوفعات	غير قانوني	نقل كرفان	31590
2018\7\1	جوفعات	غير قانوني	نقل كرفان	2925
2018\2\3	سيدي بوعز	غير قانوني	تخطيط قطع ارض لمستعمرة سيدي بوعز	11794
2018	منسق غوش عتصيون			136359
2018	منسق مزارع (20%)	غير قانوني		47794
2018	نفقات عامة			235800
2018	مزرعة بني كديم	غير قانوني	شاحنة نقل (ترك) للمزرعة	52650
2018	مزرعة نشال هلتيز	غير قانوني	جرار زراعي	60840
2018	مركز معلومات		لجميع المستعمرات غير القانونية	214982
2018	جنوب كيدار	غير قانوني	نفقات كرفانات	54803
2018	جوفعات	غير قانوني، قبل الموافقة على الخطة	نقل كرفانات	14150
2019	جنوب كيدار	غير قانوني	تخطيط للكرفانات	9360
2019	ابي هانشال	غير قانوني، قبل الموافقة على الخطة		13058
2019	مزرعة متسبي يهودا	غير قانوني		8109
2019	جنوب تقوع	غير قانوني		100733
2019	مزرعة نشال هلتيز	غير قانوني		623065
2019	مزرعة كرمل	غير قانوني		1000
2019	بني كديم	غير قانوني		94478
2019	بني بوعز	غير قانوني		113502
2019	يفات يائير	غير قانوني	إقامة بُؤرة استعمارية	6000
2019	غرب بيت عين	غير قانوني	مواد للكنيس	11472

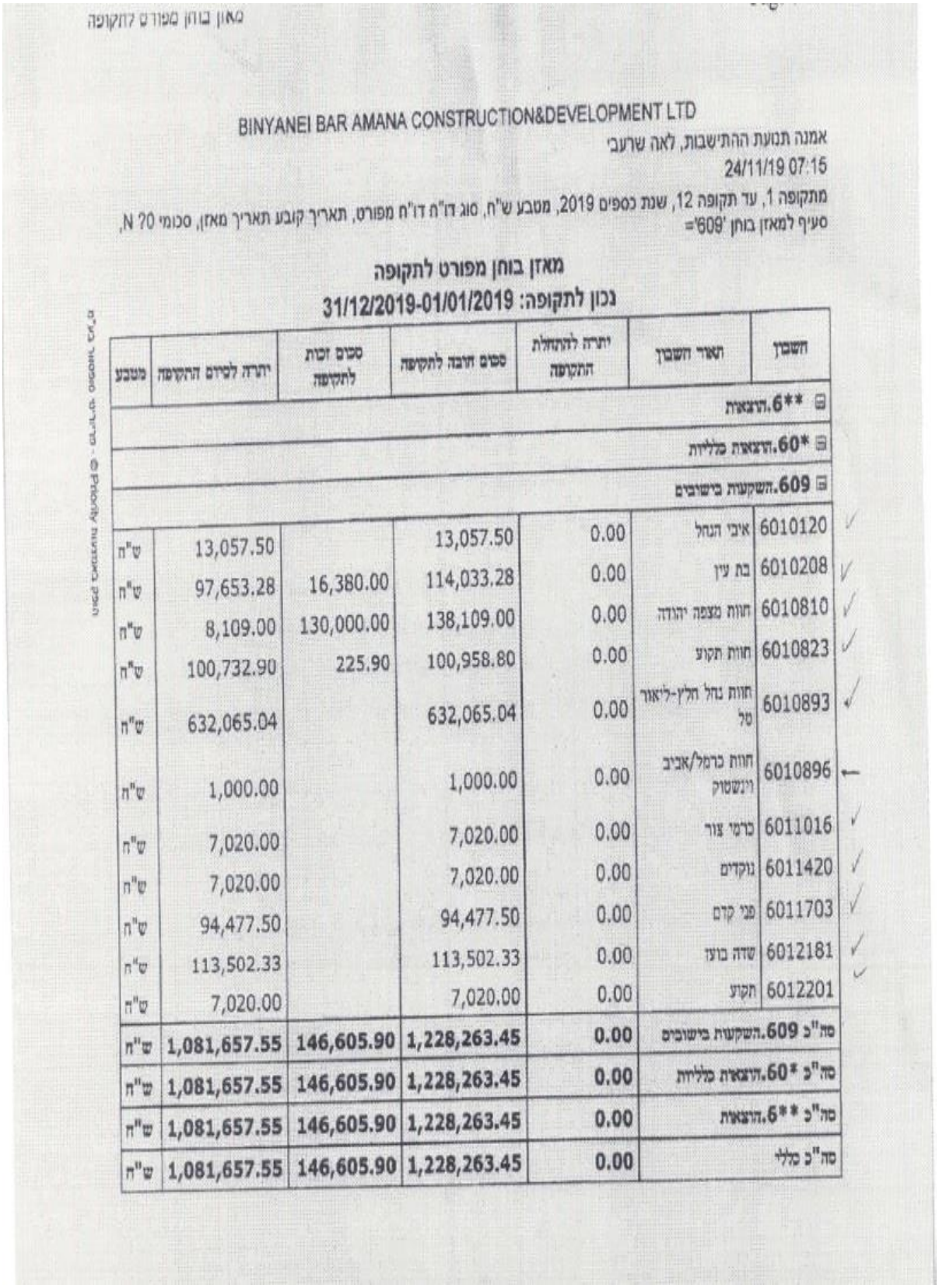

מאזן בוחן מפורט לתקופה

BINYANEI BAR AMANA CONSTRUCTION&DEVELOPMENT LTD

אמנה תנועת ההתישבות, לאה שרעבי

24/11/19 07:15

מתקופה 1, עד תקופה 12, שנת כספים 2019, מטבע ש"ח, סוג דו"ח דו"ח מפורט, תאריך קובע תאריך מאזן, סכומי 20 N,
סעיף למאזן בוחן '609'=

מאזן בוחן מפורט לתקופה

נכון לתקופה: 31/12/2019-01/01/2019

חשבון	תאור החשבון	יתרה להתחלת התקופה	סכום חובה לתקופה	סכום זכות לתקופה	יתרה לסיום התקופה	מטבע
⊟ **6.הוצאות						
⊟ *60.הוצאות מלויות						
⊟ 609.השקעות בישובים						
6010120	איבי הנחל	0.00	13,057.50		13,057.50	ש"ח
6010208	בת עין	0.00	114,033.28	16,380.00	97,653.28	ש"ח
6010810	חוות מצפה יהודה	0.00	138,109.00	130,000.00	8,109.00	ש"ח
6010823	חוות תקוע	0.00	100,958.80	225.90	100,732.90	ש"ח
6010893	חוות נחל חלץ-ליאור טל	0.00	632,065.04		632,065.04	ש"ח
6010896	חוות כרמל/אביב וינשטוק	0.00	1,000.00		1,000.00	ש"ח
6011016	כרמי צור	0.00	7,020.00		7,020.00	ש"ח
6011420	נוקדים	0.00	7,020.00		7,020.00	ש"ח
6011703	פני קדם	0.00	94,477.50		94,477.50	ש"ח
6012181	שדה בועז	0.00	113,502.33		113,502.33	ש"ח
6012201	תקוע	0.00	7,020.00		7,020.00	ש"ח
סה"כ 609.השקעות בישובים		0.00	1,228,263.45	146,605.90	1,081,657.55	ש"ח
סה"כ *60.הוצאות מלויות		0.00	1,228,263.45	146,605.90	1,081,657.55	ש"ח
סה"כ **6.הוצאות		0.00	1,228,263.45	146,605.90	1,081,657.55	ש"ח
סה"כ כללי		0.00	1,228,263.45	146,605.90	1,081,657.55	ש"ח

مشاريع ومنشآت على شكل حوافز وتسهيلات للمستعمرات الإسرائيلية

بتاريخ 2020/12/31م، تم بناء مدرسة في مستعمرة سلعيت بقيمة 15 مليون شيكل وذلك بتمويل من وزارة التعليم الإسرائيلية.

تمويل مشروع إشارات مرور على الطريق (55) بقيمة 14 مليون شيكل إسرائيلي وذلك بتمويل من وزارة النقل الإسرائيلية.

وكذلك مشروع تنظيم الإندماج في شارع (55) بقيمة 21 مليون شيكل وذلك بتاريخ 2020/12/29م.

بتاريخ 2020/12/14م تم تقديم 260 مليون شيكل وتم تحويلها من وزارة النقل والمواصلات لشارع إلتفافي حواره.

حونكا - افني حيفتس تم تقديم 750 الف شيكل إسرائيلي من أجل تجديد وترميم الكنيس في المستعمرة وذلك بتاريخ 2020/12/13م.

بتاريخ 2020/11/29م، في مستعمرة بروخين تم تمويل بناء 140 وحدة إستيطانية من وزارة الإسكان الإسرائيلية بقيمة 48 مليون شيكل.

بتاريخ 2020/11/19م، تم دعم البنية التحتية في مستعمرة بروخين بقيمة 35 مليون شيكل.

بتاريخ 2020/11/3م، تم إقامة مشروع قاعة رياضية قي مستعمرة بروخين بقيمة 9 مليون شيكل.

مستعمرة بدوئيل بتاريخ 2020/9/8م، تم إنشاء كنيس بقيمة 2 مليون شيكل.

مستعمرة عناب بتاريخ 2020/8/24م، بتمويل من وزارة الثقافة والرياضة تم إنشاء ملعب كرة قدم بقيمة مليون شيكل.

بتاريخ 2020/8/18م، تم تقديم دعم من وزارة الصحة الإسرائيلية لصالح إنشاء مصنع كمامات طبية في المنطقة الصناعية بركان (لم تحدد القيمة المادية).

2020/8/13م، تم تقديم 20 مليون شيكل لصالح بناء مدرسة ، وبتاريخ 2020/7/20م تم تقديم 20 مليون شيكل لصالح بناء دار رعاية لذوي الاحتياجات الخاصة في مستعمرة بروخين.

كفار تفوح بتاريخ 2020/7/12م، تم إنشاء مجلس إستيطاني بقيمة 12,5 مليون شيكل.

بتاريخ 2020/7/8م، أقرت هيئة المياه ووزارة البنية التحتية ووزارة الداخلية الإسرائيلية إعفاء لكل سكان مستعمرات الضفة الغربية من 35% من المستحقات السابقة عليهم، بالإضافة الى دعم تعرفة المياه بواقع 4,09 شيكل بدلاً من 6,27 شيكل، وبنفس التاريخ تم إقرار نظام صرف صحي لكافة مستعمرات الضفة بمئات الملايين من الشواكل.

بتاريخ 2020/6/27م، تم تمويل مشروع خط مياه يصل مستعمرات قدوميم والفي منشيه وشافي شمرون ومزرعة جلعاد بتكلفة 90 مليون شيكل.

بتاريخ 2020/6/25م، مستعمر تسوفيم تم تقديم مشروع 19 مليون شيكل لبناء مدرسة.

ربط الكهرباء القطرية لمستعمرة الون موريه بقيمة 1,7 مليون شيكل بتاريخ 2020/4/1م.

بتاريخ 2020/2/27م، إنشاء منطقة صناعية تحت اسم بوابة السامرة بتكلفة مئات الملايين.

بتاريخ 2020/2/18م، وزارة النقل والمواصلات الإسرائيلية قدمت 220 الف شيكل لصالح إنشاء موقف سيارات في مستعمرة بدوئيل.

2020/2/6م، قام وزير الطاقة والبنية التحتية بتمويل 22 مليون شيكل لصالح حفر بئر مياه جديد في مستعمرة ارائيل.

بتاريخ 2020/1/15م، تم تمويل بناء كنيس في مستعمرة تل منشيه بقيمة 2,562,000 شيكل إسرائيلي.

4. مواقف وتصريحات لأعضاء الحكومة الإسرائيلية الأخيرة:

تصريحات القادة السياسيين والعسكريين وأعضاء الكنيست الإسرائيلي

وزير جيش الإحتلال السابق نفتالي بينت يعلن عن تشكيله لهيئة حكومية لضم المناطق المصنفة (ج) بهدف تعزيز الإستيطان وبناء مزيد من المستوطنات فيها، تحمل هذه الهيئة اسم(منتدى المعركة على مستقبل منطقة ج) وذلك بتاريخ2020/1/9م.

وزير جيش الإحتلال السابق نفتالي بينت يهدد بوقف تصاريح العمل لأكثر من (100) الف عامل فلسطيني ممن يعملون في الداخل المحتل حال واصلت السُلطة الفلسطينية رفض إدخال العجول الإسرائيلية الى مناطقها بتاريخ 2020/2/2م.

النائب الليكودي عنات باركو تطالب بطرد جميع النواب العرب من حزب التجمع الوطني الديمقراطي من الكنيست وتقول انه لا يحق لهؤلاء الإرهابيين العرب الجلوس في برلمان إسرائيل سيما وإن حزبهم أخرج لنا جيلاً من الإرهابيين أمثال عزمي بشاره وباسل غطاس بتاريخ 2020/2/5م.

وزير المواصلات الإسرائيلي بتسالئيل سموطرتس يقول أن أفضل ضمانة لعدم قيام دولة إرهاب فلسطينية هي فرض السيادة الكاملة على مناطق الضفة التي أسماها بأرض إسرائيل الى جانب دعم وبناء وتطوير المستوطنات بشتى الوسائل بتاريخ 2020/2/6م.

النائب الليكودي عنات باركو تقول أن دولة إسرائيل تقف بمواجهة كيان إرهابي فلسطيني هو في واقع الأمر ذئب رغم انه يتنكر في قناع خاروف وأضافت باركو أن السلطة الفلسطينية عندما تكون غير راضية او تسعى لتحقيق هدف معين فإنها تُحرّض الفلسطينيين على تنفيذ عمليات إرهابية مستخدمة للمسجد الاقصى وحمايته والدفاع عنه في كل مره، بتاريخ 2020/2/7م.

رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو يقول خلال زيارته لموقع المستوطنة الجديدة المعروفة باسم(مبوئوت أريحا) أن هذه المستوطنة ومنطقة الأغوار ستكون جزءاً لا يتجزأ من دولة إسرائيل بتاريخ 2020/2/11م.

رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو يُعلن عن مصادقته على مخطط لبناء (1257) وحدة إستيطانية في مستوطنة غفعات همتوس في القدس المحتلة رغم معارضة غالبية دول العالم لذلك منوهاً الى انه سيعمل كذلك على توسعة مستوطنة هار حوما(ابو غنيم)، بتاريخ 2020/2/20م.

رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو يقول خلال لقائه وزير الخارجية الألماني (هايكو ماس) أن أي خطة سلام ستُطرح حاضراً او مستقبلاً يجب أن تعترف بالواقع الإستيطاني القائم وعدم الإعتقاد او التفكير أن المستوطنين سيطردون من منازلهم، بتاريخ 2020/6/10م.

عضو الكنيست وزير المواصلات السابق بتسالئيل سموطرتس يطالب رئيس حكومته نتانياهو ووزير جيش الإحتلال بني غانتس بعدم إعادة جثمان الشهيد (سعدي الغرابلي) إلا بشرط إعادة جثامين الجنود الإسرائيليين الذين قُتلوا في قطاع غزة وهم شاؤول اورون وهدار غولدن، بتاريخ 2020/7/8م.

رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو يقول أن خطة الضم وفرض السيادة الإسرائيلية في الضفة التي تضمنتها صفقة القرن باقية ولم تتغير وانه مستعد للمفاوضات مع الفلسطينيين على أساسها بتاريخ 2020/8/16م.

رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو يقول انه سيعمل على التصدي لقرار المحكمة الإسرائيلية العليا الذي وصفه بالخاطئ، الخاص بأخلاء بُؤرة (متسفيه اكرميم) في غضون ثلاث سنوات وانه على قناعة بأنه سينجح في إحباط القرار ودعم وتطوير هذه البُؤره بتاريخ 2020/8/14م.

وزير التعاون الإقليمي الإسرائيلي اوفير اوكونيس يعلن خلال جولة له في مستوطنات محافظة رام الله انه سيعمل على بناء مركزاً صحياً ضخماً في احدى المستوطنات في الموقع لخدمة المستوطنيين وانه سيعمل على تحقيق ما أسماه التراث والحلم الصهيوني عبر بناء المزيد من الوحدات الإستيطانية ودعم الإستيطان بتاريخ 2020/8/28م.

رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو وبعد لقائه سفير واشنطن لدى تل ابيب في جامعة مستوطنة ارئيل يعلن عن توقيع إتفاق للتعاون العلمي مع الولايات المتحده، وأضاف نتانياهو أن الإتفاق الذي وقعه مع السفير الأمريكي (ديفيد فريدمان) سيشمل المستوطنات في الضفة والجولان بتاريخ 2020/10/28م.

عضو الكنيست بتسالئيل سموطرتس يطالب رئيس حكومته بنيامين نتانياهو بتنفيذ قرار المحكمة العليا الخاص بهدم وإزالة التجمع البدوي الخان الأحمر فوراً ودون تردد واصفاً نتانياهو باليساري الجديد بتاريخ 2020/11/2م.

وزير التعاون الإقليمي الإسرائيلي اوفير اوكونيس يقول في تصريحات أدلى بها أن حل الدولتين الخاص بإقامة دولة إرهاب فلسطينية الى جانب دولة إسرائيل لم ولن يتحقق طالما بقي حزبه الليكود على رأس سدة الحكم في إسرائيل بتاريخ 2020/11/25م.

رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست (اتسفيكا هاوزر) الذي يشغل كذلك منصب رئيس اللجنة المساعدة لشؤون الأسرى والمفقودين يقول أن صفقة إطلاق سراح من وصفهم بالمخربين المتبلورة مع حركة حماس والتي أطلع عليها فضيحة وعار على إسرائيل لأنها وبحسب قوله ستعيد مئات الإرهابيين الى ساحة العمل الإرهابي مطالباً رئيس وزرائه نتانياهو بعدم قبولها ورفضها بتاريخ 2020/12/14م.

وزير جيش الإحتلال بني غانتس يقول في تصريح لصحيفة الشرق الأوسط اللندنية أن القدس ستبقى عاصمة موحدة لإسرائيل لكن سيكون هناك مكاناً بها لعاصمة دولة فلسطين مستبعداً تماماً العودة الى حدود عام 1967م بتاريخ 2020/12/17م.

عضو الكنيست حايم كاتس الذي يمثل الجناح الإستيطاني في الكنيست يطالب رئيس حكومته نتانياهو أن يُدرج ملف شرعنة المستوطنات ضمن أي إتفاق إئتلافي قد يوقع مع حزب (ازرق/ابيض) لإلزام بيني غانتس رئيس الحزب بعدم المعارضة له بتاريخ 2020/12/17م.

وزير الإستخبارات الإسرائيلي ايلي كوهين يطالب بتدمير منزل مواطن من جنين تم إعتقاله للإشتباه بقتله مستوطنة قبل عدة أيام قائلاً أن عملية تدمير هذا المخرب ستردع الكثير من المخربين بتاريخ 2020/12/21م.

عضو الكنيست الليكودي افي ديختر يقول أن قانون القومية الذي تم إقراره في وقت سابق قد وضع حاجزاً حديدياً أمام عودة اللاجئين الفلسطينيين وكان ديختر أحد المبادرين لهذ القانون قد تظاهر مع من نواب اليمين أمام المحكمة العليا خلال مناقشتها لعدد من الإستئنافات المطالبة بإلغاء هذا القانون بتاريخ 2020/12/22م.

وزيرة القضاء الإسرائيلي السابقة ايليت شاكيد تقول أن أي محاولة من نتانياهو وحزبه الليكود لشرعنة قرى بدوية غير معترف بها في النقب تشكل خِزياً وعاراً وان شرعنة الإستيطان لاتهمه 2020/12/22م.

رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو يقدم إقتراحاً لتحويل مساعدات مالية أمنية للمستوطنات بقيمة (35) مليون شيكل إضافة لتحويل مبلغ (5.5) مليون شيكل لدعم ما أسماها المراكز الدفاعية في المستوطنات بتاريخ 2020/12/22م.

وزير الصحة الإسرائيلي يولي ادلشطاين يقول خلال جلسة عقدتها الحكومة الإسرائيلية انه سيعارض بشدة أي إقتراح لشرعنة ثلاث قرى بدوية غير معترف بها في النقب اذا لم تتم شرعنة جميع البُؤر والمستوطنات في الضفه بتاريخ 2020/12/22م.

اعضاء الكنيست من الليكود ايتاي عاطيا ونير بركات يطالبان بمضاعفة منازل مستوطنة (تل مناشه) في شمال الضفة وبناء(103) وحدات إستيطانية على وجه السرعه وذلك رداً على مقتل مستوطنة الأسبوع الماضي بتاريخ 2020/12/23م.

رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو يقول أن الإقتراح الخاص بشرعنة (46) مستوطنة سهلة وممكنة من ناحية قضائية حيث سيتم عمل مسحاً للأراضي في منطقة (ج) مؤكداً أن الإقتراح سيُطرح على طاولة الحكومة لمناقشته والعمل على إقراره بتاريخ 2020/12/23م.

إجراءات سُلطات الإحتلال لدعم البناء الإستيطاني الإستعماري:-

1. المخططات التنظيمية المصادق عليها والمقدمة عام 2020م

2. عطاءات تأجير الأراضي

1. المخططات التنظيمية المصادق عليها والمقدمة عام 2020م:

استخدمت سُلطات الإحتلال الإسرائيلي الأداة التنظيمية كإحدى الأدوات الفاعلة لتنفيذ مشروعها الإستعماري في الأراضي الفلسطينية، سواء لمواصلة إقامة المستعمرات والكتل الإستعمارية الإسرائيلية وتوسيعها من جهة، أو لمواصلة عملية الخنق العمراني ضد البناء الفلسطيني في المناطق التي لا تزال خاضعة لسُلطاتها التنظيمية من جهة أخرى.

ولإعطاء صورة أكثر وضوحاً نشيرالى أن سُلطات الإحتلال تسوّق هذه الإنتهاكات بإعتبارها مُمارسات ممشروعة تستند إلى القانون المحلي الذي كان نافذاً في الأراضي الفلسطينية عشية إحتلالها (قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم 79الصادر عام 1966م) دون التطرق إلى الأمر العسكري (رقم 418 لعام 1979م) الذي عدَّل ذلك القانون إلى حد إفراغه من محتواه.

هذا فإن البنية الهيكلية التي أوجدها الأمر العسكري المذكور وتعديلاته المتلاحقة أبقت على مسمى "مجلس التنظيم الأعلى" بعد أن خولت القائد العسكري الإسرائيلي صلاحية تشكيله من إسرائيليين (عساكر ومستعمرين طبعاً) ومَنحت هذا المجلس سُلطات اللجان المحلية والإقليمية، حتى بات الجهة الوحيدة المخولة بإصدار رخص البناء أو المصادقة على المخططات الهيكلية للقرى الفلسطينية. في الوقت ذاته، مَنحت المستعمرات الإسرائيلية صلاحيات اللجان المحلية وأوجدت لها لجاناً تنظيمية أخرى تتمتع بصلاحيات واسعة.

ولكي ندرك كيف يسير واقع التخطيط والبناء في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنتطرق بعجالة إلى اللجان المنبثقة عن مجلس التنظيم الأعلى هذا، والتي تتضافر جميعاً لتكريس الواقع الإستعماري الإسرائيلي على هذه الأرض:

مجلس التنظيم الأعلى ويطلق عليه أيضاً (مكتب التنظيم الأعلى في يهودا والسامرة) وهو ينظر في المخططات الإقليمية الإسرائيلية، والمخططات الهيكلية للتجمعات الفلسطينية، وعن هذا المجلس تتفرع سبع لجان.

(اللجنة الفرعية للإستيطان) وهي الأهم في رأينا، كونها مُنحت صلاحية مجلس التنظيم الأعلى فيما يتعلق بالمخططات التنظيمية الخاصة بالمستعمرات الإسرائيلية القائمة أو المخطط لها.

(اللجنة الفرعية للمراقبة والتفتيش) التي تتولى مراقبة البناء من قبل الفلسطينيين وإصدار أوامر وقف البناء وأوامر الهدم النهائية.

(اللجنة الفرعية للتخطيط والترخيص) التي تنظر في الإستئنافات المقدمة من الفلسطينيين أصحاب المباني المهددة بالهدم.

أما اللجان الفرعية الأربع الأخرى فهي: اللجنة الفرعية لجودة البيئة، اللجنة الفرعية للطرق والسكك والمطارات، اللجنة الفرعية للمحاجر والكسارات واللجنة الفرعية للإعتراضات.

مخططات البناء الإستعماري عام 2020م:

تعقد اللجنة الفرعية للإستيطان إجتماعاتها للنظر في مخططات الإستيطان المقترحة، وتصدر قرارتها في المخططات التنظيمية (إقليمية وهيكلية وتفصيلية). تقديم هذه المخططات الإستعمارية كان يهدف إلى أخذ موافقة اللجنة على إيداعها أو على سريان نفاذها، موافقات لم تبخل بها هذه اللجنة في أكثر من 98% من المخططات التي يتم مناقشتها، وإن أبدت أحياناً بعض الملاحظات الهامشية حول وجوب إتخاذ إجراء هنا أو تعديل طفيف هناك.

وعلى أية حال فقد بلغ مجموع المخططات التنظيمية الإستعمارية التي تم مناقشتها أمام مؤسسات التنظيم الإسرائيلية المختلفة في الضفة الغربية بما فيها القدس بناء أكثر من 6719 وحدة سكنية جديدة، بعضها جاء ضمن محيط المستعمرات القائمة، والبعض الآخر جاء ضمن أحياء أو مستعمرات جديدة، وهذا العدد لا يشمل المباني المخصصة للأغراض العامة - التجارية، والصناعية، والتعليمية وغيرها – (انظر الملحق في آخر التقرير).

ولأخذ صورة أولية عن طريقة عمل اللجنة الفرعية للإستيطان نعرض هنا جدول المخططات التي تم المصادقة عليها خلال العام 2020م.

الرقم	اسم القريه	المستوطنه	رقم المخطط	عدد الوحدات	تاريخ المخطط	وصف الحاله
1	كفر قدوم	كدوميم	יוש/ 1/ 6/ 113		09/02/2020	تغيير تعليمات البناء الخاصة بهذا المخطط
2	كفر الديك	ابدوئيل	יוש/ 5/ 160		25/02/2020	بناء مركز مدني ومنطقة سياحيه
3	عناتا	كفار ادوميم	יוש/ 1/ 1/ 227	30	27/02/2020	
4	كفر الديك	ابدوئيل	יוש/ 7/ 160	160	21/03/2020	
5	مسحه	عيتس افرايم	יוש/ 5/ 2/ 126	10	01/03/2020	
6	شوفه	افني حيفتس	יוש/ 5/ 2/ 158	400	03/03/2020	
7	كفر عقب / برقا / مخماس	كوخاف يعقوب	יוש/ מ/ 242	3541	03/03/2020	
8	راس كركر/ المزرعه القبليه	طلمون	יוש/ 1/ 9/ 235	258	03/03/2020	
9	شلتا	كفار اورانيم	יוש/ 32/ 1/ 211		03/03/2020	تغيير خط البناء الامامي
10	قريوت	شيلو	יוש/ 15/ 205		04/03/2020	بناء مباني سياحية وتجارية وحديقة اثريه
11	الجيب	غفعات زئيف	יוש/ 26/ 1/ 220		04/03/2020	تغيير خط البناء الامامي لتوسعة الشقق
12	سلفيت	ارئيل	יוש/ 39/ 3/ 2/ 130	12	05/03/2020	
13	دير نظام	حلميش	יוש/ 6/ 203	100	08/03/2020	
14	الساويه	رحاليم	יוש/ 6/ 171	6	11/03/2020	
15	النبي موسى	متسفيه اريحا	יוש/ 2/ 1/ 228	147	16/03/2020	
16	سنيريا / مسحه	شعاري تكفا	יוש/ 19/ 122		19/03/2020	تغيير تعليمات البناء
17	الجيب	غفعات زئيف	יוש/ 17/ 10/ 220	33	25/03/2020	
18	بورين	براخا	יוש/ 3/ 1/ 114	96	19/04/2020	
19	كفرالديك/ديربلوط	عيلي زهاف	יוש/ 1/ 6/ 132		21/04/2020	بناء مباني ومؤسسات ومنطقه تجاريه
20	عناتا	كفار ادوميم	יוש/ 21/ 227	48	27/04/2020	
21	عزموط	الون موريه	יוש/ 7/107	107	17/07/2020	
22	كفر برا	اورانيت	יוש/ 18/ 9/ 3/ 121	1	09/08/2020	

الرقم	اسم القريه	المستوطنه	رقم المخطط	عدد الوحدات	تاريخ المخطط	وصف الحاله
23	مسحه	شعاري تكفا	יוש/ 2/ 1/ 123		12/08/2020	زيادة حجم المساحة المخصصة للبناء/ تغيير خط البناء
24	مرده	ارئيل	יוש/ 6/ 1/ 2/ 130		25/08/2020	وضع خطوط جديدة للبناء
25	ابو ديس /العيزريه	معاليه ادوميم	יוש/ 74/ 16/ 1/ 420	4	10/09/2020	
26	المزرعة القبليه	طلمون	יוש/ 2/ 10/ 235	140	29/10/2020	
27	مجدل بني فاضل	معاليه افرايم	יוש/ 3/ 13/ 310	69	05/11/2020	
28	الجيب	غفعات زئيف	יוש/ 10/ 7/ 220		05/11/2020	تغيير خط البناء/ اضافة مخازن للشقق
29	العيزريه	معاليه ادوميم	יוש/ 12/ 420		05/11/2020	زيادة حجم المساحة المخصصة للبناء بنسبة 10% اضافيه من مساحة المخطط
30	كفر قدوم	كدوميم	יוש/ 3/ 7/ 113		08/11/2020	تغيير خطوط البناء الخلفية والجانبيه/ بناء عرائش
31	عزون	الفي مناشه	יוש/ 12/ 8/ 115		18/11/2020	شق طرق/عمل مخطط مستقبلي للبناء
32	سنيريا	اورانيت	יוש/ 14/ 9/ 3/ 121		18/11/2020	تغيير نقاط البناء في خط البناء الامامي
33	عناتا	كفار ادوميم	יוש/ 2/ 24/ 227	132	22/11/2020	
34	البيره	بسغوت	יוש/ 2/ 222	24	23/11/2020	
35	جينصافوط	كرني شومرون	יוש/ 18/ 117		23/11/2020	تحويلها من اراضي زراعية الى مناطق للبناء واقامه وحدات تجاريه ومنطقه سياحيه
36	جبع	غفع بنيامين /ادم	יוש/ 1/ 3/ 14/ 2/ 240	357	23/11/2020	
37	دير استيا	يكير	יוש/ 3/ 2/ 118	74	23/11/2020	
38	بيت اجزا	غفعون الجديده	יוש/ 1/ 3/ 216		23/11/2020	اقامة منطقه سكنيه أ
39	الشيوخ / سعير	اسبار/متساد	יוש/ 1/ 2/ 414	215	23/11/2020	
40	عرب التعامره	نوكديم	יוש/ 4/ 1/ 6/ 411	105	23/11/2020	
41	دير استيا	عمانوئيل	יוש/ 3/ 6/ 120		26/11/2020	تغيير مساحة خطوط البناء الخلفية
42	عوريف / بورين / مادما	يتسهار	יוש/ 1/ 169	121	30/11/2020	
44	البيره	بيت ايل	יוש/ 1/ 4/ 218	36	07/12/2020	
45	كفرعقب	كوخاف يعقوب	יוש/ 10/ 3/ 242		08/12/2020	مؤسسات ومركز تجاري
46	برقا / كفر عقب	كوخاف يعقوب	יוש/ 10/ 242		08/12/2020	بناء منطقة استجمام ومركز رياضي
47	كفرعقب	كوخاف يعقوب	יוש/ 11/ 242	160	02/11/2020	
48	عرب بن عبيد		יוש/ 1633/ 57		04/12/2020	بناء منشأة لتجميع مياه الصرف الصحي واعادة تكريرها ومن ثم تحويل المياه لمستوطنات الاغوار للزراعه
49	ترقوميا	تيلم	יוש/ 1/ 501	157	08/11/2020	
50	فصايل	فصايل	יוש/ 3/ 315	120	22/10/2020	
51	الجيب	غفعات زئيف	יוש/ 15/ 10/ 220		22/12/2020	تغيير خط البناء/ عمل اضافات لمباني قائمه
52	نعلين /دير قديس	موديعين عيليت	יוש/ 1/ 12/ 210		24/12/2020	تحديد خطوط بناء جديدة لاضافة برندات للشقق

الرقم	اسم القريه	المستوطنه	رقم المخطط	عدد الوحدات	تاريخ المخطط	وصف الحاله
53	نعلين	غاني موديعين	יוש/ 1/ 23/ 1/ 208	48	24/12/2020	
54	حوسان	بيتار عيليت	יוש/ 16/ 3/ 1/ 1/ 426		24/12/2020	تحديد عدد الطوابق المسموح به
55	نعلين / ديرقديس	موديعين عيليت	יוש/ 1/ 11/ 210		24/12/2020	بناء مباني شعبية ومخازن في الطوابق الارضيه
56	عابود	بيت اريه	יוש/ 4/ 2/ 201	2	24/12/2020	
57	فصايل	تومر+7 مستوطنات اخرى في الاغوار	יוש/ 1/ 300		27/12/2020	تحديد تعليمات البناء الخاصة بالمؤسسات والمباني الزراعيه والرياضيه
58	ارطاس	اوفرات	יוש/ 69/ 5/ 410	6	27/12/2020	
		المجموع الكلي		**6719 وحدة إستيطانية**		

في إطار الحملة الإستيطانية المسعورة التي تنفذها الحكومة الإسرائيلية خلال العام الحالي 2020م صادقت هذه الحكومة على بناء عشرات الاف الوحدات الإستيطانية من خلال مخططات تم إيداعها تمهيداً للمصادقة عليها او من خلال مخططات تمت المصادقة عليها بصورة نهائيه.

وقد حظيت محافظة رام الله والبيرة بنصيب الأسد من هذه المخططات الإستيطانية البالغ عددها تسعين مخططاً حتى اللحظة مع الإشارة الى انه ورغم أن عدد المخططات للعام الحالي أقل مما كان عليه الحال العام الماضي إلا أن عدد الوحدات الإستيطانية للعام الحالي كان أكبر بكثير لأن غالبية المخططات إحتوت على أعداد كبيرة من الوحدات الإستيطانيه.

المخططات الإستيطانية المصادق عليها من قبل سُلطات الإحتلال خلال العام الحالي بلغت (6719) وحدة إستيطانية فيما بلغ عدد الوحدات الإستيطانية التي تضمنتها المخططات التي تم إيداعها (8060) وحده.

المراحل التي يمر بها المخطط الإستيطاني حتى المصادقة النهائية عليه:

1) إستلام المخططات من قبل لجان التخطيط التابعة للإدارة المدنيه.
2) فحص كافة الشروط المطلوب توفرها في المخطط.
3) مصادقة الطاقم السياسي الإسرائيلي على المخطط.
4) عقد جلسة مداولات لبحث إمكانية إيداع المخطط.
5) نشر إعلان حول إيداع المخطط على شبكة الإنترنت.
6) نشر إعلان حول إيداع المخطط في الصحف.
7) طرح المخطط للإعتراض خلال الفترة المحددة للإعتراض.
8) عقد جلسة مداولات للمصادقة على المخطط ومن ثم المصادقة النهائية عليه.

وهنا لا بد من الإشارة الى أن غالبية الإعتراضات المقدمة من المواطنين يتم رفضها بدعوى وذرائع كثيره كالإدعاء أن المنطقة التي ستقام عليها المستوطنة أراضٍ للدولة او تابعة لأملاك الغائبين او أن الأرض مهجورة ولا تتم فلاحتها والزعم كذلك أن الأرض مسيطر عليها لأغراض عسكرية ومن ثم تنفيذ عمليات بناء إستيطاني عليها.

من ضمن المخططات الإستيطانية: مخطط مستوطنة كوخاف يعقوب على أراضي بلدات كفرعقب ويحمل الرقم (יוש/ מ/ 242).

يشمل هذا المخطط بناء (3541) وحدة إستيطانية الى جانب عمل مخطط هيكلي واسع حتى سنة 2040م بهدف مواصلة عمليات البناء وتطوير المستوطنة ومضاعفة أعداد مستوطنيها مع الإشارة الى أن مساحة هذا المخطط الإستيطاني تبلغ (1591) دونم من أراضي المواطنين.

وسيتضمن المخطط كذلك شق طرق وبناء منشآت للبنى التحتيه مما سيلحق الضرر والدمار بممتلكات المواطنين وأراضيهم وحقولهم الزراعية وحرمانهم من مصدر رزقهم وإعتمادهم على ما تنتجه أراضيهم من محاصيل زراعية متعدده.

ورغم أن دول العالم والمؤسسات الدولية والقانونية ترى وتصف الإستيطان بإنه غير شرعي إلا أن حكومة الإحتلال ماضية في مخططاتها في ظل دعم الإدارات الإمريكية لها لا سيما الادارة الامريكية المنتهية ولايتها إدارة الرئيس دونالد ترامب.

من المخططات الإستيطانية الإخرى المخطط رقم יוש/ 9/ 426 في مستوطنة بيتارعيليت المقامة على أراضي بلدة حوسان بمحافظة بيت لحم وهذا المخطط لإقامة منطقة صناعية

البلده	المستوطنه	رقم المخطط	عدد الوحدات	تاريخ المخطط	الوصف
الخليل	كريات اربع	יוש/ 13/ 1/ 510		01/01/2020	بناء مباني ومؤسسات ومواقف سيارات
سنيريا	شعاري تكفا	יוש/ 14/ 122		19/01/2020	تغيير تعليمات وخطوط البناء لزيادة ارتفاع الشقق والطوابق
الخضر	نفيه دانيل	יוש/ 1/ 3/ 402		23/01/2020	تغيير تعليمات البناء لزيادة عدد الطوابق من اثنين لثلاثة
دير استيا	ريفافا	יוש/ 8/ 4/ 170	55	31/01/2020	
الظاهريه	شمعا	יוש/ 2/ 1/ 514	84	02/02/2020	
عناتا	كفار ادوميم	יוש/ 2/ 24/ 227	132	02/02/2020	
العيزريه	معاليه ادوميم	יוש/ 27/ 6/ 1/ 420		02/02/2020	عمل اضافات للمباني القائمة من خلال تغيير خط البناء
العيزريه	معاليه ادوميم	יוש/ 1/ 7/ 6/ 1/ 420	18	10/02/2020	
حوسان	بيتار عيليت	יוש/ 9/ 426		10/02/2020	بناء منطقة صناعيه
الطيره	معاليه ادوميم	יוש/ 7/ 4/ 420	1228	27/02/2020	
العيزريه	معاليه ادوميم	יוש/ 10/ 4/ 420	2173	27/02/2020	
الجانيه/ دير ابزيع	دوليف	יוש/ 3/ 1/ 234	382	01/03/2020	
دير قديس	نيلي	יוש/ 2/ 206	354	03/03/2020	
ارطاس/الخضر/بيت لحم	اوفرات	יוש/ 7/ 5/ 410	694	06/03/2020	
الجيب	غفعات زئيف	יוש/ 1/ 23/ 220	40	06/03/2020	
عرب التعامره	نوكديم	יוש/ 2/ 3/ 6/ 411	100	13/03/2020	
النويعمه	مبوئوت اريحا	יוש/ 330	182	15/03/2020	
عناتا	كفار ادوميم	יוש/ 1/ 4/ 10/ 227		19/03/2020	تغيير طبيعة استخدام الأراض الى سكنية للبناء عليها
راس كركر	طلمون	יוש/ 2/ 4/ 2/ 235	168	19/03/2020	
الساويه / اللبن الشرقيه	عيلي	יוש/ 237	620	23/03/2020	

اسم القريه	المستوطنه	رقم المخطط	عدد الوحدات	تاريخ المخطط	وصف الحاله
الجيب	غفعات زئيف	יוש/ 28/ 1/ 220		10/05/2020	اقامة وبناء منتزه ضحم
بيت امر / صوريف / نحالين	كفار عتصيون	יוש/1/2/406	146	12/06/2020	
بيت امر/نحالين	الون شفوت	יוש/ 3/7/405	70	12/06/2020	
جينصافوط	كرني شومرون	יוש/ 21/ 117		18/06/2020	زيادة حجم المساحة المخصصة للبناء / السماح بالحد الاقصى لارتفاع البناء
ابو ديس	معاليه ادوميم	יוש/ 73/ 16/ 1/ 420		21/06/2020	وضع تعليمات جديدة للبناء وما يتعلق بوضع القرميد
بيت جالا / بتير / الولجه	طريق التفافي الولجه	יוש/ 938	560	05/07/2020	تم شق هذا الشارع خلال اتفاقات اوسلو ويهدف لربط 560وحدة استيطانية ستبنى في الموقع
يعبد	ريحان	יוש/ 5/ 166		07/07/2020	بناء مركز خدمات / مؤسسات / صالة افراح
بورين / مادما / عوريف	يتسهار	יוש/ 1/ 169	121	12/07/2020	
البيره	بسغوت	יוש/ 2/ 222	6	19/07/2020	
عزون / كفر لاقف	معاليه شومرون	יוש/ 4/ 116	106	19/07/2020	
عورتا	ايتمار	יוש/ ב/ 4/ 3/ 163	123	19/07/2020	بناء منطقه سكنيه أ / مؤسسات / طرق
خربثا / دير قديس / بلعين	موديعين عيليت	יוש/ 6/ 9/ 210		21/07/2020	جمع عدة مخططات في مخطط واحد في الجزء الجنوبي من الأراض
دير دبوان	معاليه مخماس	יוש/ 4/ 2/ 225	114	23/07/2020	
دير استيا	كرني شومرون	יוש/ 5/ 3/ 1/ 8/ 117	36	28/07/2020	
راس كركر / المزرعه القبليه	طلمون	יוש/ 12/ 235		29/07/2020	تحويل الأراض من زراعية الى منطقة سكنية للبناء
الخان الاحمر	معاليه ادوميم	יוש/ 24/ 2/ 2/ 2/ 420		02/08/2020	تغيير استخدام القطعه (658) من منطقة صناعية وتحويلها الى منطقة تجاريه
سنيريا	اورانيت	יוש/ 24/ 121	66	19/08/2020	
الجيب	غفعات زئيف	יוש/ 29/ 1/ 220	6	25/08/2020	
الجيب	غفعات زئيف	יוש/ 11/ 7/ 220		26/08/2020	تهيئة قطعه رقم 402 للبناء
الجيب	غفعات زئيف	יוש/ 39/ 2/ 215		08/09/2020	زيادة المساحة المخصصة للبناء / تغيير ارتفاع المباني
دير استيا	كرني شومرون	יוש/ 7/ 4/ 1/ 117		11/09/2019	تغير خطوط البناء/ زيادة مساحة المنطقة المخصصة للبناء
العيزريه	معاليه ادوميم	יוש/ 46/ 4/ 1/ 420	63	01/11/2020	
سنيريا	شعاري تكفا	יוש/ 18/ 122		08/11/2020	زيادة حجم المساحة المخصصة للبناء / بناء مخازن اضافيه
البحر الميت / عرب بن عبيد	ابنات	יוש/ 2/ 611	310	08/11/2020	
الخضر	اليعيزر	יוש/ 9/ 1/ 404	1	08/11/2020	
مسحه	عيتس افرايم	יוש/ 13/ 126		08/11/2020	تغيير تعليمات البناء في منطقه سكنيه (أ)

اسم القريه	المستوطنه	رقم المخطط	عدد الوحدات	تاريخ المخطط	وصف الحاله
كفر قدوم	كدوميم	יוש/ 4/ 7/ 113		11/11/2020	تغيير خط البناء الامامي والجانبي والخلفي / تغيير وزيادة عدد الوحدات
ارطاس	اوفرات	יוש/ 70/ 5/ 410		17/11/2020	تحويل الأراض الى منطقة شعبية مفتوحه / تحديد تعليمات اخرى تتعلق بالمخطط
بورين	يتسهار	יוש/ 2/ 169	2	18/11/2020	
الخان الاحمر	معاليه ادوميم	יוש/ 1/ 41/ 7/ 1/ 420		18/11/2020	تغيير خط البناء الشمالي / بناء الحي الاستيطاني نوفي اتسيلع
عناتا	كفار ادوميم	יוש/ 1/ 7/ 227	6	22/11/2020	تحويلها من منطقة تخطيط أ لاقامة الحي الاستيطاني الغربي
النبي صامويل	غفعات زئيف	יוש/ 36/ 2/ 215	2	23/11/2020	
جيوس	تسوفيم	יוש/ 2/ 7/ 149	92	30/11/2020	
مخماس	كوخاف يعقوب	יוש/ 1/ 2/ 250		08/12/2020	تغيير نوع البناء في القطع المشتركه
العيزريه	معاليه ادوميم	יוש/ 3/ 14/ 1/ 420		07/12/2020	بناء وانشاء حديقة ومنتزه شامير
الخان الاحمر/ العيسويه	معاليه ادوميم	יוש/ 1/ 9/ 2/ 2/ 2/ 420		20/12/2020	شق طريق / اقامة منطقتين صناعيتين
عزون	الفي مناشه	יוש/ 13/ 8/ 115		22/12/2020	بناء منطقة سكنية(ج)
النبي موسى	بيت هعربا	יוש/ 2/ 602		24/12/2020	تعديل خطوط البناء الخاصة بعدد من القطع
خربثا بني حارث	موديعين عيليت	יוש/ 5/ 2/ 4/ 210		24/12/2020	تحديد استعمالات الأراض وفقا للمخطط/ رسم شبكات الطرق حسب تصنيفها
المجموع الكلي			**8060 وحده إستيطانية**		

2. عطاءات تأجير الأراضي:

تُواصل حكومة الإحتلال الإسرائيلية الحالية أُسوةً بمن سبقتها من الحكومات الأخرى دعمها اللامحدود لدعم عمليات البناء في المستوطنات والبُؤر الإستيطانية لفرض حقائق إستيطانية على الأرض بهدف تغيير الطابع الديموغرافي والسيطرة على أراضي المواطنين في الضفة الغربية وبالتالي حرمان هؤلاء المواطنين من مصدر رزقهم الرئيسي المتمثل بحقولهم الزراعية وأشجار زيتونهم.

ولهذه الغاية تقوم حكومة الإحتلال الإسرائيلية والمؤسسات المنبثقة عن وزارة الإسكان الإسرائيلية بإصدار أشكال مختلفة من العطاءات التي تكون إما عطاءات لتأجير أراض للشركات العاملة في المستوطنات وبأسعار رمزية تمهيداً للبناء عليها وإما أن تكون عطاءات لبناء عشرات وربما مئات او آلاف الوحدات الإستيطانية مباشرة.

هناك نوعان من العطاءات التي تطرحها الجهات الإسرائيلية الأول: ما يعرف بعطاء (سعر للساكن) وبموجب هذا النوع من العطاءات تقوم الحكومة الإسرائيلية بدفع (80%) من سعر كل شقة يشتريها المستوطنون لدعمهم وتشجيعهم للإقامة في المستوطنات، أما النوع الآخر من العطاءات فيعرف باسم (عطاء السعر المخفض) وبموجبه يتم بيع (40%) من عدد الشقق بأسعار مخفضة جداً فيما يتم بيع ال(60%) المتبقية من الشقق بسعر السوق المحلي المخفض.

من الأمثلة على العطاءات المعروفة باسم (السعر المخفض)، عطاء في مستوطنة غفعات همتوس في القدس المحتلة ويحمل الرقم (61/2020/ים) ويتضمن بناء (1257) وحدة إستيطانيه.

نشر هذا العطاء بتاريخ 24/2/2020 وتم فتحه بتاريخ 12/11/2020 في حين سيتم إغلاقه بتاريخ 18/1/2021.

הודעה על מכרז "דיור במחיר מופחת" בירושלים

הזמנה לקבלת הצעות במכרז פומבי

לרכישת זכויות חכירה

לבניית 1,257 יח"ד ב – 10 מתחמים

בבניה רוויה בגבעת המטוס

מכרז מספר ים/2020/61

وبخصوص العطاءات المعروفة بإسم سعر للساكن فهناك عطاء في مستوطنة غفعات زئيف ويحمل الرقم (18/2020/יש) حيث يتضمن بناء (553) وحدة إستيطانيه.

تم نشر العطاء بتاريخ 1/1/2020 بينما تم فتحه بتاريخ 23/11/2020 وسيتم إغلاقه بتاريخ 28/12/2020.

הזמנה לקבלת הצעות במכרז פומבי

לרכישת זכויות חכירה

לבניית 552 יחידות דיור במתחם אחד

לבניה רוויה בגבעת זאב, גבעת הבננה

מכרז מספר יש/2020/18

أمثلة على عطاءات السعر المنخفض

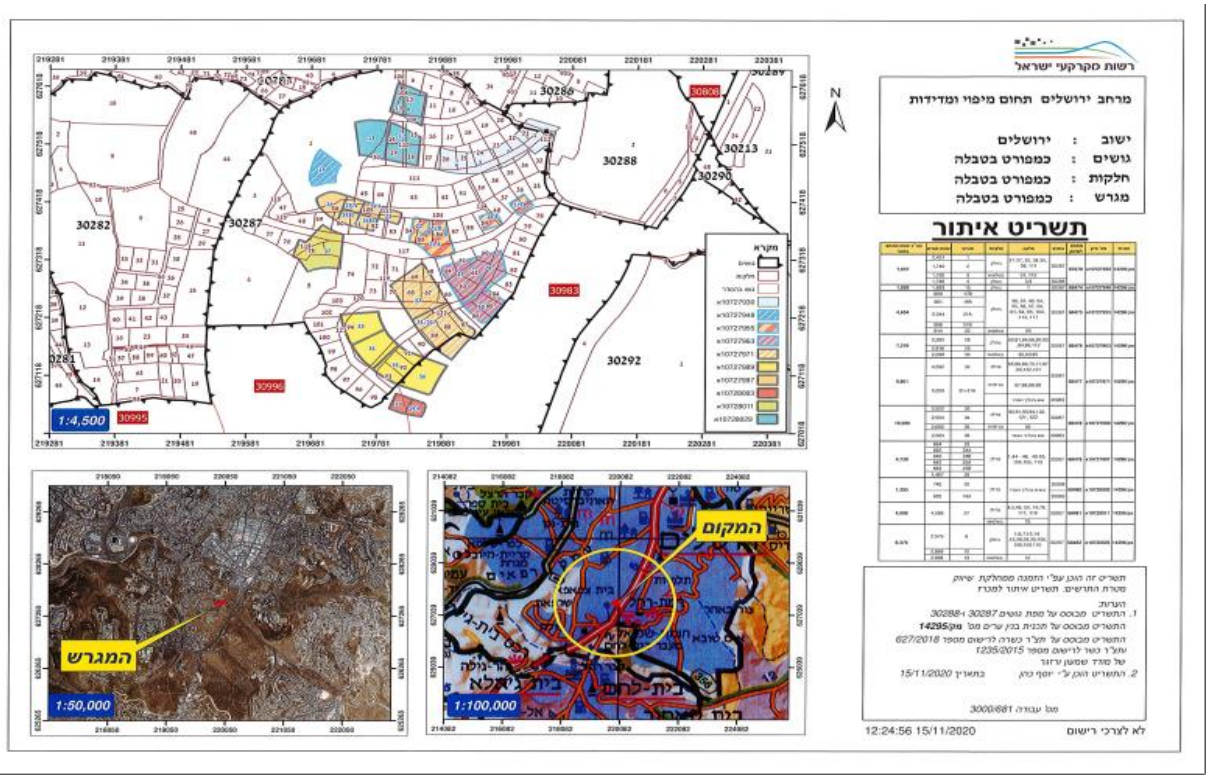

أمثلة على عطاءات "سعر للساكن"

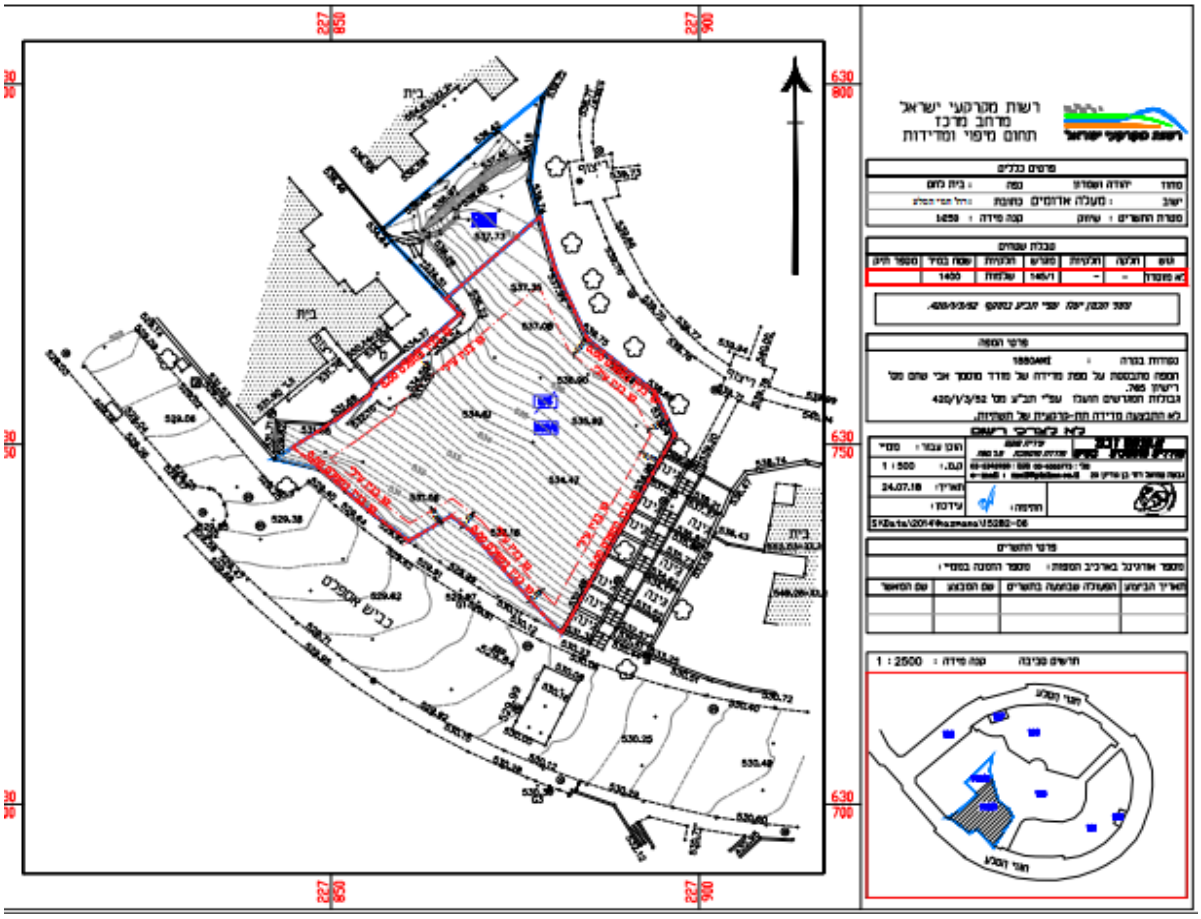

كل ذلك يشير الى أن عطاءات منح الأراضي الفلسطينية لأغراض البناء الإستعماري لم يتوقف خلال العام 2020م، حيث أن إعلانات هذه العطاءات من الناحية الإجرائية تتم بواسطة ما تسمى "سُلطة أراضي إسرائيل" ووزارة المالية الإسرائيلية، وليس من خلال "المسؤول عن الأملاك الحكومية" في سُلطة الإحتلال الإسرائيلي، ما يعني أن التعامل مع الأراضي الفلسطينية المحتلة من قبل "المؤسسة الإسرائيلية الرسمية" يجري كما لو أنها أراضٍ إسرائيلية.

أهم العطاءات التي جرى رصدها فترة هذا التقرير بلغت 52 عطاءً رئيسياً في الضفة الغربية والقدس تضمنت تأجير أراضٍ لإقامة 1727 وحدة سكنية، وعدد غير محدد من المباني التجارية والخدماتية، وكانت كالتالي :

العطاءات التي تم المصادقة عليها من قبل الحكومة الإسرائيلية خلال عام 2020م

الرقم	تاريخ القرار	المستوطنه	رقم القطعه / الموقع	نوع العطاء	هدف العطاء	السعر النهائي بالشيكل للمتر المربع
יש/2019/84	26/01/2020	بيتار عيليت	40570		بناء إستيطاني مكثف	لا يوجد عرض سعر
יש/2017/14	30/12/2019	غفعات زئيف	38089		بناء إستيطاني مكثف	لا يوجد عرض سعر
יש/2018/501	30/12/2019	بيتار عيليت	35316		بناء إستيطاني مكثف	576,001
יש/2018/501	30/12/2019	بيتار عيليت	35317		بناء إستيطاني مكثف	664,000
יש/2018/501	30/12/2019	بيتار عيليت	35318		بناء إستيطاني مكثف	518,180
יש/2019/89	30/12/2019	بيت اريه /عوفريم	49299		بناء إستيطاني مكثف	10,111,111
יש/2019/218	30/12/2019	الفيه مناشه	7		تجاري/ مكاتب	4,155,000
יש/2019/218	30/12/2019	الفيه مناشه	10		تجاري / مكاتب	29,869,404
יש/2018/492	20/05/2020	بيتار عيليت	כע5		تجاري/ مكاتب	770,770
יש/2018/492	20/05/2020	بيتار عيليت	כע4		تجاري/ مكاتب	لا يوجد عرض سعر
יש/2020/8	20/05/2020	الفيه مناشه	47994		بناء إستيطاني مكثف	لا يوجد عرض سعر
יש/2020/8	20/05/2020	الفيه مناشه	47993		بناء إستيطاني مكثف	لا يوجد عرض سعر
יש/2020/8	20/05/2020	الفيه مناشه	47996		بناء إستيطاني مكثف	لا يوجد عرض سعر
יש/2020/8	20/05/2020	الفيه مناشه	47997		بناء إستيطاني مكثف	2,100,180
יש/2020/4	14/06/2020	معاليه افرايم	54113	سعر للساكن	بناء إستيطاني مكثف	4,800 للمتر المربع
יש/2020/4	14/06/2020	معاليه افرايم	54119	سعر للساكن	بناء إستيطاني مكثف	4,840 للمتر المربع
יש/2020/16	14/06/2020	عمانوئيل	66929	سعر للساكن	بناء إستيطاني مكثف	5,098 للمتر المربع
יש/2020/16	14/06/2020	عمانوئيل	66928	سعر للساكن	بناء إستيطاني مكثف	5,098 للمتر المربع
יש/2019/251	31/05/2020	معاليه ادوميم	4		فندقي/ فنادق	1,018,180
יש/2018/492	20/05/2020	بيتار عيليت	מי1		تجاري/ مكاتب	لا يوجد عرض سعر
יש/2018/492	20/05/2020	بيتار عيليت	כע6		تجاري/ مكاتب	لا يوجد عرض سعر
יש/2018/492	20/05/2020	بيتار عيليت	מר3		تجاري/ مكاتب	5,895,643
יש/2018/506	12/07/2020	معاليه ادوميم	56542		بناء إستيطاني مكثف	12,226,226
יש/2018/301	16/08/2020	ارئيل	35296		بناء إستيطاني مكثف	924,341.04
יש/2018/301	16/08/2020	ارئيل	35297		بناء إستيطاني مكثف	1,155,000

الرقم	تاريخ القرار	المستوطنه	رقم القطعه / الموقع	نوع العطاء	هدف العطاء	السعر النهائي بالشيكل للمتر المربع
ש/2018/301	16/08/2020	ارئيل	35298		بناء إستيطاني مكثف	811,999.04
ש/2020/25	02/08/2020	بيت اريه /عوفريم	61387		بناء إستيطاني مكثف	لا يوجد عرض اسعار
ש/2020/6	26/07/2020	الفيه مناشه	61699		تجاري/ مكاتب	360,360
ש/2018/235	14/09/2020	بيتار عيليت	47868		بناء إستيطاني مكثف	155,556
ש/2018/235	14/09/2020	بيتار عيليت	47869		بناء إستيطاني مكثف	177,770
ש/2018/235	14/09/2020	بيتار عيليت	47870		بناء إستيطاني مكثف	161,180
ש/2018/235	14/09/2020	بيتار عيليت	47871		بناء إستيطاني مكثف	163,000
ש/2018/235	14/09/2020	بيتار عيليت	47872		بناء إستيطاني مكثف	201,000
ש/2018/235	14/09/2020	بيتار عيليت	47873		بناء إستيطاني مكثف	200,001
ש/2018/235	14/09/2020	بيتار عيليت	47874		بناء إستيطاني مكثف	147,770
ש/2018/235	14/09/2020	بيتار عيليت	47875		بناء إستيطاني مكثف	212,999
ש/2018/235	14/09/2020	بيتار عيليت	48061		بناء إستيطاني مكثف	لا يوجد اقتراحات عرض للموقع هذا
ש/2018/235	14/09/2020	بيتار عيليت	48062		بناء إستيطاني مكثف	لا يوجد اقتراحات عرض للموقع هذا
ש/2018/235	14/09/2020	بيتار عيليت	48063		بناء إستيطاني مكثف	133,333
ש/2018/235	14/09/2020	بيتار عيليت	48073		بناء إستيطاني مكثف	67,770
ש/2018/235	14/09/2020	بيتار عيليت	48066		بناء إستيطاني مكثف	101,000
ש/2018/235	14/09/2020	بيتار عيليت	48067		بناء إستيطاني مكثف	126,126
ש/2018/235	14/09/2020	بيتار عيليت	48068		بناء إستيطاني مكثف	162,000
ש/2018/235	14/09/2020	بيتار عيليت	48070		بناء إستيطاني مكثف	152,152
ש/2018/235	14/09/2020	بيتار عيليت	48072		بناء إستيطاني مكثف	253,333
ש/2018/235	14/09/2020	بيتار عيليت	48085		بناء إستيطاني مكثف	106,800
ש/2019/81	06/09/2020	غيفع بنيامين / ادم	609 2		بناء إستيطاني مكثف	81,550
ש/2019/81	06/09/2020	غيفع بنيامين / ادم	609 1		بناء إستيطاني مكثف	80,000
ש/2020/13	22/11/2020	بيتار عيليت	47849		بناء إستيطاني مكثف	75,500,000

اما العطاءات التي تم المصادقة عليها في القدس خلال العام 2020م كانت:

رقم العطاء	تاريخ قرار المصادقه	المستوطنه	رقم القطعه او الموقع	نوع العطاء	هدف العطاء	السعر النهائي بالشيكل
ם/2019/158	30/12/2019	بسغات زئيف	א	سعر للساكن	بناء إستيطاني مكثف	لا يوجد عرض اسعار
ם/2019/159	30/12/2019	بسغات زئيف	4	تحصين شقق / بيت للمسنين		لا يوجد عرض اسعار
ם/2020/26	11/11/2020	غيلو	401		تجاري / مكاتب	380,000

اما بخصوص العطاءات التي تم عرضها قبل المصادقة النهائية عليها للضفة الغربية والقدس كانت:

عطاءات قبل المصادقة النهائية عليها، الضفه الغربية

اسم المستوطنه	رقم العطاء	نوع العطاء	هدف العطاء	تاريخ نشره	تاريخ فتحه	تاريخ اغلاقه	عدد الوحدات
معاليه افرايم	יש/4/2020	سعر للساكن	بناء إستيطاني مكثف	01/01/2020	15/03/2020	08/06/2020	60
كرني شومرون	יש/5/2020		تجاري/مكاتب	01/01/2020	30/11/2020	25/01/2021	
الفيه مناشه	יש/6/2020		تجاري/مكاتب	01/11/2019	31/05/2020	20/07/2020	
كريات اربع	יש/7/2020		تجاري/مكاتب	01/11/2019	30/11/2020	25/01/2021	
الفيه مناشه	יש/8/2020		بناء إستيطاني مكثف	01/01/2020	29/01/2020	18/05/2020	186
معاليه ادوميم	יש/9/2020	سعر مخفض	بناء إستيطاني مكثف	01/01/2020	19/11/2020	21/12/2020	18
الفيه مناشه	יש/10/2020		بناء إستيطاني مكثف	01/01/2020	30/11/2020	11/01/2021	41
الفيه مناشه	יש/11/2020		بناء إستيطاني مكثف	01/01/2020	11/05/2020	13/07/2020	22
بيت اريه / عوفريم	יש/12/2020		بناء إستيطاني مكثف	01/01/2020	11/05/2020	13/07/2020	200
بيتار عيليت	יש/13/2020		بناء إستيطاني مكثف	01/01/2020	11/05/2020	13/07/2020	405
بيت اريه / عوفريم	יש/14/2020		تجاري/مكاتب	01/01/2020	30/11/2020	25/01/2021	
غفعات زئيف	יש/15/2020		تجاري/مكاتب	01/01/2020	30/11/2020	25/01/2021	
عمانوئيل	יש/16/2020	سعر للساكن	بناء إستيطاني مكثف	01/01/2020	27/01/2020	25/05/2020	166
ادم / غيفع بنيامين	יש/17/2020		بناء إستيطاني مكثف	01/01/2020	11/05/2020	13/07/2020	60
غفعات زئيف	יש/18/2020	سعر للساكن	بناء إستيطاني مكثف	01/01/2020	23/11/2020	28/12/2020	553
كرني شومرون	יש/19/2020		بناء إستيطاني مكثف	01/01/2020	04/01/2021	01/03/2021	8
اوفرات	יש/20/2020		بناء إستيطاني مكثف	01/01/2020	19/11/2020	18/01/2021	32
اوفرات	יש/21/2020		تجاري/مكاتب	01/01/2020	30/11/2020	25/01/2021	
ادم / غيفع بنيامين	יש/24/2020	سعر مخفض	بناء إستيطاني مكثف	01/01/2020	29/11/2020	28/12/2020	96
بيت اريه / عوفريم	יש/25/2020		بناء إستيطاني مكثف	01/01/2020	04/05/2020	06/07/2020	20
ادم / غيفع بنيامين	יש/81/2019		بناء إستيطاني متلاصق	04/04/2019	31/03/2020	25/05/2020	
بيت اريه	יש/86/2019		تجاري/مكاتب	04/04/2019	31/05/2020	20/07/2020	
ارئيل	יש/87/2019		تحاري/مكاتب	04/04/2019	31/05/2020	20/07/2020	
الفيه مناشه	יש/88/2019		تجاري/مكاتب	04/04/2019	30/11/2020	25/01/2021	
اورانيت	יש/91/2019		بناء إستيطاني مكثف	04/04/2019	22/12/2020	22/02/2021	111
بيت اريه	יש/497/2018		بناء إستيطاني مكثف	26/12/2018	18/05/2020	13/07/2020	372
كرني شومرون	יש/505/2018		بناء إستيطاني مكثف	26/12/2018	25/05/2020	27/07/2020	12
معاليه ادوميم	יש/506/2018	سعر للساكن	بناء إستيطاني مكثف	26/12/2018	04/01/2021	01/03/2021	104
بيتار عيليت	יש/507/2018		سكني / تجاري / فندقي	26/12/2018	30/11/2020	11/01/2021	26
معاليه ادوميم	יש/509/2018		فنادق	26/12/2018	30/11/2020	25/01/2021	
الفيه مناشه	יש/115/2017		بناء إستيطاني مكثف	11/05/2017	30/12/2020	01/02/2021	56
الفيه مناشه	יש/19/2017	سعر للساكن	بناء إستيطاني مكثف	25/01/2017	14/06/2020	27/07/2020	22
معاليه ادوميم	יש/509/2018		فندقي/ فنادق	26/12/2018	31/05/2020	20/07/2020	

اسم المستوطنه	رقم العطاء	نوع العطاء	هدف العطاء	تاريخ نشره	تاريخ فتحه	تاريخ اغلاقه	عدد الوحدات
كرني شومرون	יש/294/2018	سعر مخفض	بناء إستيطاني مكثف	22/08/2018	21/12/2020	25/01/2021	21
ارئيل	יש/300/2018		بناء إستيطاني مكثف	22/08/2018	24/09/2020	28/12/2020	39
الضفة الغربية، المجموع الكلي							**2630**

أما بخصوص العطاءات التي تم عرضها قبل المصادقة النهائية عليها للضفة الغربية والقدس كانت :

عطاءات قبل المصادقة النهائية عليها في القدس

اسم المستوطنة	رقم العطاء	نوع العطاء	هدف العطاء	تاريخ نشره	تاريخ فتحه	تاريخ اغلاقه	عدد الوحدات
بسغات زئيف	ים/1/2020	سعر مخفض	بناء إستيطاني مكثف	01/01/2020	22/06/2020	24/08/2020	130
بسغات زئيف	ים/2/2020	سعر مخفض	بناء إستيطاني مكثف	01/01/2020	22/06/2020	24/08/2020	86
بسغات زئيف	ים/3/2020	سعر مخفض	بناء إستيطاني مكثف	01/01/2020	22/06/2020	24/08/2020	254
غيلو	ים/26/2020		تجاري/مكاتب	02/01/2020	01/06/2020	03/08/2020	
غفعات همتوس	ים/61/2020	سعر مخفض	بناء إستيطاني مكثف	24/02/2020	12/11/2020	18/01/2021	1257
بسغات زئيف	ים/161/2019		تجاري/ مكاتب	29/05/2019	29/10/2020	28/12/2020	
القدس، المجموع الكلي							**1727**

إجراءات وممارسات الإحتلال للسيطرة على الأراضي:-

1. أوامر الإستملاك

2. البُؤر الإستيطانية الإستعمارية خلال العام 2020م

3. تزوير ونقل ملكيات الأراضي الخاصة

1. أوامر الإستملاك:

رصدت هيئة مقاومة الجدار والإستيطان خلال عام 2020م عدداً من أوامر الإستملاك العسكرية تحت مسميات وعناوين مختلفة ولإستخدامات شتى، حيث بَلَغ عدد هذه الأوامر 12 أمراً خاص بإستملاك مساحات من الأراضي في أنحاء متفرقة من الضفة الغربية المحتلة، منها 3 أوامر إستملاك خاصة بما يسمى "بالمحميات الطبيعية" بمساحة كلية تقدر ب 11970 دونم، بينما بلغت المساحة الكلية لباقي المناطق التي تم إستملاكها لأغراض أخرى والبالغ عددها 9، حوالي 41 دونم.

التاريخ	المساحة / دونم	المحافظة	المنطقة	رقم الإستملاك	الغرض
17/8/2020	1.649	طوباس	طوباس	12/20/ه	توسيع محطة ضخ اليشع
17/8/2020	2.353	اريحا	عقربا	8/20/ه	بركة جيت
30/8/2020	17.915	سلفيت	دير بلوط	10/20/ه	خربة دير قلعة
17/8/2020	0.803	نابلس	دوما	9/20/ه	محطة تنقيب عن المياه
30/8/2020	6.057	سلفيت	كفر الديك	11/20/ه	خربة دير سمعان
27/1/2020	10.6	الخليل	الخليل	3/20/ه	مفترق قلقس
28/6/2020	1.401	سلفيت	ياسوف	7/20/ه	محطة ضخ مفرق تفوح
28/5/2020	0.239	الخليل	الخليل	5/20/ه	مسار لعبور الأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة في الحرم الإبراهيمي
28/5/2020	0.094	الخليل	الخليل	4/20/ه	تركيب مصعد في الحرم الإبراهيمي
مجموع الدونمات = 41.111 دونم					
الإستملاك لأغراض ما يسمى "المحميات الطبيعية"					
12/10/2020	2064	طوباس	طوباس، تياسير	-	محمية طبيعية
12/10/2020	5810	اريحا	الجفتلك	-	محمية طبيعية
12/10/2020	4096	اريحا	النبي موسى	-	محمية طبيعية
مجموع الدونمات = 11.970 دونم					

قرار خاص بالسيطرة على أراضي لأغراض إستيطانية

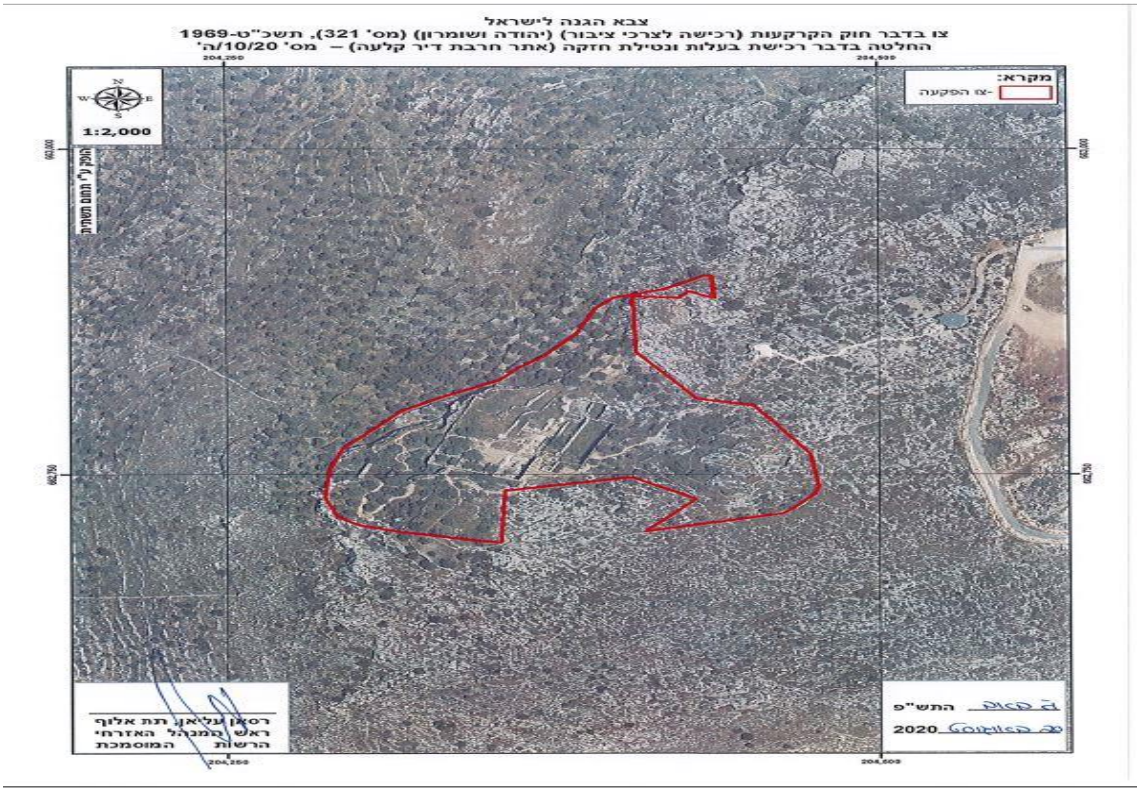

قرار خاص بالسيطرة على أراضي لأغراض إستيطانية

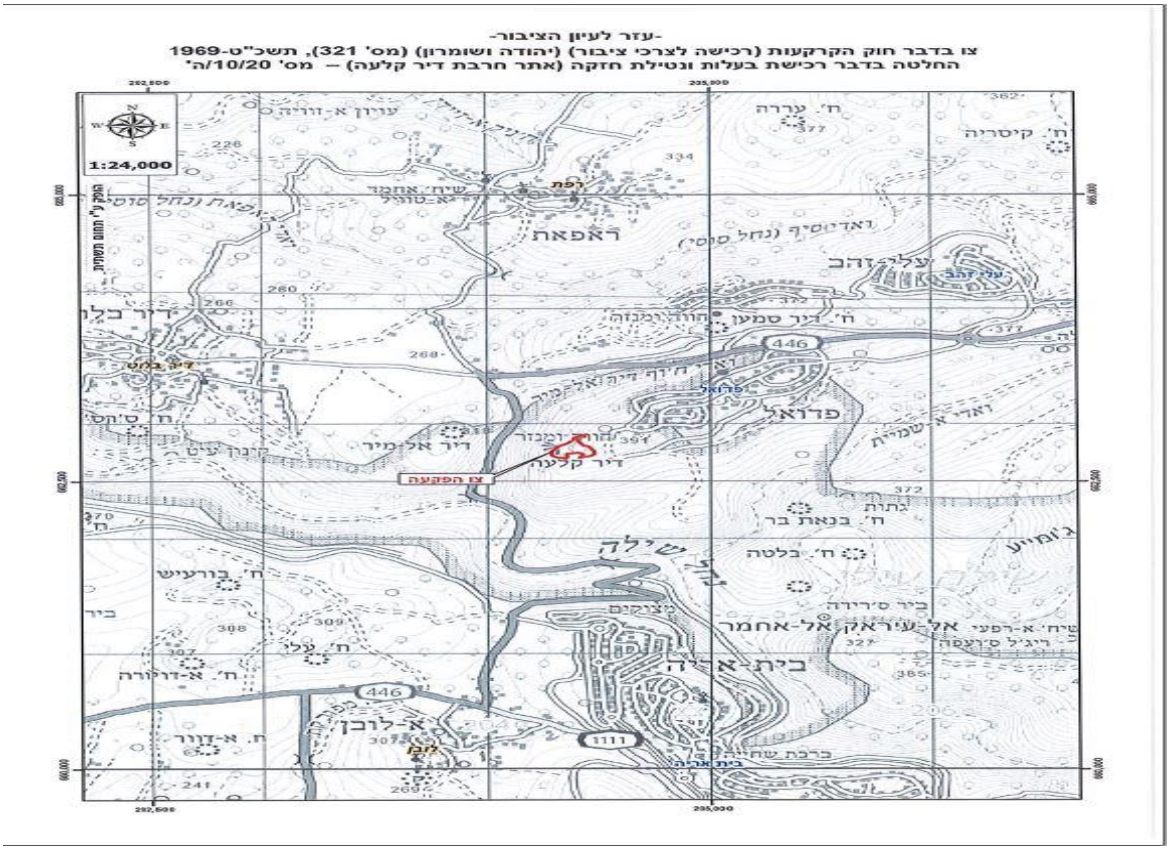

مثال على قرار السيطرة على أراضي لأغراض إستيطانية (مرفق الصفحة التالية الترجمة):

צבא הגנה לישראל

צו בדבר חוק הקרקעות (רכישה לצרכי ציבור) (יהודה ושומרון) (מס' 321), תשכ"ט- 1969

החלטה בדבר רכישת בעלות ונטילת חזקה (אתר חרבת דיר קלעה) מס' ה/20/10

בתוקף סמכותי לפי סעיף 2 לצו בדבר חוק הקרקעות (רכישה לצרכי ציבור) (יהודה ושומרון) (מס' 321), תשכ"ט-1969, הצו בדבר הקמת מנהל אזרחי (יהודה והשומרון) (מס' 947), התשמ"ב- 1981, ובהתאם לסעיף 4 לחוק הקרקעות (רכישה לצרכי ציבור), מס' 2 לשנת 1953, ולאחר ששוכנעתי כי רכישת הבעלות במקרקעין הינה לטובת הציבור **לשם שימור ושמירה על האתר הארכיאולוגי חרבת דיר קלעה** וכי יש ביכולת המקים לעמוד בהוצאה הדרושה לפיצוי בעלי הזכויות במקרקעין–

הנני מחליט בזה על רכישת הבעלות במקרקעין שיפורטו להלן, בהתאם לסעיף 4(1)(א) לחוק הרכישה, ועל נטילת חזקה במקרקעין שיפורטו להלן בתוך 60 ימים מיום פרסום החלטה זו בשטח, באתר האינטרנט, במשרדי המת"ק הרלוונטי, או במסירה לגורמי הקישור הפלסטיני, לפי המאוחר מביניהם.

ואלה המקרקעין:

חטיבת קרקע בגודל של 17.915 דונם, כפי שמסומן בצבע אדום במפת רכישה בקנה מידה 1:2,000 הנושאת את השם "החלטה בדבר רכישת בעלות ונטילת חזקה (אתר חרבת דיר קלעה) מס' ה/ 20/10", החתומה על ידי והמצורפת להחלטה זו ומהווה חלק בלתי נפרד מהחלטה זו.

המקרקעין האמורים אינם מוסדרים, ועל פי המפה הפיסקאלית מצויים באדמות הכפר דיר בלוט, גוש פיסקאלי 2 מווקע אז-זיק וגוש פיסקאלי 6 מווקע ללא שם.

החלטה זו ומפת הרכישה המצורפת לה, יפורסמו באופן הבא:

(1) יופקדו במשרדי המת"ק הרלוונטי וייתלו בלוח המודעות למשך 60 ימים.
(2) יימסרו לגופי הקישור הפלסטיני בנפה הרלוונטית, באמצעות המת"ק הרלוונטי.
(3) יפורסמו בעיתונות בשפה העברית והערבית.
(4) יפורסמו באתר אינטרנט של המינהל האזרחי.
(5) יופקדו בלשכת ראש תחום תשתית במינהל האזרחי, ויועמדו לעיונו של כל המעוניין.
(6) יופקדו בלשכת התכנון במינהל האזרחי, ויועמדו לעיונו של כל המעוניין.
(7) יופקדו במשרדי נציג הממונה על הרכוש הממשלתי באיו"ש בנפה הרלוונטית, ויועמדו לעיונו של כל המעוניין.
(8) ייתלו בצורה ברורה, במספר מקומות, בשטח המקרקעין המדובר, למשך 60 ימים.
(9) יפורסמו בקובץ המנשרים, הצווים והמינויים (הקמצ"ם) של מפקדת כוחות צה"ל באזור יהודה ושומרון.

ויועמדו לעיונו של כל המעוניין.

רסאן עליאן
ראש המינהל האזרחי
תת-אלוף
המוסמכת
הרשות

התש"ף
2020

جيش الدفاع الإسرائيلي

أمر بشأن قانون الأراضي (استملاك للمصلحة العامة) (يهودا والسامرة) (رقم ٣٢١)،٥٧٢٩- ١٩٦٩

قرار بشأن استملاك واخذ حق التصرف (موقع خربة دير قلعة) رقم ١٠/٢٠/ه

بموجب صلاحياتي حسب المادة ٢ من الأمر بشأن قانون الأراضي (استملاك للمصلحة العامة) (يهودا والسامرة) (رقم ٣٢١)، ٥٧٢٩- ١٩٦٩، الأمر بشأن إقامة الإدارة المدنية (يهودا والسامرة) (رقم ٩٤٧)، ٥٧٤٢-١٩٨١، وبموجب المادة ٤ من قانون الأراضي (استملاك للمصلحة العامة)، رقم ٢ لسنة ١٩٥٣ (فيما يلي- قانون الاستملاك)، وبعدما اقتنعت إن استملاك الأراضي يخدم المصلحة العامة **لاجل صيانة والحفاظ على الموقع الاثري خربه دير قلعة**، وأن بإمكان المنشأ تحمل النفقات اللازمة لتعويض أصحاب الحقوق في الأراضي-

إني أقرر بهذا على استملاك الأراضي المفصلة أدناه، وفق المادة ٤(١) (أ) من قانون الاستملاك، وعلى اخذ حق التصرف في الأراضي المفصلة أدناه، خلال ٦٠ يوم من يوم نشر هذا القرار في الارض، مواقع الانترنت، مديرية التنسيق والارتباط الملائمة، أو عن طريق تسليمها لجهات الارتباط الفلسطيني، حسب الاخير بينهم.

الأراضي هي:

قطعة ارض مجمل مساحتها ١٧,٩١٥ دونم، كما حدد باللون الأحمر على خريطة الاستملاك بمقياس رسم ١: ٢,٠٠٠ وتحمل اسم "قرار بشأن استملاك وأخذ حق التصرف (موقع خربة دير قلعة) رقم ١٠/٢٠/ه" الموقعة بتوقيعي وتشكل جزء لا يتجزأ من هذا القرار.

الأراضي المذكورة غير منظمة وحسب الخارطة الفيسكاليه تقع بأراضي قرية دير بلوط، حوض فسكالي ٢، موقع الزيك وحوض فيسكالي ٦ موقع بدون اسم

ينشر هذا القرار والخريطة المرفقة له، على النحو التالي:

١. يودع في مكاتب مديرية التنسيق والارتباط الملائمة وتعلق على لوحة الإعلانات لمدة ٦٠ يوم.
٢. يسلم للارتباط الفلسطيني في المحافظة الملائمة، بواسطة مديرية التنسيق والارتباط الملائمة.
٣. ينشر بواسطة الصحافة باللغتين العبرية والعربية.
٤. ينشر على موقع الانترنت التابع للإدارة المدنية.
٥. يودع في ديوان رئيس فرع البنية التحتية في الإدارة المدنية ويوضع لاطلاع كل من يرغب بهذا.
٦. يودع في ديوان التنظيم في الإدارة المدنية ويوضع لإطلاع كل من يرغب بهذا.
٧. يودع في مكاتب المندوب عن المسئول عن الأملاك الحكومية في يهودا والسامرة في المحافظة الملائمة، ويوضع لاطلاع كل من يرغب بهذا.
٨. يعلق بشكل واضح للعين في عدة أماكن بارزة في نطاق الأراضي المذكورة، لمدة ٦٠ يوم.
٩. مجموعة المناشير الأوامر والتعيينات التابعة لقيادة جيش الدفاع الإسرائيلي في منطقة الضفة الغربية

ويمكن لأي شخص الإطلاع عليهم.

٥٧٨٠ ٣٠ اب

٢٠٢٠ ٢٠ انسطس

غسان عليان، عميد

رئيس الإدارة المدنية

السلطة المختصة

2. البُؤر الإستيطانية الإستعمارية خلال العام 2020م:

هذه البُؤر هي في الواقع، وكما ذكرنا في تقاريرنا السابقة، أنوية لمستعمرات جديدة. البعض منها يبدأ على شكل خيمة أو عدد من الخيام، والبعض يبدأ بكرفان أو مبنى متنقل (كرفان أو مركبة تجارية مغلقة) أو كوخ من الخشب وألواح الصاج، أو قد تتخذ غطاء الزراعة. ووفقاً للسيناريو المعروف فإنه بعد التواجد المادي للمستعمرين في الموقع الجديد يأتي دور موقع الحراسة، وتتبعه بعد ذلك مواقع السكن، ثم الربط بالخدمات الأساسية.

إستراتيجية إنشاء البُؤر تم إعتمادها في الواقع لتجنب الحكومة الإسرائيلية الإنتقادات الدولية فيما لو أنها قامت بالإعلان عن بناء مستعمرة جديدة كما تقضي الإجراءات اللازمة لإقامة أي مستعمرة جديدة1. ويوفر لهذه الحكومة هامشاً يمكن من خلاله نفي تورطها في هذا الإنتهاك، علماً أن ربط أي بُؤرة بالماء أو الكهرباء أو فتح شارع لها يتطلب الحصول على موافقة الجهات الرسمية في سُلطة الإحتلال. والأهم أن توفير الحراسة من قبل الجيش لهذه البُؤرة يعني بالضرورة، أن وزير الأمن الإسرائيلي على علم بذلك وأن توفير الحراسة لها يعني منح موافقته الضمنية لما يجري.

هكذا فإن سياسة إنشاء الأنوية الإستعمارية الجديدة هذه – وبما قد يرافقه من إصدار أوامر شكلية لوقف للعمل أو الإخلاء في الغالب المطلق - هي في الواقع مقدمة لفرض وقائع جديدة على الأرض ترتكز عليها المؤسسة الإسرائيلية الرسمية لشرعنتها سواء عبر إصدار قرار حكومي، أو من خلال تصنيفها كحي إستعماري جديد يتبع المستعمرة القريبة. الإجراء الأخير لا يتطلب مصادقة الحكومة بل يكتفى بموافقة وزير الأمن ومؤسسات التنظيم في الإدارة المدنية على المخطط التنظيمي "اللحي الجديد" بعد ذلك يصبح موضوع إنفصال ذلك الحي لاحقاً وإعتباره مستعمرة مستقلة مجرد إجراء إداري.

على أن ما ينبغي التنويه إليه هنا، هو أن إختيار مواقع هذه البُؤر إنما يتم بشكل مدروس ووفق منهجية إستعمارية تسعى إلى تحقيق السيطرة على مناطق ذات بعد إستراتيجي وإنشاء تكتلات إستعمارية تقطّع الضفة الغربية، وتهدف للسيطرة على المزيد من الأراضي، وخلق عوائق أمام الفلسطينيين للتواصل مع أراضيهم.

1لمعرفة هذه الإجراءات انظر تقرير المحامية "تاليا ساسون" المقدم لرئيس الحكومة الإسرائيلية "ارئيل شارون" عام 2005 بشأن البؤر الاستعمارية

www.pmo.gov.il/SiteCollectionDocuments/PMO/Communication/.../sason2.pdf

محاولة المستوطنين إنشاء 3 بُؤر إستيطانية في وقت متزامن:

في تطور ملحوظ للسياسة الإستعمارية الإستيطانية في الضفة الغربية والتي يعبر عنها من خلال إعتداءات المستعمرين وتحديداً فيما يتعلق بعمليات الإستيلاء على الأراضي وإنشاء المواقع الإستعمارية، دعت منظمات إستيطانية لتنفيذ عمليات سيطرة على أراضي وبناء بُؤر إستيطانية على أراضي المواطنين الفلسطينيين، ففي تطور خطير وبمحاولة من قبل هذه العصابات لفرض وقائع جديدة على الأرض، إنطلقت هذه العصابات نحو 3 مواقع هامة واستراتيجية في الضفة الغربية لإقامة البُؤر الإستيطانية في كل من جبل النبي يونس في الخليل وجبل عيبال في نابلس وخلة حمد وخلة حسان في بلدة بديا في سلفيت.

فكانت الوقائع على النحو التالي:

اقامة بُؤرة إستيطانية على جبل عيبال في نابلس:

شَرع المستوطنون بإقامة بُؤرة استيطانية في المنطقة المعروفة بإسم خلة الداليا وأُقيمت هذه البُؤرة الإستيطانية بحماية من قِبَل جيش الإحتلال الإسرائيلي الذي كان في السنوات الماضية قد أعلن عن أطماعه في هذه المنطقة، حيث وردت تصريحات على لسان عدة مسؤولين سياسيين وعسكريين من ضمنهم "اوري أرائيل" وزير الإستيطان الإسرائيلي السابق حيث يدَّعي الإحتلال أن في هذه الخلة، المعروفة أيضاً بإسم جبل برناط، يوجد مذبح يوشع بن نون. وتظهر المطامع الإستيطانية في تصريحات رئيس المجلس الإقليمي للمستوطنات في الضفة الغربية "يوسي دغان" الذي صرح بتاريخ 2018/11/18م أنهم مستمرون في تنفيذ مشاريعهم الإستعمارية في الضفة الغربية وذلك خلال إعلانه عن إنتهاء تدشين طريق بطول (2 كم) يربط ما بين معسكر الجيش الإحتلالي الواقع على قمة جبل عيبال في نابلس وبين ما يدعي الإحتلال انه مذبح يوشع بن نون على نفس الجبل وتمر هذه الطريق عبر أراضي الفلسطينيين هناك. وكانت هيئة مقاومة الجدار والإستيطان قد نفذت مشروع لحماية الأراضي في تلك المنطقة من خلال زراعة 140 دونم في نفس المكان. ويدَّعي الإحتلال انه وقبل 40 سنة إكتشف البروفيسور "ادم زيرتال" المذبح وارتكزوا في روايتهم على أن هذا قد ورد في التوراة مع أن ما ورد فيها بأن مذبح يوشع بن نون مقام على جبل البركة والمقصود به جبل جرزيم وليس عيبال. كما أن وزير الزراعة "اوري ارئيل" كان قد صرح مسبقاً عن هذا المخطط الإستيطاني.

ويتضح من خلال المتابعات بأن هنالك إتفاق ما بين جيش الإحتلال والمستوطنين لتنفيذ مشاريع أخرى سياحية في الموقع علما بأنه لم يتم تعبيد الطريق حتى اللحظة إنما تم فرشها بالبسكورس.

أن السيطرة على جبل عيبال لطالما كانت هدفاً إستراتيجياً لعصابات المستعمرين حيث شَهدت محافظة نابلس تصدي ضخم جداً عام 2001م أثناء محاولة المستوطنين السيطرة على الجبل حيث شَهدت المنطقة إشتباكات ضارية في كل الطرق المؤدية الى قمة الجبل واستشهد آنذاك العديد من الشبان الفلسطينيين.

وبالفعل قامت عصابات المستوطنين بحماية جيش الإحتلال بتعبيد طريق يصل ما بين المعسكر المقام على قمة جبل عيبال وموقع إقامة البُؤرة المذكور في 2019/12/19م. أن هذا المشروع الإستيطاني الذي ترعاه وتحميه سُلطات الإحتلال بكافة أذرعها إنما يؤكد على أن الهدف الرئيسي هو سرقة المزيد من الأراضي الفلسطينية لصالح المشروع الإستعماري ولصالح عصابات المستوطنيين.

محاولة إقامة بُؤرة على قمة جبل الجمجمة تحت اسم "معاليه حلحول":

حيث قامت عصابات المستعمرين بمحاولة إقامة بُؤرة إستيطانية جديدة على قمة جبل الجمجمة على أراضي مدينة حلحول في محافظة الخليل. حيث بدأت التحضيرات منذ أكثر من شهر لإقامة هذه البُؤرة ذات الطابع الإستراتيجي الهام لكون هذا الموقع يشكل واحداً من أكثر الجبال إرتفاعاً (1013 متر عن سطح البحر) ولكونه في حال أُقيمت هذه البُؤرة، يشكل حزاماً إستيطانياً رابطاً ما بين مستوطنة "كريات اربع" في الخليل ومستوطنة "كرميه تسور" المقامة على أراضي بيت امر. ويوجد في نفس المكان على قمة "خلة بطرخ" المحاذية برج عسكري إحتلالي وفي يوم 2020/6/23م، أعلن المستوطنون وبشكل رسمي عن دعوتهم لكافة مستوطني الضفة الغربية لمشاركتهم في إقامة هذه البُؤرة الإستيطانية في 2020/6/30م. وجاء في الدعوة عن رغبة المستوطنيين لأن تكون هذه البُؤرة نواة لواحدة من كُبرى مستوطنات الضفة.

وقد عقدت هيئة مقاومة الجدار والإستيطان عدة إجتماعات في حلحول ومدينة الخليل كتحضيرات للدفاع عن هذه الهجمة الإستيطانية التي أدركت الهيئة مطامع المستوطنين فيها مبكراً. ورداً على محاولة المستوطنيين إقامة هذه البُؤرة كان هناك تنسق لعمل شعبي يقابل هذه المحاولة البائسة من المستوطنيين الذين إعتقدوا أن إستغلال جائحة كورونا وتحديداً الوضع الإنساني الصعب في مدينة الخليل سيمكنهم من تنفيذ مخططاتهم دونما أي عناء. ولكن سواعد المقاومة الشعبية حاضرة في مقابل هذه الهجمة الإستيطانية وقد أدى الإشتباك الذي وقع في المكان الى إخلاء جيش الإحتلال لكل المتواجدين في المكان وفشلت هذه العصابات في إقامة البُؤرة لكن هذا لا يعني أبداً إنتهاء أطماعهم فيها.

والجدير بالذكر أن هذا الجبل (الجمجمة) يرتبط مع أراضي سعير ويطل على سعير وحلحول وبيت امر والعروب. كما يشرف بشكل مباشر على خط 60 الواصل ما بين تجمعات التكتل الإستعماري "غوش عتصيون" وما بين مستوطنات الخليل.

محاولة إقامة بُؤرة زراعية على أراضي المواطنين في منطقة خلة حسان في بلدة بديا في محافظة سلفيت:

إستهدف المستوطنون هذه المنطقة منذ فترة طويلة حيث حاولوا الإستيلاء على هذه الأراضي عدة مرات بشق الطرق. وقد تمكنت الهيئة من إفشال محاولة سُلطات الإحتلال الإسرائيلي من الإستيلاء على 37 دونماً هناك وبلغت أطماع الإحتلال بها أنهم حاولوا صياغة رأي قانوني يجعلون من خلاله بمقدور المستوطنين الشراء والتملك في أراضي الضفة الغربية بشكل فردي.

هذا وقد كان لتعاون المواطنيين أصحاب الأراضي هناك دوراً كبيراً في إفشال هذه المخططات من خلال محامو هيئة مقاومة الجدار والإستيطان إلا أن الأطماع ما زالت مستمرة في ذلك المكان المُطل على وادي قانا.

وتجدر الإشارة الى أن هناك 3 قضايا كسبتها الهيئة على مدار ال 5 سنوات الماضية تبلغ مجموع مساحة أراضيها 850 دونماً من أصل 1300 دونماً كان الإحتلال يخطط لبناء مدينة إستيطانية عليها في المنطقة. وتستمر الهيئة في بذل الجهود لإستكمال عملية الدفاع القانوني عن هذه الأراضي.

وإستكمالا لمحاولات عصابات المستعمرين السيطرة على المكان هوجِم المواطنون في ذات المكان وتم الإعتداء عليهم من قبل المستوطنيين وادى ذلك الى إصابة مواطنين إثنين أثناء محاولتهم التصدى للمستوطنيين.

خلال العام 2020م نجح المستعمرون الإسرائيليون في إقامة 14 بُؤره إستعمارية جديدة (من ضمنها مزارع للخيل والمواشي)، تركزت في محافظات سلفيت، ورام الله، طوباس ونابلس وإستخدمت غالبيتها الغطاء الزراعي لها، ما يعني أن تلك الأراضي تم مَنحُها من قبل سُلطات الإحتلال إلى شعبة الإستيطان في الهستدروت الصهيوني التي بدورها تقوم بتخيصصها من أجل إنشاء بُؤر إستعمارية جديدة أو توسيع القائم منها.

خارطة توضح مواقع البُؤر الإستعمارية التي أقيمت عام 2020م

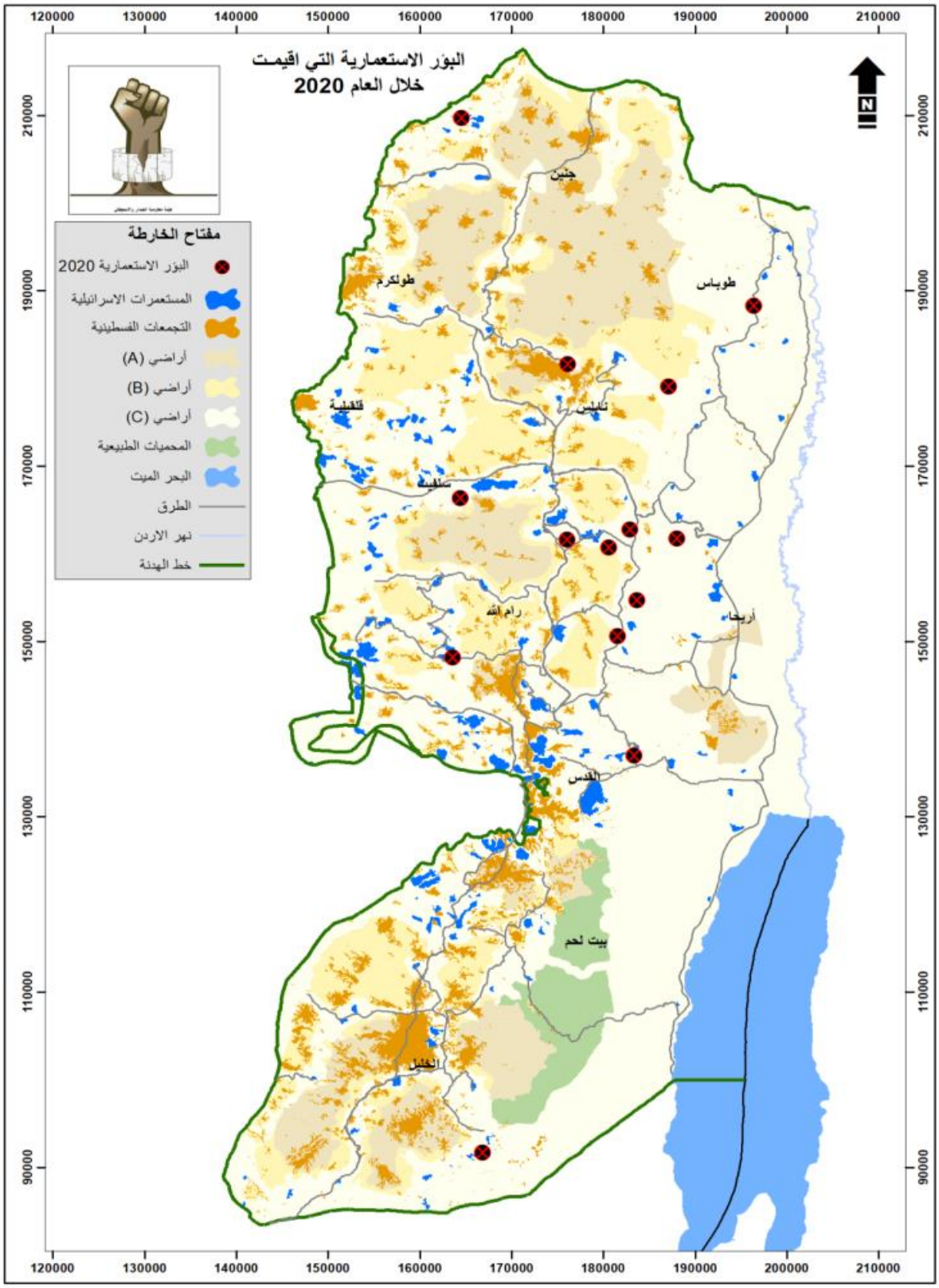

البؤر الإستعمارية التي تم إقامتها خلال عام 2020م:

البؤرة المقامة على أراضي كفر مالك (مزرعة ميخا)

على أراضي كفر مالك بالقرب من تجمع راس التين مزرعة مواشي

صورة :البُؤرة المقامة على أراضي كفرمالك

البؤرة الزراعية المقامة على أراضي دوما

على أراضي دوما الى الشرق من تجمع عين الرشاش "مزرعة أبقار ومواشي"

بُؤرة عميحاي جنوب

على أراضي ترمسعيا بالقرب من مستعمرة عميحاي وبُؤرة عادي عاد

بُؤرة معاليه أهوفيا

على أراضي دير جرير بالقرب من شارع الون "مزرعة مواشي"

بؤرة جبل عيبال

على أراضي عصيرة الشمالية على قمة جبل عيبال "مزعة مواشي"

البُؤرة المقامة على أراضي بيت دجن

على أراضي بيت دجن "مزرعة مواشي"

بُؤرة زراعية

على أراضي سنجل "مزرعة مواشي"

بُؤرة ارائيل

غرب أراضي سلفيت

بؤرة على أراضي يعبد

على أراضي يعبد بالقرب من ام الريحان

بُؤرة على شكل مركز سياحي

أراضي طوباس مركز سياحي

بُؤرة مزرعة يسكار

على أراضي يطا "مزرعة مواشي"

بُؤرة متسبيه رانيا

على أراضي عين قينيا بالقرب من مستعمرة دولف

بُؤرة على شكل مزرعة خيول

على أراضي عناتا بالقرب من تجمع الخان الأحمر

بُؤرة نوف آفي القديمة

على أراضي جالود بالقرب من بُؤر ايش كودش وكيدا

إسرائيل تُسارع في إصدار تصاريح لـ31 وحدة إستيطانية في الخليل قبيل الإنتخابات الأمريكية

مترجم عن Peace Now ونشر بتاريخ 2020/10/27م

قامت الحكومة الإسرائيلية في 25 تشرين الأول 2020م، بإبلاغ المحكمة المركزية في القدس أن الإدارة المدنية ستُصدر تصريح بناء لإقامة 31 وحدة سكنية للمستوطنين في قلب مدينة الخليل. وقد جاء هذا الإعلان رداً على إلتماسين منفصلين قدمتهما حركة "السلام الآن" وبلدية الخليل ضد الموافقة على رخصة البناء لبناء مستعمرة جديدة في موقع المحطة المركزية القديمة في الخليل.

وقد كان المجلس الأعلى للتخطيط في الإدارة المدنية قد صادق في تشرين الأول 2017م، على إصدار رخصة بناء لبناء مستعمرة جديدة في قلب مدينة الخليل في منطقة كانت بلدية الخليل تستخدمها كمحطة مركزية في السابق وأغلقتها قوات الدفاع الإسرائيلية لأسباب أمنية. وفي تشرين الأول 2018م، قررت الحكومة تخصيص (21.6 مليون) شيكل من وزارات حكومية مختلفة لتمويل بناء هذا المشروع. وقدمت بلدية الخليل و "السلام الآن" اعتراضات على تصريح البناء هذا، إلا أن المجلس الأعلى للتخطيط رفضهما.

هذا وقدّمت "السلام الآن" وبلدية الخليل إلتماسات ضد هذا القرار في المحكمة الإدارية في القدس (المحكمة المركزية) وأفادوا في هذه الإلتماسات أن هذا التصريح الممنوح غير قانوني. ومن المتوقع أن تُعقد جلسة إستماع بشأن الإلتماسات في كانون ثاني 2021م.

وقد سارعت الحكومة الإسرائيلية بإصدار رخصة البناء على الرغم من أن المحكمة قضت بعدم بدء العمل حتى جلسة الإستماع المذكورة أعلاه. وأوضحت الدولة في بيانها للمحكمة أنه على الرغم من أن أمر المحكمة يحظر مباشرة الأعمال، إلا أنه لا يمنع إصدار التصريح نفسه.

وعلى ما يبدو أن توقيت هذه الخطوة غير المتوقعة والمشكوك فيها كان مرتبط بإنتخابات 3 تشرين ثاني في الولايات المتحدة، خصوصاً عندما يكون من غير الواضح كيف سيكون موقف الإدارة المقبلة تجاه البناء الإسرائيلي في قلب الخليل. والآن، مع وجود تصريح بناء في متناول اليد، يمكن للحكومة أن تزعم بأن البناء هو بالفعل أمر واقع ولا يمكن التراجع عنه.

وقد أفادت السلام الآن: "أن الإستيطان في الخليل هو الوجه القبيح للسيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية. كما أن الثمن الأخلاقي والسياسي لوجود مستعمرة في الخليل لا يطاق. فمن أجل أن تقوم إسرائيل بحماية حفنة من المستوطنين في المدينة، يتخذ الجيش الإسرائيلي إجراءات صارمة ضد السكان الفلسطينيين بما في ذلك إغلاق المحلات التجارية والشركات، وإغلاق الشوارع أمام حركة مرور السيارات وحتى منع الفلسطينيين من السير في الشارع. إن محاولة لبناء 31 وحدة إستيطانية قبل الإنتخابات الأمريكية هو عمل لا أخلاقي يهدد مصالح إسرائيل الوطنية وعلاقاتها على المسرح العالمي.

محطة الباصات المركزية في الثمانينات

محطة الباصات المركزية عام 2013م

خلفية تاريخية:

تُعتبر الموافقة على رخصة البناء في قلب الخليل خطوة غير عادية ليس فقط لأنها مستوطنة جديدة في الخليل لأول مرة منذ عام 2002م، ولكن لأنها تشير إلى تغيير كبير في تفسير ومضمون القانوني الإسرائيلي لما هو مسموح به وممنوع في الأراضي المحتلة.

لقد كانت المنطقة المذكورة مملوكة لليهود قبل عام 1948م، وقد تم تأجيرها من قبل الحكومة الأردنية في حيازة الإيجار المحمي إلى بلدية الخليل لغرض إنشاء محطة الحافلات المركزية. ومنذ عام 1967م، أدارت السُلطات الإسرائيلية الأرض وإستمرت في عقد الإيجار لبلدية الخليل، حتى ثمانينيات القرن الماضي عندما تم الإستيلاء على المنطقة لأغراض عسكرية، وأغلقت محطة الحافلات وأقيمت فيها قاعدة عسكرية.

هذا وقد أشار النائب العام في الضفة الغربية بموجب رأيه القانوني بشأن هذه المسألة في عام 2007م على أنه وفقاً للقانون، لا يجوز إلغاء عقد الإيجار المحمي من قبل البلدية. لكن كجزء من التغييرات التي قادتها حكومة نتنياهو في السنوات الأخيرة في المجال القانوني، تم اللجوء لمستشارين قانونيين آخرين بغية تقديم آراء قانونية أخرى.

ولم تتمكن "السلام الآن" من الحصول من السُلطات على الرأي القانوني الذي سمح بتخصيص الأرض للمستعمرين، ولكن بعد إتباع إجراءات حرية المعلومات، وبمساعدة "حركة حرية المعلومات"، تمكنت من الحصول على رأي مماثل، في سوق الجملة في الخليل.

إن تصريح البناء هذا (الذي ستقام بموجبه 31 وحدة إستعمارية جديدة) يُعتبر بمثابة إنحراف كبير عن معايير التخطيط. فحَسَب المخطط الهيكلي الحالي في الخليل (مخطط تمت الموافقة عليه عام 1945م أثناء الإنتداب البريطاني ولم يتم تحديثه منذ ذلك الحين)، يمنع البناء على طابقين في البلدة القديمة، ويَحظر حفر الأقبية ويقتصر نسبة البناء المسموحة على 30٪.

وتتضمن خطة التسوية ستة طوابق وموقفين للسيارات تحت الأرض بالإضافة إلى 500٪ بناء. ووفقاً لقوانين التخطيط يتضح أن المشروع المقترح يتعارض مع أحكام الخطة الحالية وفي الوضع الطبيعي كان يجب إعداد خطة تفصيلية للموافقة على مثل هذه الحالات الشاذة. إلا أن سُلطات التخطيط التي تتمتع بها الحكومة الإسرائيلية في مدينة فلسطينية محتلة محدودة، وليس من المؤكد ما إذا كان يمكن الموافقة قانوناً على خطة بناء جديدة لمستوطنة في قلب الخليل.

إن هذان الأمران، حالة التخطيط وتخصيص الأرض، معروضان على المحكمة المركزية في الإلتماسات المقدمة من حركة السلام الآن وبلدية الخليل.

3. تزوير ونقل ملكيات الأراضي الخاصة:

تواصل سُلطات الإحتلال الإستعماري تقديم التسهيلات وتوفير المُناخات الملائمة والضرورية لتشجيع قيام مؤسسات إستعمارية إسرائيلية بالإستيلاء على الأراضي والعقارات الفلسطينية الخاصة، سواء عبر تعديل القوانين المحلية التي وضعت لحماية تلك الأراضي من التسرب لجهات أجنبية، وسن تشريعات جديدة بأوامر عسكرية لتحقيق هذا الهدف، أو عبر تقديم المساعدة والحماية وعدم مساءلة المزورين عن جرائمهم المرتكبة.

ففي العام 2018م وحده، جرى تأسيس وتسجيل حوالي 50 شركة إسرائيلية تعمل في مجال تزوير ملكيات الأراضي، ضمن سجل "الشركات المحلية" لدى مسجل الشركات الإسرائيلي في "بيت ايل" ووفقاً للقواعد الشكلية لقانون الشركات الأردني وبما يخالف جوهر تلك القواعد. وهذه الشركات الجديدة التي تنضم إلى مئات الشركات القائمة منذ ثمانينيات القرن الماضي التي بلغ عددها مع نهاية هذا العام (614) شركة هي:

رقم تسجيل الشركة	اسم الشركة	تاريخ تسجيل الشركة
502301377	מ.א.ה. יזמותוהשקעות (אורנית) בע"מ م.أ.ه يزموت وهشكعوت (اورانيت) م.م	03.01.2018
502301385	נווהאורנית (אורנית) בע"מ نفي اورانيت (اورانيت) م.م	04.01.2018
502301393	אדמותסרסורע.מ. (כפרטובאס)בע"מ ادموت صرصور ع.م. (قرية طوباس) م.م	14.01.2018
502301401	שיאהחשמלוהמיזוגב"הבע"מ (חברתחוץ) سيْ هحشمال وهمزوج ب.ه م.م (شركة اجنبية)	17.01.2018
502301419	אלשרקהאלערביהלאלתג'ארה (ביתוניה) בע"מ الشركة العربية للتجارة (بيتونيا) م.م	31.01.2018
502301427	גבעתהברכה 2018 (גבעתזאב)בע"מ جبعات هبرخاه 2018 (جبعات زئيف) م.م	13.02.2018
502301435	נ.י.ר (קרנישומרון)בע"מ ن.ي.ر. (كرني شومرون) م.م	12.04.2018
502301443	כרמיגלעדבע"מ (חברתחוץ) كرمي جلعاد م.م (شركة اجنبية)	16.04.2018
502301450	אורניתסנטר (אורנית) בע"מ اورانيت سنتر (اورانيت) م.م	25.04.2018
502301468	טופר.ג.ז. בע"מ (חברתחוץ) توب ر.ج.ز م.م (شركة اجنبية)	25.04.2018
502301476	ניסנובבניהויזום (גבעבנימין)אדמבע"מ نيسانوف للبناء والمبادرة (جبعات بنيامين) ادم م.م	02.05.2018
502301484	אדמותארצנו (מעלהאדומים)בע"מ أدموت ارتسينو (معاليه أدوميم) م.م	10.05.2018
502301492	הצמיחה (קרנישומרון) בע"מ هتسميحاه (كرني شومرون) م.م	10.05.2018
502301500	האחיסקשוע (קלקיליה) בע"מ هأحيم قشوع (قلقيلية) م.م	10.05.2018
502301518	שמסהשקעותופיתוח (אלפימנשה)בע"מ شمس هشكعوت وفيتوح (الفي منشه) م.م	24.05.2018

502301526	צמאה (חברון - ביתלחם)בע"מ تسماه (الخليل – بيت لحم) م.م	30.05.2018
502301534	משרועאל-אח'ווה (דירסמען)בע"מ مشروع الاخوة (دير سمعان) م. م	06.06.2018
502301542	אדרנכסיםויזמות (ביתג'לה)בע"מ ادار نخسيم ويزموت (بيت جالا) م.م	06.06.2018
502301559	ס.מ.ע.אהשקעות (אורנית)בע"מ س.م.ع.ا هشكعوت (اورانيت) م.م	06.06.2018
502301567	אסאלא - נדל"והשקעות (אלעוגה) בע"מ اصالة – ندلان و هشكعوت (العوجا) م.م	10.06.2018
502301575	אחוזהבמודיעיןעילית (קרייתספר) בע"מ احوزاه بموديعين عيايت (كريات سيفر) م.م	12.06.2018
502302128	שרקתאלוחדהללעקראת (גבעתזאב)בע"מ شركة الوحدة للعقارات (جبعات زئيف) م.م	24.06.2018
502302136	להשמהארץומלואה (נביסמואל)בע"מ لشم هارتس وملوأه (نبي صموئيل) م.م	24.06.2018
502302144	אורחנארץהאיילים (גושעציון)בע"מ اورحان ايرتس هأيليم (غوش عصيون) م.م	28.06.2018
502302151	הרהמקדש 2018 (גבעתזאב)בע"מ هار همكداش 2018 (جبعات زئيف) م.م	04.07.2018
502302169	נכסיצ.א.וו. והשקעות (מסחה)בע"מ نخسي ص.أ.ف وهشكعوت (مسحة) م.م	19.07.2018
502302177	שירקאתאלבארכה (שעריתקוה)בע"מ شركة البركة (شعاري تكفا) م.م	31.07.2018
502302185	גאולתקרקעאפרת 42 (מעלהאדומים) בע"מ غئولات كركاع افرات 42 (معاليه ادوميم) م.م	09.08.2018
502302193	אדמותאפרת 18 (מעלהאדומים)בע"מ أدموت افرات 18 (معاليه أدوميم" م.م)	09.08.2018
502302201	ס.ע.ביזמותונכסים (מסחה)בע"מ س.ع.ب يوزموت و نخسيم (مسحة) م.م	09.08.2018
502302219	אן-זדמקימיהשומרון (ביתאריה)בע"מ أن- زد مكيمي هشومرون (بيت اريه) م.م	13.08.2018
502302227	דבליותניין (אפרת) בע"מ دبليوتناين (افرات) م.م	30.08.2018
502302235	ויסיטה (אפרת) בע"מ وسيطة (افرات) م.م	30.08.2018
502302243	אקסתמניה (אפרת) בע"מ إكستمنيه (افرات) م.م	30.08.2018
502302250	שריקתנעלינללעקרת (מודיעינעלית) בע"מ شركة نعلين للعقارات (موديعين عليت) م.م	30.08.2018

502302268	מעלה (עמונה) בע"מ معاليه (عمناه) م.م	17.10.2018
502302276	גבעתאדומים - מצפהיהודהמעלהאדומיםבע"מ جبعات ادوميم – متسفيه يهودا (معاليه ادوميم) م.م	17.10.2018
502302284	גבעתמיישרים (אפרת)בע"מ جبعات ميشريم (افرات) م.م	17.10.2018
502302292	גבעתירוקים (ברקן) בע"מ جبعات يروكيم (بركان) م.م	17.10.2018
502302300	אפוקאפרת 37 (מעלהאדומים)בע"מ أفون افرات 37 (معاليه ادوميم) م.م	24.10.2018
502302318	גניאורנית (אורנית) בע"מ غاني اورانيت (اورانيت) م.م	24.10.2018
502302326	א.ס.מ.דהשקעות (רנתיס) בע"מ أ.س.م.د هشكعوت (رنتيس) م.م	08.11.2018
502302334	בחירילהשקעות (אלפימנשה) בע"מ بحيري لهشكعوت (الفي منشه) م.م	22.11.2018
502302342	שירקאתאידיאללאריידה (מעלהאדומים) בע"מ شركة ايديال لاريده (معاليه ادوميم) م.م	22.11.2018
502302359	סביוניאגוהאיילות (גבעתזאב) בע"מ سفيوني اغان هأيلوت (جبعات زئيف) م.م	26.11.2018
502302367	ורדתאלשארקאלאווסט (ביתוניה) בע"מ وردة الشرق الاوسط (بيتونيا) م.م	26.11.2018
502302375	شركة الفلافل (البيرة) חברתאלפלאפל (אלבירה)	6/12/2018
502302383	هشكيفا مماعون قدشخا השקיפה ממעון קודשך (בית חנינא)	26/12/2018

وتجدر الإشارة في هذه القائمة، إلى أن جزءاً من أسماء هذه الشركات هي أسماء عربية وإن كتبت بأحرف عبرية، بهدف خداع وتضليل الفلسطينيين، لكي لا يعرف مالك الأراضي الفلسطيني في حالة رغبته بيع ملك له أنه يبيع لشركة إسرائيلية.

من جانب آخر، فإن غالبية الشركات سَجلت عنوان إقامتها في قرى ومدن فلسطينية مع العلم أنه لا يوجد أي مقر لأي شركة إسرائيلية في أي قرية أو مدينة فلسطينية. وهذا يعكس مدى تعاون سُلطات الإحتلال مع هذه الشركات وخصوصاً أن العاملين في هذا المجال يدركون هذه الحقيقة. كذلك جرى تسجيل شركات على أنها شركات أجنبية مثل شركة (توبر.ج.زم.م). علماً أن غالبية الشركات التي تسجلت كشركات أجنبية هي في الواقع شركات وهمية مقرها جزر العذراء البريطانية أو أماكن أخرى تُسَجل بأسماء أشخاص وهميين.

الصفقات التي رصدتها هيئة مقاومة الجدار والإستيطان أو قَدمت المساعدة القانونية لمالكي الأراضي موضوع تلك الصفقات، من أجل كشف التزوير وإفشال تسريبها في العام 2020م في المناطق المصنفة (ج) كانت متعددة، على النحو التالي:

رقم الصفقة	رقم القطعه	رقم الحوض	البلدة	دونم	التفاصيل
9189	101	3	جيوس	290	بتاريخ 2020/11/16م، قررت "اللجنة" رد الطلب المقدم من شركة "أحراش القنا" وتثبيت وضاعة يد المزارع قدر جخادبة وتسجيل جزء من الأرض بإسم "أملاك الدولة" والبقاء على تملك وتصرف الورثة بالقطعة.
8183	76	6		5030	بتاريخ 2020/8/16م، قررت "اللجنة" رد الطلب المقدم من قبل شركة "النير احزكوت جفعات زئيف" لعدم إثبات الملكية والتصرف وإبقاء القطعة مسجلة بإسم مورث المعترضين.
9244	242	2	عزون	27655	قررت "اللجنة" بتاريخ 2020/11/11م، رد الطلب المقدم من قبل شركة "سيفوني الفي منفي" والبقاء على القطعة بإسم مورث المعترضين.
10144	43	26	بيتونيا	4400	بتاريخ 2020/7/19م، وعلى ضوء قرار "اللجنة الإستئنافية" في "عوفر" تم قبول الإستئناف المقدم من قبل محامي الهيئة، ورد الطلب المُقدم من قبل شركة "رنتا إستثمار وتطوير" وإبقاء القطعة مسجلة بإسم مورث المعترضين كون القطعة موقوفة وقفاً غير صحيحاً وبالتالي لا يجوز البيع والشراء عليها.
9237	809	2	كفرقدوم	48185	بتاريخ 2020/6/18م، قررت "اللجنة البدائية" رد الطلب المقدم من قبل شركة "الوني كادوميم" وإبقاء قطعة الأرض بإسم مورث المعترضين.
9211	804	2	قراوة بني حسان	26358	بتاريخ 2020/6/22م، قررت "اللجنة البدائية" رد الطلب المقدم من قبل شركة "نحلا هيكرن" وإبقاء القطعة بإسم مورث المعترضين.
8188	12	6	الجيب	14000	بتاريخ 2020/12/20م، أصدرت "اللجنة البدائية" قرارها برد طلب التسجيل المقدم من قبل الشركة الإستيطانية.

أيضاً قررت "المحكمة العليا" برد إلتماس طالبة التسجيل شركة "هيملتون" الذي قدم ضد قرار لجنة الإستئنافات الذي رَفض تسجيل الأرض قطعة رقم ٩ حوض ٢ أراضي (كفربر) المملوكة لورثة أحد المواطنين الموجودة داخل مستوطنة " اورانيت" ومساحتها ٤٤ دونم وبهذا القرار النهائي "للمحكمة العليا" إنتهت قضية هذه الأراض.

أيضاً في ملف الصفقة 9304 القطعة 800 حوض 2 قراوة بني حسان حيث تم تقديم إعتراض على الصفقة بإسم ورثة أحد المواطنين وخمسة مجاورين آخرين منذ بداية عام 2017م، وقرر حينها ما يسمى "بضابط الأراضي" عقد كشف بتاريخ 10.01.2017م. وبناء عليه علينا تبليغ أصحاب الأراضي بموعد الكشف والمشاركة فيه. تم الكشف وتبين خلاله أن القطعة التي تدعي الشركة الإستيطانية أنها قطعة 800 هي قطعة أخرى في موقع آخر يدعى الطيارات. في حينها وعند مشاركة محامي الهيئة بالكشف تبين أن طالبة التسجيل لم تحدد القطعة التي تدعي أنها إشترتها وبناء عليه تم إلغاء الكشف وتم تعيين موعد جديد. تم الطلب من المساح المُكلف من قبل المجلس بتحديد مكان الأرض وابلاغ مالكها بأن أرضه مهددة وان عليه تحضير أوراقه الثبوتية لتقديم إعتراض بإسمه. تم تقديم طلب الى ما يسمى "ضابط الأراضي" بتاريخ 23.07.2017م. لإجراء كشف جديد نظراً لعدم دعوة محامي الهيئة لكشف سابق وعلية تم إجراء كشف جديد بتاريخ 7.11.2017م. وتم إخراج القيد لتقديم الإعتراض. تم تقديم الإعتراض بتاريخ 24.01.2018 م. عُينت جلسة أولى في الملف بتاريخ 5.09.2018 م. في هذا الملف تم إستلام رد "ضابط المساحة" على المخططات التي تم تقديمها في الملف وبعد مراجعة تقريره تبين أن هناك اخطاء، وتم التوجه للجنة التي قررت أن يقوم مساح من طرفنا بإسقاط القطع على مخطط طالبة التسجيل، وفعلاً زودتنا اللجنة بالمخطط وتم إعداده رغم أن "اللجنة" لم تصدر قراراً بعد عدم تقديم طالبة التسجيل لبياناتها رغم قرار اللجنة تم تقديم طلب من قبل محامي الهيئة بشطب الصفقة، حيث انه وبتاريخ 2.08.2020 م. تم إستلام قرار لجنة الإستئناف الصادر بتاريخ 31.07.2020 م. وبحسبه تم رفض إستئناف طالبة التسجل وعليه فإنه تم الغاء الصفقة 9304 .

أيضاً تم الإخلاء رقم 1281 والذي صُدر بخصوص القطعة 1 حوض 7572 من أراضي قلقيلية، حيث تمكن محامي الهيئة من إبطال أمر الإخلاء المذكور.

إجراءات وممارسات سُلطات الإحتلال بحق المنشآت الفلسطينية:-

1. عمليات الهدم

2. إخطارات الهدم

3. نماذج الهدم الكلي والترحيل القسري لقرى وتجمعات فلسطينية بأكملها

4. خربة حمصة - اولى محاولات التهجير القسري لقرى وتجمعات الأغوار الشمالية

1. عمليات الهدم:

على النقيض من ممارسات سُلطات الإحتلال الإسرائيلي تجاه المستعمرين وما يقومون من إنشاءه على الأرض الفلسطينية، كانت سياسة هدم المنازل والمنشآت الفلسطينية ولا تزال أحد الممارسات الممنهجة لها على إمتداد الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي بدأت منذ أيام الإحتلال الأولى عام 1967م، بتدمير قرى اللطرون الثلاث (عمواس، يالو، بيت نوبا)، وتشريد أهلها الذين زاد عددهم حينها عن (7000) نسمه.

إستراتيجية سُلطات الإحتلال هدفت الى السيطرة على الحيز المكاني لصالح إقامة المستعمرات الإسرائيلية وإستجلاب المستعمرين اليهود على حساب التجمعات السكنية الفلسطينية، فعلى مدار سنوات الإحتلال ال 53 لم يتم إقامة مدينة فلسطينية واحدة على الأراضي الواقعة تحت سيطرة سُلطات الإحتلال، بل إن العديد من القرى الفلسطينية التي كانت قائمة قبل عام 1967م لم يتم الإعتراف بها، مقابل إقامة مئات المدن والبلدات والبُؤر الإستعمارية في الأراضي المحتلة التي تتواصل الإجراءات الإحتلالية الداعمة لها لتصبح تجمعات سكنية ضخمة.

بلغ مجموع عمليات الهدم التي قامت بها سُلطات الإحتلال بحق المساكن والمنشآت الفلسطينية للعام 2020م، (1047) عملية هدم، موزعه على (423) عملية هدم مساكن (مساكن مأهولة، مساكن غير مأهولة، حمامات)، و (624) عملية هدم منشآت (زراعية، تجارية، أخرى).

وقد تركزت عمليات الهدم بشكل مكثف في محافظات القدس، الخليل و طوباس والاغوار الشمالية اللواتي شهدن ما يزيد عن 63% من مجمل عمليات الهدم.

ويوضح الشكل أدناه أن محافظة القدس كانت أعلى نسبة عمليات هدم خلال العام المنصرم (323) عملية هدم، وهذا يعكس حجم الاستهداف لمحافظة القدس في المشاريع الإحلالية الإستعمارية الإسرائيلية.

التوزيع النسبي لعمليات الهدم حسب المحافظة للعام 2020

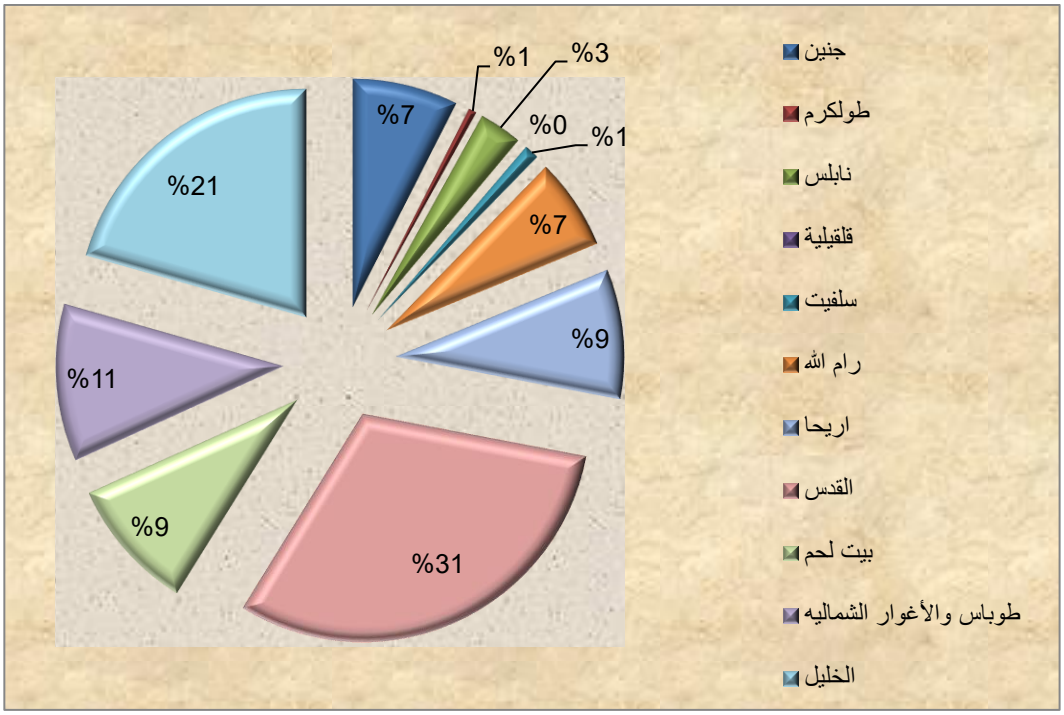

ولتسيط الضوء على سلسلة عمليات الهدم الواسعة التي شهدها العام المنصرم، نستعرض هذا الجدول الذي يوضح عمليات الهدم في المحافظات على النحو الآتي:-

توزيع عمليات الهدم على المحافظات للعام 2020م حسب النوع

المحافظة	هدم مساكن			هدم منشآت			مجموع عمليات الهدم
	مساكن مأهولة	مساكن غير مأهولة	حمامات	زراعية	تجارية	أخرى	
جنين	11	13	6	30	17	1	78
طولكرم	-	-	-	1	4	1	6
نابلس	2	1	5	16	8	-	32
قلقيلية	-	-	-	-	2	-	2
سلفيت	-	1	3	6	1	-	11
رام الله	11	8	2	24	12	11	68
اريحا	20	20	6	33	1	16	96
القدس	80	51	-	62	51	79	323
بيت لحم	16	12	10	32	10	19	99
طوباس والأغوار الشماليه	25	18	14	42	10	7	116
الخليل	31	17	40	57	21	50	216
المجموع	**196**	**141**	**86**	**303**	**137**	**184**	**1047**
	423			**624**			

تعددت الذرائع والحجج التي تسخدمها سُلطات الإحتلال الإسرائيلية لهدم المساكن والمنشآت الفلسطينية وهي كالآتي:-

- البناء غير المرخص.
- هدم منازل عائلات منفذي العمليات العسكرية.
- أسباب أمنية.
- وقوع المبنى في منطقة أثرية.
- الإعتداء على أراضي الدولة.
- هدم لذرائع تتعلق بالتدريبات العسكرية.
- التعدي على حدود الجدار.

وعند مقارنة عمليات الهدم الإسرائيلية خلال السنوات الثلاثة الماضية (2020/2019/2018)م من الملاحظ أن العام الماضي شهد إرتفاعاً غير مسبوق في عمليات هدم المساكن والمنشآت الفلسطينية (1047) عملية هدم، وذلك مقارنة مع السنوات السابقة فقد هدم الإحتلال في العام 2018م (471) عملية هدم، وفي العام 2019م (686) عملية هدم.

ومن الجدول أدناه نلاحظ تركز عمليات الهدم وتصاعد وتيرتها من سنة لأخرى كان في محافظة القدس، فقد هدم الإحتلال في محافظة القدس للعام 2018م (215) عملية هدم، وفي العام 2019م (300)، وفي العام 2020م (323). وذلك بهدف إفراغ القدس من المواطنين الفلسطينيين، وإجبار أهلها على تركها خاصة مع صعوبة عمل تراخيص البناء، في سعي ممنهج من قبل سُلطات الإحتلال لتغير الواقع الديمغرافي والتاريخي والديني للمدينة المقدسة، وتسهيل تنفيذ خطة القدس الكبرى خاصة بعد إعلان ترامب المشؤوم القدس عاصمة لإسرائيل.

جدول (1-2): مقارنة عمليات الهدم الإسرائيلية خلال السنوات الثلاثة الماضية (2020/2019/2018)م

المحافظه	السنه			مجموع عمليات الهدم
	2018	2019	2020	
جنين	21	5	78	104
طولكرم	2	6	6	14
نابلس	9	14	32	55
قلقيلية	-	3	2	5
سلفيت	7	13	11	31
رام الله	35	18	68	121
اريحا	37	17	96	150
القدس	215	300	323	838
بيت لحم	30	125	99	254
طوباس والأغوار الشماليه	34	60	116	210
الخليل	81	125	216	422
المجموع	**471**	**686**	**1047**	**2204**

شكل(1-2):عمليات الهدم الاسرائيلية خلال السنوات الثلاث الماضية

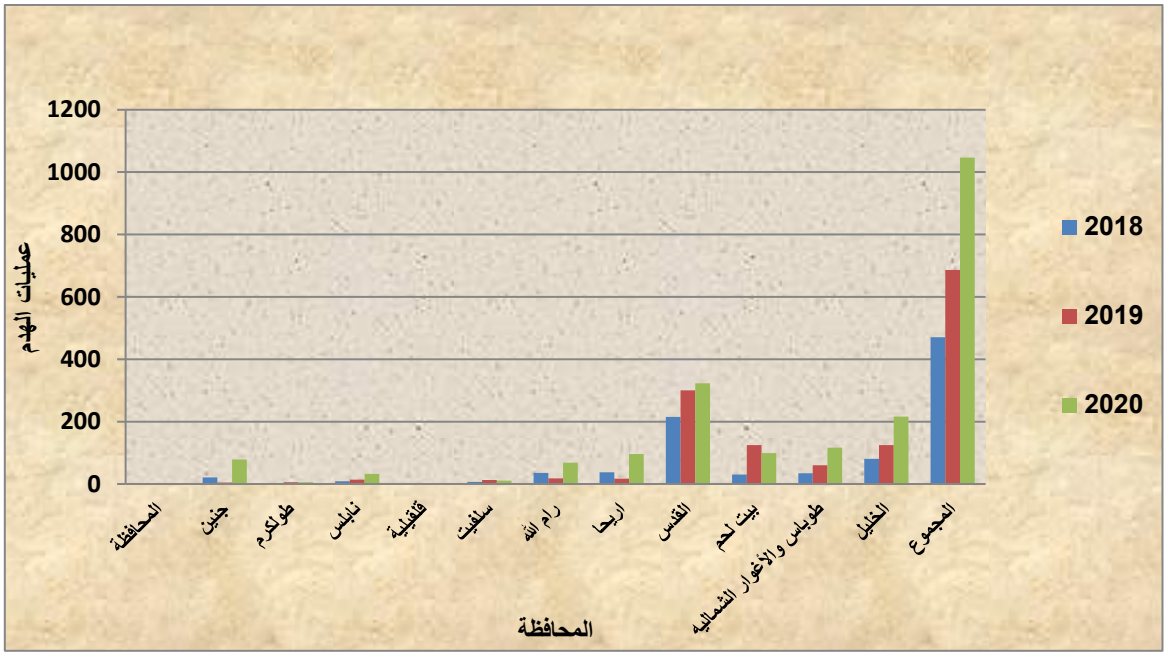

إن عمليات التهجير غير القانوني للمدنيين في الأراضي المحتلة تنتهك إتفاقية جنيف الرابعة، وتشكل جريمة حرب بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

كما أن "عمليات الهدم هذه تشكل إنتهاكاً صارخا للقانون الدولي، وجزءاً من نمط ممنهج من جانب السُلطات الإسرائيلية لتهجير الفلسطينيين قسراً في الأراضي المحتلة حيث ترقى مثل هذه الأعمال إلى جرائم حرب".

2. إخطارات الهدم:

بَلغ مجموع إخطارات الهدم التي تم رصدها وتوثيقها من قبل هيئة مقاومة الجدار والإستيطان في الفترة التي يغطيها التقرير حوالي 817 إخطار شملت (إخطارات هدم، وقف بناء، إعطاء فرصة إضافية للإعتراض على أوامر الهدم) ، وقد تركز 60% من هذه الإخطارات في محافظاتي الخليل ورام الله.

المحافظة	مجموع عمليات الهدم	النسبة المئوية %
اريحا	17	2.1
الخليل	209	35.5
القدس	34	4.2
بيت لحم	105	12.9
جنين	8	1.0
رام الله	205	25.1
سلفيت	94	11.5
طوباس	11	1.3
طولكرم	10	1.2
قلقيلية	14	1.7
نابلس	92	3.5
المجموع	799	

إخطارات الهدم خلال العام 2020م

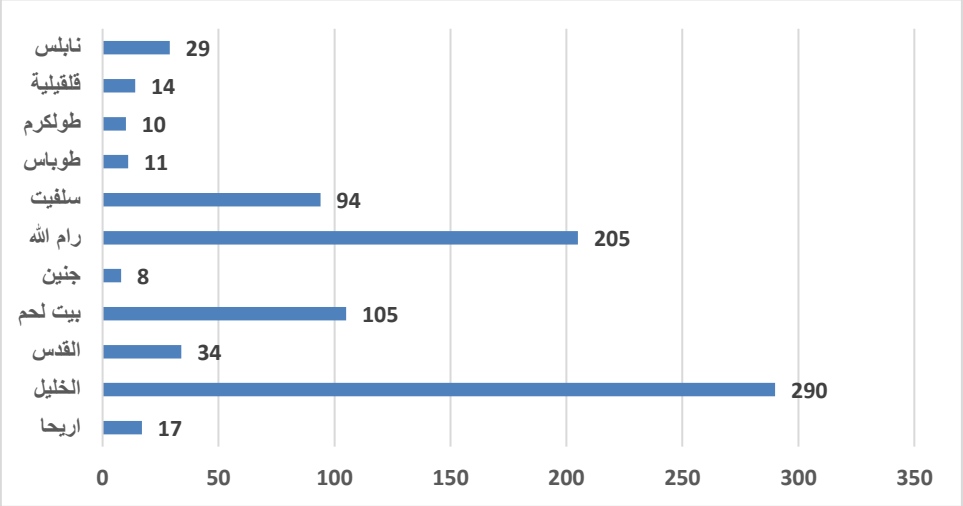

خارطة توضح إخطارات الهدم في الضفة الغربية خلال العام 2020م

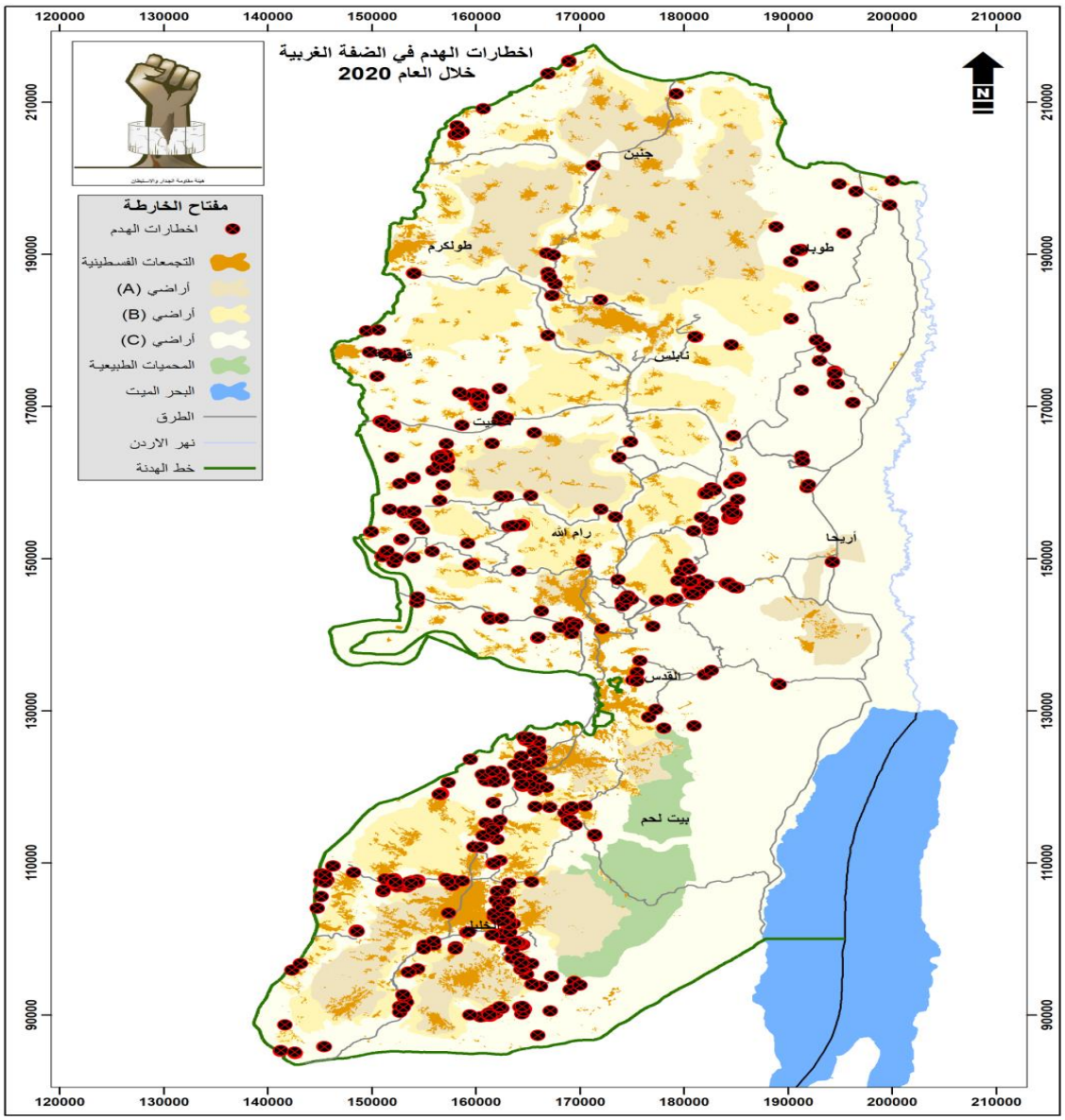

3. نماذج الهدم الكلي والترحيل القسري لقرى وتجمعات فلسطينية بأكملها:

من الخان الأحمر في السفوح الشرقية الى خربة حمصة في الأغوار الشمالية

"إن الترحيل القسري للأشخاص المحميين من مكان إقامتهم الطبيعي محظور بموجب المادة 49 من إتفاقية جنيف الرابعة، والتي تحظر أيضاً عمليات الإبعاد خارج الأرض المحتلة".

تواجه الكثير من الأسر والتجمُّعات الفلسطينية في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية ومنطقة الأغوار الشمالية، خطر الترحيل القسري نتيجة للممارسات الإسرائيلية التي خَلقت بيئة قسرية تمارس عليهم الضغوط للرحيل بسبب عدم توفر رُخص البناء، والتي من المستحيل تقريباً الحصول عليها نتيجة لتعقيدات سُلطات الإحتلال، فمثلاً هناك 12 تجمُّعاً بدوياً مهدداً بالترحيل القسري في منطقة الخان الأحمر الواقع إلى الشرق من مدينة القدس، ويبلغ عدد سكانها نحو 1400 نسمة. تنتشر هذه التجمُّعات على جانبي شارع القدس - أريحا، وطريق "أبو جورج" الواصل بين بلدة حزما وشارع القدس - أريحا، ويعاني سكان هذه التجمُّعات من نقص شديد في مصادر المعيشة وخدمات الصحة والتربية ومرافق الكهرباء والمجاري والشوارع نتيجة إمعان سُلطات الإحتلال في التضييق عليها وخلق بيئة إكراه قسري. أحد هذه التجمُّعات يسمى الخان الأحمر، ينتمي أبناؤه إلى قبيلة الجهالين، وتعود أصولهم إلى منطقة تل عراد في النقب، التي هجَّرهم منها الجيش الإسرائيلي في خمسينيات القرن الماضي. توطن أهالي التجمع في الأراضي المجاورة لأرض التجمع الحالية، ثم جرى تهجيرهم منها مرة أخرى نتيجة لإقامة سُلطات الإحتلال مستعمرة معاليه أدوميم، فإنتقلوا إلى مكان سكناهم الحالي. يقع التجمُّع في السفوح الشرقية لمدينة القدس وسط الضفة الغربية2. ويتكون من أربعة تجمعات فرعية هي أبو فلاح والمهتوش والتبنة وأبو الحلو.

على غرار ما تعرض له الخان الأحمر في السنوات القليلة الماضية من محاولة هدم وترحيل جماعي، فإن مسلسل الهدم الكلي لقرى وتجمعات فلسطينية بأكملها ما زال قائماً، وآخِر تلك المحاولات ما جري في بعض القرى والتجمعات التابعة للأغوار الشمالية خاصة خربة حمصة.

2 مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في المناطق المحتلة، بتسيلم، 2018

4. خربة حمصة - اولى محاولات التهجير القسري لقرى وتجمعات الأغوار الشمالية:

في إطار المشروع الإستيطاني الإحلالي وتماشياً مع ما يسمى "صفقة القرن" المزعومة، وفي ظل الصمت العربي المدوي، وتهاون المجتمع الدولي مع جرائم دولة الإحتلال الإسرائيلي التي تُمارس جهاراً نهاراً، ليس فقط في تحدٍ صارخ للقانون الدولي الإنساني وإتفاقية جنيف الرابعة، وإنما ترتكب هذه الجرائم بكل صلفٍ وعنجهية، جرائم يصنفها القانون الدولي وبنود بروتوكول محكمة الجنائية الدولية على أنها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

تكاد تكون خربة حمصة الفوقا هي القرية الأولى التي هدمها الإحتلال وحاول تهجيرها كاملة منذ إحتلال الأغوار الفلسطينية بعد حرب 1967م، في مشهد يعيد للأذهان جرائم دولة الإحتلال الإسرائيلي في هدم القرى والتجمعات الفلسطينية منذ إحتلالها لفلسطين التاريخية عام 1948م، مروراً بمشاهد محاولات هدم الخان الأحمر في السفوح الشرقية، والهدم المتكرر لقرية العراقيب البدوية في الداخل الفلسطيني، بالرغم من أن مسلسل الهدم والتهجير القسري والمصادرة وفرض البيئة القسرية على مجمل القرى والتجمعات في الأغوار الشمالية لم يتوقف يوماً واحداً، وظل يسير بوتيرة سريعة وممنهجة منذ أمدٍ بعيد، ولا يكاد يمر يوم واحد الا وتقوم سُلطات الإحتلال بإرتكاب جريمة جديدة في الأغوار الفلسطينية، جرائم متنوعة وعديدة وتحت ذرائع وحجج إستعمارية واهية.

تقع حمصة الفوقا في قلب سهل البقيعة الممتد على 15000 ألف دونم من أخصب أراضي فلسطين الزراعية، ويشمل المثلث قرى المالح والفارسية ثم عين البيضا (شمالاً)، ويعود (جنوباً) إلى قرى مرج نعجة ومرج غزال ثم إلى الجفتلك وفروش بيت دجن، وجميعها مهددة بالتهجير القسري في إطار المشروع الإستعماري لدولة الإحتلال الإسرائيلي.

إن إخلاء حمصة الفوقا وكذلك تنفيذ التهديد بإخلاء خربتي مكحول والحديدية المتجاورتين، سيؤدي الى تفريغ المثلث، الذي تبلغ مساحته مئات الآلاف من الدونمات الزراعية، من الوجود الفلسطيني كاملاً بما فيه سهل البقيعة أهم سهول فلسطين في الضفة الغربية المحتلة.

لا تنبع أهمية سهل البقيعة بإعتبارة أبرز مصادر سلال الفلسطينيين الغذائية، لا سيما زراعة القمح وتربية الثروة الحيوانية، وإنما تتعدى أهميته الزراعية إلى أهميته الإستراتيجية، فهو إمتداد أراضي فلسطين إلى أراضي نهر الأردن، أي ما يعرف بحدود الدولة الفلسطينية مع المملكة الأردنية الهاشمية، وبالتالي فإن مجمل منطقة الأغوار الفلسطينية تعتبر رئة الدولة الفلسطينية المنشودة، والتي بدونها لا يمكن لهذه الدولة أن تمتلك مقومات البقاء والديمومة.

يخطط الإحتلال إلى دفع سكان حمصة للهجرة إلى قريتي فروش بيت دجن وعين شبلي (جنوباً)، مناطق محاطة بالكامل بالمستوطنين ومهددة بإخطارات الترحيل الإسرائيلية أيضاً، في محاولة من سُلطات الإحتلال على ما يبدوا الى تنفيذ عملية تهجير مؤقتة بإنتظار إقتلاعهم ثانية إلى مناطق أخرى لاحقاً.

من الجدير بالذكرانه في شهر واحد فقط سلمت "سُلطات الإحتلال الإسرائيلي" إخطارات لهدم 150 منشأة سكنية وزراعية في الأغوار، فيما تم تسجيل إقتلاع أكثر من 10 آلاف شجرة حرجية (شرقي طوباس) بالأغوار الشمالية. وتحولت خربة حمصة في السنوات الأربعة الأخيرة إلى مسرح للتدريبات العسكرية الإسرائيلية، التي كانت تجبر الأهالي على مغادرة مساكنهم لأيام بسبب إستخدام الذخيرة الحية، إلى جانب تهديدات المستوطنين في مستعمرتي "روعيه" و"بكعوت" المقامة على أراضيهم، وإعتداءاتهم المتكررة على المواطنين وممتلكاتهم ومواشيهم وأراضيهم الزراعية، تحت بصر وحماية جيش الإحتلال الإسرائيلي، في مسعى من قبل دولة الإحتلال إلى إخلاء التجمع، بالإضافة الى باقي القرى والتجمعات في الأغوار الفلسطينية، ليس فقط لمحو أي أثر فلسطيني في المنطقة وتسليمه للمستوطنين، وكذلك إستخدامه لأغراض عسكرية وإقتصادية زراعية، وإنما أيضاً لمنع اي فرصة مستقبلية من إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياه، حيث أضحت حمصة تمثل واقع 27 قرية وتجمعاً سكانياً في مناطق الأغوار، التي تشكل ربع مساحة الضفة الغربية، والتي تسعى دولة الإحتلال إلى تصفية الوجود الفلسطيني فيها وتحويلها إلى مناطق إستيطانية وعسكرية، وضمها إلى "دولتها" ضمن مخططات ضم 30% من أراضي الضفة الغربية.

منذ عام 2014م ولغاية اللحظة تعرضت خربة حمصة الى أربع عمليات هدم في إشارة الى نية دولة الإحتلال للبدء في عمليات هدم مماثلة تطال تجمعات أخرى في الأغوار الفلسطينية خدمة للمشروع الإستعماري المتواصل وفي سعيها الى ضم الأغوار فرض ما يسمى "بالسيادة الإسرائيلية"، قد زادت حمى وهوس مخطط الهدم والتهجير القسري للتجمعات والقرى الفلسطينية منذ قدوم الإدارة الأمريكية السابقة وما رافق ذلك من مواقف وتصريحات وقررات صادرة عن الإدارة الأمريكية بقيادة "ترمب" وفريق عمله الصهيوني، بدءاً من إعلان القدس "عاصمة" لدولة الإحتلال وصولاً الى محاولة فرض "صفقة القرن" المشبوهة التي قاومتها القيادة الفلسطينية وأفشلتها برغم المواقف المتواطِئة من قِبَل بعض الدول والأنظمة في المنطقة والعالم.

بالرغم من أن هذا التقرير يغطي الإنتهاكات الحاصلة في عام 2020م، إلا أن حمصة على وجه التحديد ونظراً لعمليات الهدم المتكررة التي تعرضت لها على مدار لسنوات القليلة الماضية، والتي كان آخرها مطلع عام 2021م، مع العلم أن التحضيرات والترتيبات لهدم وإخلاء حمصة كان ممتداً عبر عام 2020م، فقد إرتأينا أن يتم إضافة إرهاصات وآثار عملية الهدم الأخيرة التي جرت مطلع هذا العام في هذا التقرير.

في الوقت الذي بدأت فية سُلطات الإحتلال بالتحضير لهدم خربة حمصة، وقيام جرافات الخراب والتدمير التابعة لجيش الإحتلال بهدم وتجريف تجمع حمصة الفوقا في الأغوار الشمالية للمرة الثانية خلال أقل من 48 ساعة وللمرة الثالثة خلال اقل من ثلاثة أشهر بهدف ترحيل السكان عن أرضهم وممتلكاتهم الى مناطق أُخرى ضمن مسلسل التهجير القسري

ومشروع الإستعمار الإسرئيلي، قامت هيئة مقاومة الجدار والإستيطان ومحافظة طوباس وإقليم حركة فتح ولجان المقاومة الشعبية للدعوة الى توجه شعبي وإعلامي دائم الى حمصة الفوقا بدءاً من يوم الاثنين1/2/2021 م ، وذلك في إطار المقاومة الشعبية، للتصدي لمخططات سُلطات الإحتلال، وللوقوف الى جانب المواطنين وتعزيز صمودهم ورفع معنوياتهم، ومنع عملية التهجير القسري التي يسعى إليها الإحتلال، إضافةً الى إعادة بناء ما يتم هدمه بمشاركة المؤسسات الشريكة بما فيه وزارات الحكم المحلي والزراعة والطاقة .

لقد كان موقف القيادة الفلسطينية حازماً تجاه المشروع الإستيطاني الإسرائيلي ومحاولات الهدم والتهجير القسري للقرى والتجمعات الفلسطينية، حيث كان موقف فخامة الأخ الرئيس الفلسطيني محمود عباس واضحاً في أكثر من مناسبة، والذي ظلَّ مواكباً لتطورات الوضع في خربة حمصة، حيث أكد على استمرار صمود الشعب الفلسطيني وقيادته في وجه المخططات الإسرائيلية الإستيطانية الرامية إلى فرض الأمر الواقع الإحتلالي الإستعماري في منطقة الأغوار الفلسطينية، وبالذات الهجمة الإسرائيلية المسعورة على الأغوار الشمالية، معبراً عن بالغ الغضب من استمرار هذا العدوان الهمجي، وعطاء توجيهاته الى الوقوف بجانب المواطنين وتقديم كافة أشكال الدعم لهم. جاء ذلك خلال إتصال هاتفي أجراه فخامة الأخ الرئيس محمود عباس، مع المواطنين المعتصمين في قرية حمصة الفوقا في الأغوار الشمالية، الذين تحاصرهم قوات الإحتلال الإسرائيلي بعد قيامهم بالاعتصام في أرضهم التي تريد سُلطات الإحتلال تهجيرهم منها بالقوة، حيث وجه فخامة الأخ الرئيس لرئيس هيئة مقاومة الجدار والإستيطان السيد وليد عساف المتواجد برفقة المعتصمين، بضرورة الإستمرار في الصمود والدفاع عن الأرض والحقوق الفلسطينية ومقاومة الإستيطان الإستعماري الإسرائيلي مهما كان الثمن، مشدداً على حق الشعب الفلسطيني في أرضه ووطنه إستناداً إلى الشرعية الدولية التي تكفل الحق في مقاومة الإستعمار والإحتلال.

أيضاً، قامت الحكومة الفلسطينية من خلال دولة رئيس الوزراء د. محمد إشتية بإجراء الإتصالات الدولية لمنع عملية الهدم والتهجير القسري لخربة حمصة، وإعلان موقفها الحازم تجاه هذه القضية، وإستعدادها عبر كافة الوزارات والمؤسسات الحكومية لتقديم كافة أشكال دعم الصمود للمواطنين وجبر الأضرار وإعادة البناء في كل مرة يقدم فيه الإحتلال على تنفيذ جرائمه بحق القرى والتجمعات الفسطينية.

لقد شَملت عمليات الهدم لخربة حمصة أربعون منشأة سواء كانت سكنية أو للمواشي او للإستخدامات الأخرى، علماً أن "جيش الإحتلال" قام بهدم القرية كاملة بتاريخ 3/11/2020 م، والذي إشتمل على هدم ٧٣ منشأه متعددة الإستخدامات.

أما فيما يخص عمليات التجريف، فإن جرافات الإحتلال لا تقوم فقط بالهدم والإستيلاء على ما يتم هدمه، ولكن تقوم بإزلة آثار وجود السكان في هذا التجمع من خلال تجريف أماكن السكن والمنشآت الأخرى وطمس آثاره وكأنه لم يكن قائماً في يومٍ من الأيام.

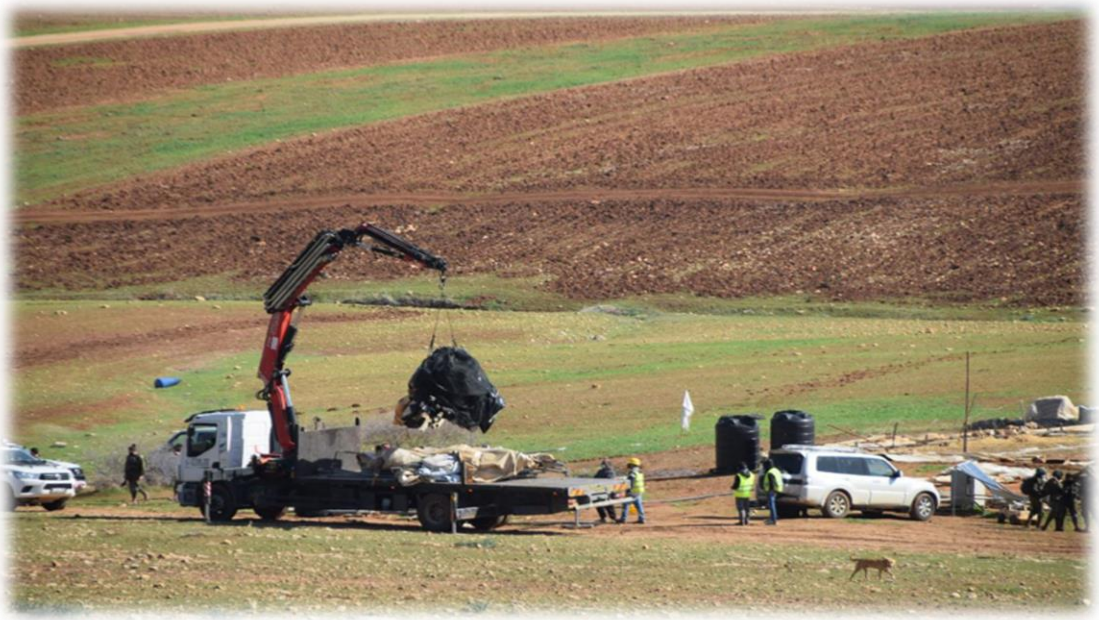

الأضرار الناجمه عن عملية هدم خربة حمصة:-

المواطنين:

عبد الغني العواوده

انس عبد الغني العواوده

معاذ عبد الغني العواوده

الاضرار :

هدم ومصادرة بركس أغنام مساحته الكليه 200 مترمربع.

هدم ومصادرة بركس أعلاف مساحته 100 مترمربع.

هدم ومصادرة خيم سكنيه عدد 2 .

هدم حمام متنقل.

مصادرة حمام متنقل.

مصادرة خزان مياه عدد 2 .

المواطنين:

اسماعيل افريج ابو لكباش

ناظم اسماعيل افريج ابو لكباش

نظام اسماعيل افريج ابو لكباش

الاضرار:

هدم 3 حمامات متنقله.

هدم خيم أغنام عدد 2 مساحتها الكليه 200 متر مربع.

هدم خيم سكنيه عدد 2 .

مصادرة خيم غير مبنيه عدد 2 .

هدم طابون.

مصادرة خزان مياه عدد 1 .

المواطنين:

حرب سليمان افريج ابو لكباش .

محمد سليمان افريج ابو لكباش .

محمد سليمان افريج ابو لكباش .

الاضرار:

هدم ومصادرة 3 خيم أغنام مساحتها الكليه 800 متر مربع.

هدم ومصادرة 3 خيم سكنيه مربع.

هدم حظيرة أغنام مفتوحه مساحتها 700 متر مربع.

هدم طابون.

مصادرة خيمه غير مقامه.

هدم حمام متنقل.

مصادرة خزان مياه.

المواطنين:

عبد الغني عبد الكريم العواوده:

عدد أفراد الاسره 6

الأضرار:

هدم بركس سكن عدد 2 مساحتها 180 متر مربع.

هدم بركس ضيوف عدد1 مساحه 80 متر مربع.

هدم مطبخ عدد 2.

هدم حمام عدد 2.

تدمير خزانات مياه عدد 4 سعة كل خزان 3 كوب.

تدمير خليه شمسيه عدد 1.

هدم وتدمير بركس أغنام عدد 4 المساحه الكليه 300 متر مربع.

هدم وتدمير حظيرة أغنام مفتوحه مساحه 500 متر مربع.

انس عبد الغني العواوده:

عدد افراد الاسره 6

خيمة سكن عدد 1 مساحتها 80 متر مربع.

حمام متنقل عدد 1.

خيمة مطبخ عدد 1.

خزانات مياه عدد 2.

بركس أغنام عدد 2 مساحتها 250 متر مربع.

معاذ عبد الغني العواوده:

عدد أفراد الاسره 3

خيمة سكن عدد 1 مساحتها 60 متر مربع.

خيمة مطبخ عدد 1.

خزانات مياه عدد 3.

بركس أغنام عدد 2 مساحتها 240 متر مربع.

حظيرة أغنام مفتوحه مساحه 200 متر مربع.

حرب سليمان افريج ابو لكباش:

عدد أفراد الاسره 8

هدم خيم سكن عدد 2 ، هدم مطبخ عدد 1 ، هدم مخزن أعلاف عدد 1 مساحه 250 متر مربع.

هدم بركس أغنام عدد 2 مساحتها 800 متر مربع، حظيرة أغنام مفتوحه مساحه 500 متر مربع.

محمد سليمان افريج ابو لكباش:

عدد أفراد الاسره 8

خيمة سكن عدد 2، بركس أغنام عدد 4، حمام متنقل عدد 1، خزانات مياه عدد 3 اثنين سعة 3 كوب وواحد سعة 5 كوب.

وليد سليمان افريج ابو لكباش:
عدد أفراد الاسره 12
خيم سكن عدد 2.
خيم أغنام عدد 5.
مخزن أعلاف عدد 1 مساحته 200 متر مربع.
مطبخ عدد 1.
حظيرة أغنام مفتوحه.
حمام متنقل عدد 1.
خزانات مياه عدد 3.

ياسر محمود ابو لكباش:
عدد أفراد الاسره 9
خيم سكن عدد 3.
خيم أغنام عدد 2.
حمام متنقل عدد 1.
خزان مياه سعة 5 كوب عدد 1.

سند ياسر محمود ابو لكباش:
خيمة سكن عدد 1.
بركس أغنام عدد 1.
مطبخ عدد 1.
خزانات مياه عدد 2.
حظيرة أغنام عدد 1 مساحتها 300 متر.
حمام متنقل.

اسماعيل افريج ابو لكباش:
عدد أفراد الاسره 3
خيمة سكن عدد 1 مساحه 80 متر مربع.
مطبخ عدد 1.
مخزن أعلاف عدد 1 مساحه 160 متر مربع.
بركس أغنام عدد 3 مساحته الكليه 500 متر مربع.
حظيرة أغنام مفتوحه مساحه 450 متر مربع.
خزان مياه عدد 1 سعة 3 كوب.

نظام اسماعيل افريج ابو لكباش:
خيمة سكن عدد 1.
بركس أغنام عدد 3 مساحته 300 متر مربع.

ناظم اسماعيل افريج ابو لكباش:

خيمة سكن عدد 1.

بركسات أغنام عدد 3 مساحتها الكليه 400 متر مربع.

خيمة مطبخ.

خزان مياه عدد 2 سعة كل خزان سعة 3 كوب.

- **حصيلة المصادرات الليليه للسيارات التي كانت متواجدة في خربة حمصة (9 سيارات).**

3 سيارات تابعة لهيئة مقاومة الجدار والإستيطان.

2 سياره تابعه للزراعه.

سيارة واحدة تابعة لبلدية طمون.

3 سيارات خاصه.

من الجدير بالذكر انه في شهر أيلول من العام 2011م، هددت سُلطات الإحتلال الإسرائيلي بإخلاء وترحيل التجمعات البدوية الفلسطينية المتواجدة شرق القدس (التجمعات القاطنة في بادية القدس أو السفوح الشرقية للضفة الغربية).

الأمر الذي سيؤدي إلى ترحيل أكثر من 2500 بدوي فلسطيني في المنطقة، وتَدَّعي إسرائيل أن القرار الصادر (بإخلاء التجمعات البدوية) جاء لحفظ الأمن "القومي للمستوطنات" الإسرائيلية والتجمعات الإستيطانية الإسرائيلية الواقعة حول مدينة القدس، إلا أن الهدف الحقيقي وراء قرار الإخلاء هو مصادرة وضم أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الفلسطينية إلى القدس وإسرائيل، وذلك لتأمين مخططات التوسع المستقبلي للمستعمرات الإسرائيلية وفرض الأغلبية اليهودية في المدينة وعزل شمال الضفة الغربية عن جنوبها.

ويظهر التعديل الأخير لمخطط جدار الضم والتوسع الذي نشرته وزارة الدفاع الإسرائيلية على صفحتها الإلكترونية في الثلاثين من شهر نيسان من العام 2011م أن الجدار حال الإنتهاء من بنائه، سوف يضم منطقة تجمع معاليه أدوميم الإستيطاني إلى داخل القدس، هذا بالإضافة إلى ثلاثة تكتلات إستيطانية أخرى (تكتل غوش عتصيون الإستعماري، تكتل بنيامين الإستعماري، وتكتل جفعات زئيف الإستعماري) ضمن ما يعرف "بمشروع القدس الكبرى". أو ما تعتبره إسرائيل"الرؤية التطويرية الإسرائيلية لمدينة القدس"، والذي بدوره يجعل من الجدار والتجمعات الإستيطانية السابق ذكرها هي الحدود الجديدة لبلدية القدس، في نفس الوقت، إستبعاد عدد من التجمعات الفلسطينية شرق المدينة (120000 مقدسي فلسطيني) خارج حدود المدينة وحرمانها من الحقوق والخدمات3.

3معهد أبحاث السياسات التطبيقية، أريج، معلومات التجمعات.

إعتداءات المستعمرين للعام 2020م

رصدت هيئة مقاومة الجدار والإستيطان ما يزيد عن (930) إعتداء للمستعمرين خلال العام المنصرم، ليشهد بذلك إرتفاعاً ملحوظاً في وتيرة الإعتداءات مقارنة بالعام الماضي، والتي أضحت أكثر عنفاً وتطرفاً من أي وقت مضى لاسيما في ظل الرعاية الكاملة لهذه الإعتداءات من قِبل سُلطات الإحتلال، في تبادل واضح للأدوار بين عصابات المستعمرين وقوات الإحتلال، والذي يدلل على وجود سياسة ممنهجة لتضيق الخناق على الفلسطينيين، إذ يأتي تشكيل مليشيات وعصابات للمستعمرين أمثال " شبيبة التلال " و" تدفيع الثمن "، كدليل واضح على منهجية إجراءات الإحتلال في الأراضي الفلسطينية.

وقد تركزت هذه الإعتداءات بشكل مكثف في محافظات القدس، نابلس والخليل، اللواتي شهدن ما يزيد عن 63% من مجمل إعتداءات المستعمرين.

وقد إنقسمت الإعتداءات إلى قسمين:

أولاً: الإعتداءات الجسدية:

دُهس خلال العام المنصرم (19) مواطن فلسطيني، من بينهم نساء وكما كان أغلبهم أطفال، حيث سجل العام المنصرم حالتي دهس لمواطنتان فلسطينيتان برفقة اطفالهم وهما: السيدة اسماء رزق السلايمة و 2 من اطفالها، قرب حاجز 60 في البلدة القديمة بمدينة الخليل. والسيدة هناء حسن شكري مرشد وطفلها جود سلطان فاروق مرشود 5 أعوام قرب بلدة حوارة، مما أدى أى إصابتهما برضوض، وأُدخلوا على أثرها الى المشفى للعلاج.

كما أُصيب (197) مواطن فلسطيني، نتيجة الإعتداء عليهم من قبل المستعمرين سواء ب الضرب، رشق الحجارة، وإطلاق النار.

ثانياً: الإعتداء على الممتلكات الفلسطينية المنقولة وغير المنقولة:

الإعتداء على الأراضي: وتشمل (الإستيلاء على الأراضي، تجريف الأراضي، إقامة البُؤر الإستعمارية أو نصب المنشآت) ، حيث أهملت مناطق زراعية وتضررت بشكل كبير بسبب منع المزارعين من الوصول إلى أراضيهم وحراثتها والإعتناء بها، بالإضافة إلى عمليات تجريف الأراضي من قبل المستعمرين ومحاولة الإستيلاء، كما يندرج تحت هذا الإطار ظاهرة " البُؤر الإستعمارية"، التي توسع مجال المستعمرات وتضاعف مساحة الأراضي المنهوبة والذي تجلى بوضع كرفانات وإقامة خيام للمستعمرين. وفي محافظة طوباس والأغوار الشمالية تسارعت وتيرة إعتداءات المستعمرين المتطرفين فيها، وبلغت ذروتها منذ تلويح إسرائيل بتمرير مخططات الضم التي تشكل الأغوار جزء كبيراً منه وتناغماً مع ذلك إتسعت رقعة الهجمات الإستعمارية على المحافظة بالبناء الإستعماري، والسيطرة القسرية على أراضي المواطنين وإتساع دائرة الهجمات التنكيلية على المواطنين ومزارعهم التي تشكل سلة فلسطين الغذائية، الامر الذي كبَّد المواطنين خسائر فادحة إستهدفت مصادر أرزاقهم، حيث قامت مجموعة من مستعمري مستعمرة "مسكيوت" بوضع سياج شائك في محيط مساحة من الأراضي الواقعة شرق خربة مكحول، وأصبح خلف هذا السياج ما يزيد عن 30 ألف دونم مُنع الفلسطينيين من دخولها، وبهذا السياج تم إغلاقها بشكل كامل أمام الفلسطينيين في محاولة للإستيلاء عليها، مع العلم أن معظم هذه الأراضي ملكية خاصة.

إقتلاع وتجريف وقطع وحرق الأشجار والمزروعات: بَلغ مجموع الإعتداءات على الأشجار والمزروعات (75) إعتداء، نَجَمَ عنه إقتلاع وإلحاق الضرر ب (6507) شجرة زيتون وكرمة، وقد تركزت الإعتداءات في تجمعات يطا، حواره، بورين، بيت اسكاريا، قريوت، برقه، الخضر، الجبعه، حلحول، ترمسعيا.

الإعتداء على المنازل: تمثلت بإقتحام بلدات ومنازل المواطنين والإعتداء عليها، بتكسير النوافذ والمحتويات وإلحاق أضرار مادية بها، كما وصلت إلى طرد ساكنيها في بعض الأحيان، وقد تركز معظمها في البلدة القديمة في الخليل.

الإعتداء على المركبات: تم رصد ما يزيد عن (137) مركبة وكتابة شعارات عنصرية معادية للعرب عليها خلال (97) إعتداء، كما تم تكسير زجاج مركبات أخرى نتيجة رشق الحجارة على مفارق الطرق.

تنفيذ ما يزيد عن (127) إقتحام للقرى والبلدات الفلسطينية، وإغلاق مفارق الطرق والقيام بأعمال إستفزازية للمواطنين الفلسطينيين، وقد تركزت الإعتداءات في قرى: بورين، كفل حارس، دير الحطب، سبسطيه، عوريف، دوما، النبي صالح، كفر قدوم، حوارة، مادما، الساوية والبلدة القديمة في الخليل.

الإعتداء على الاماكن المقدسة: حيث بلغ عدد الإقتحامات التي نفذها المستعمرين لساحات المسجد الاقصى بحماية قوات الإحتلال الى اكثر من (210) إقتحاماً، كما وحدث عشرات الإقتحامات لمنطقة قبر يوسف في نابلس، إضافةً الى التضيق على وصول المواطنين الى منطقة الحرم الإبراهيمي في الخليل.

إعتداءات المستعمرين حسب المحافظات موزعة على الأشهر للعام 2020م

المحافظة	كانون الثاني	شباط	آذار	نيسان	آيار	حزيران	تموز	آب	أيلول	تشرين الأول	تشرين الثاني	كانون الأول	مجموع الاعتداءات
القدس	23	21	20	3	3	26	23	21	19	23	24	29	235
نابلس	10	8	19	14	13	26	19	18	11	36	18	29	221
الخليل	6	10	13	16	10	12	10	8	5	12	11	21	134
رام الله	5	5	14	8	9	4	2	5	4	8	4	18	86
سلفيت	4	5	6	11	2	2	8	2	4	9	5	13	71
طوباس والأغوار	1	11	5	4	-	3	4	4	4	6	3	3	48
بيت لحم	3	3	5	11	4	4	2	2	4	8	3	13	62
اريحا	1	2	2	3	-	4	1	-	1	1	-	2	17
جنين	-	1	2	2	1	3	-	-	2	1	7	5	24
قلقيلية	3	3	-	-	1	4	2	3	2	-	2	6	26
طولكرم	-	-	3	-	2	-	-	-	1	-	-	-	6
المجموع	**56**	**69**	**89**	**72**	**45**	**88**	**71**	**63**	**57**	**104**	**77**	**139**	**930**

التوزيع النسبي لإعتداءات المستعمرين حسب المحافظة

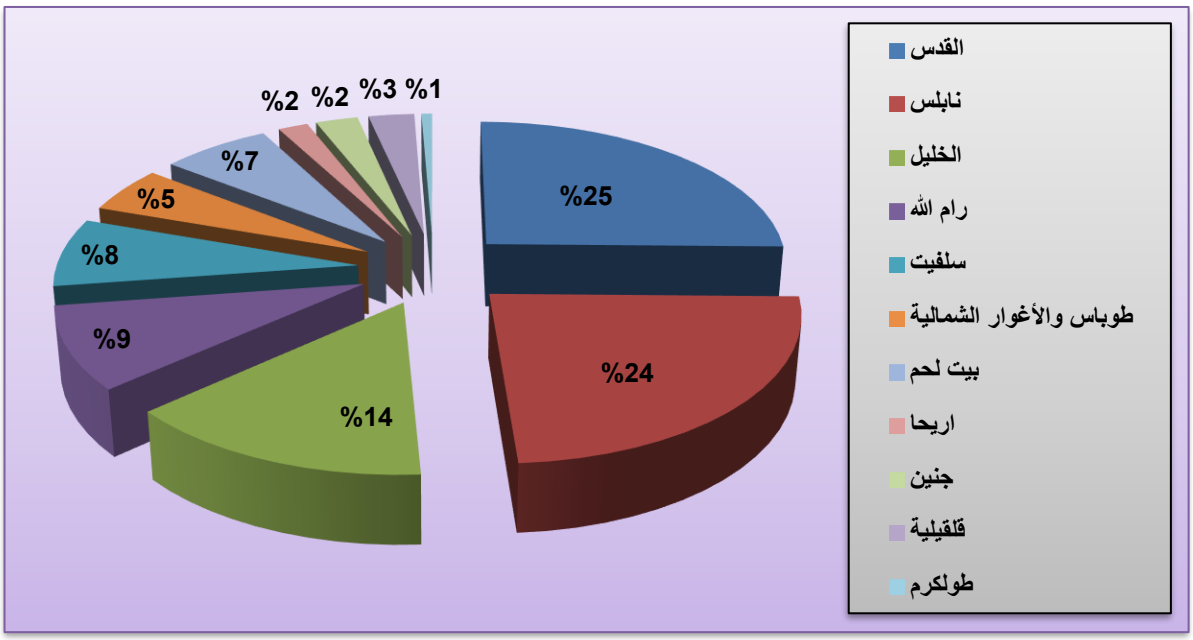

إعتداءات المستعمرين حسب نوع الإعتداء موزعة على الأشهر للعام 2020م

الشهر / الإعتداء	كانون الثاني	شباط	آذار	نيسان	آيار	حزيران	تموز	آب	أيلول	تشرين الأول	تشرين الثاني	كانون الأول	المجموع
دهس	2	1	-	-	-	2	1	1	2	1	5	4	19
الإعتداء بالضرب	3	8	13	9	6	11	3	2	3	9	7	11	85
إطلاق نار	1	1	4	4	2	1	2	1	1	1	1	-	19
تهديد بالقتل	1	1	-	1	-	-	-	-	-	-	1	2	6
إضرام نار	1	-	-	1	4	11	8	6	4	5	-	2	42
الإعتداء على المركبات	6	8	6	3	3	5	4	6	7	5	4	40	97
الإعتداء على المنازل	5	3	6	2	4	5	2	4	1	5	3	15	55
اقتلاع وتجريف الاشجار والمزروعات	5	2	11	6	7	1	3	2	3	16	9	10	75
الاعتداء على الأراضي	4	5	16	19	6	15	18	12	14	20	12	13	154
تقيد الحركة ومنع الوصول	-	6	2	3	-	1	1	1	-	6	-	1	21
اقتحام القرى والمواقع الاثرية	3	12	12	22	10	12	6	4	4	13	14	15	127
اغلاق طرق	-	2	-	1	1	2	-	2	-	-	-	4	12
خطف ومحاولات خطف	1	-	1	1	-	-	-	2	-	-	1	-	6
طعن	-	-	-	-	1	-	-	-	-	-	-	-	1
نهش وخدش من كلاب حراستهم	-	-	1	-	1	1	-	-	-	-	-	-	3
الاعتداء على الاماكن المقدسه	24	20	17	-	-	21	23	20	18	22	22	23	210
المجموع	**140**	**79**	**103**	**57**	**63**	**71**	**88**	**45**	**72**	**89**	**69**	**56**	**932**

إعتداءات المستعمرين حسب نوع الإعتداء للعام 2020م

نوع الإعتداء	المجموع
دهس	19
الإعتداء بالضرب	85
إطلاق نار	19
تهديد بالقتل	6
إضرام نار	42
الإعتداء على المركبات	97
الإعتداء على المنازل	55
إقتلاع وتجريف الأشجار والمزروعات	75
الإعتداء على الأراضي	154
تقيد الحركة ومنع الوصول	21
إقتحام القرى والمواقع الأثرية	127
إغلاق طرق	12
خطف ومحاولات خطف	6
طعن	1
نهش وخدش من كلاب حراستهم	3
الإعتداء على الأماكن المقدسه	210
المجموع	932

إن إعتداءت المستعمرين تأتي ضمن نشاط إستراتيجي تسمح به سُلطات الإحتلال وتشارك فيه بشكل مباشر وعلني، محاولةً بذلك خنق الفلسطينيين وسلب المزيد من أراضيهم والذي بدوره يسهل السيطرة على ما تبقى من الضفة الغربية ومواردها، يأتي ذلك كله في غياب المحاسبة والمساءلة القانونية، وفي ظل الصمت العالمي عن إدانة مثل هذه الجرائم في مخالفة واضحة للأعراف والمواثيق الدولية.

معطيات وأرقام:

نوع الإعتداء	المجموع
دهس	19
عدد الجرحى	197
الإعتداء على المركبات	137
إقتلاع وتجريف وتقطيع الأشجار	6507
الإعتداء على الأراضي / بالدونم	1894

ملحق 2: الصور

مستعمري مستعمرة "شيلو" خلال دخولهم منطقة نبع سيلون للسباحة به وتلويثه برفقة قوات الإحتلال

كفر الديك، قطع أشجار الزيتون من قبل مستعمري مستعمرة بروخين في منطقة سموكة

حرق أشجار الزيتون من قبل مستعمري مستعمرة "اليشيم" على أراضي بلديتي كفر الديك ودير بلوط

بورين، إعتداء المستعمرين على المنازل في المنطقة الشرقيه لقرية بورين

بورين، إعتداء المستعمرين وقوات الإحتلال على الأراضي والمزارعين في قرية برقة برام الله

إغراق أشجار الزيتون بالمياه العادمة من قبل مستعمرو مستعمرة "ليشيم" المقامة على أراضي دير بلوط غرب سلفيت

إغراق أشجار الزيتون بالمياه العادمة من قبل مستعمرو مستعمرة "عيليه" المقامه على أراضي فلسطينية

أقام مستعمرون بُؤرة إستعمارية جديدة بإسم "معوز ايستير" على أراضي كفر مالك

تسييج الأراضي الواقعه الى الشرق من خربة مكحول بالأغوار الشمالية من قبل المستعمرين

تسييج الأراضي الواقعه الى الشرق من خربة مكحول بالأغوار الشمالية من قبل المستعمرين

إصابة المواطن عبد الباسط ابو رفيق بحجر برأسه من قبل المستعمرين خلال هجومهم على المنازل

الواقع الإنساني وإجراءات التهجير القسري في القدس

تبلغ مساحة القدس المحتلة بشقيها الغربي والشرقي 125.4 كيلو متر، بعد أن وصلت عام 2008م إلى 124.2 كليو متر، ويبدو أنه تم إقتطاع 251 دونم من أراضي الفلسطينيين من مدينة بيت لحم وبيت جالا لضمها لمدينة القدس من دون الإعلان عن ذلك، كما حاولت الإعلان عن أراضي الفلسطينيين الواقعة خلف الجدار "أملاك غائبين".

بَلَغَ عدد سكان القدس عام 2020م، وِفق التقرير الصادر عن مركز القدس لشؤون السياسات 919 ألف نسمة منهم 349.600 عربي يشكلون 38% في حين يبلغ عدد اليهود 570 ألف نسمة من مجموع سكان المدينة المقدسة.

القدس مقسمة إلى قسمين، الغربي الذي يضم 99% من السكان يهود و 1% فلسطيني من حملة الجنسية الإسرائيلية، في حين ينتشر الفلسطينيين في القدس الشرقية، ونسبتهم بين سكانها 62% في حين تبلغ نسبة اليهود 38% (البالغ عددهم 218 ألف يهودي) منتشرين في غالبيتهم العظمى في المستوطنات التي ضمتها إسرائيل، بعد عام 1967م. وصنفتهم على أنهم سكان دائمين في المدينة بدلاً من مواطنين.

إشتدت الإنتهاكات الإسرائيلية بحق المقدسيين عام 2019م بعد إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إعترافه بمدينة القدس كعاصمة لدولة إسرائيل، ونتيجة لحملتي إنتخابات جرت في نفس العام. وتنقسم فيها الإعتداءات إلى مجموعة من الإعتداءات هي:

أغلاق المدينة أمام الفلسطينيين

ما زالت مدينة القدس المحتلة مغلقة بشكل محكم أمام الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة بواسطة معابر وجدران وحواجز للعام الثلاثين على التوالي. ويسمح الدخول إليها بتصريح عمل إلى إسرائيل، أو تصريح علاج في المستشفيات الفلسطينية أو الإسرائيلية. وباستثناء ذلك، يمنع على الفلسطينيين الدخول إليها مهما كانت الأسباب حتى لو كانت بهدف الصلاة في المسجد الأقصى الذي لا تَعترف بمكانته لا في الديانة الإسلامية ولا عند المسلمين.

وعادة ما تشهد المعابر المؤدية للمدينة المحتلة، البلغ عددها 13 معبراً، مثل معبر قلنديا وحزما والأنفاق في مدينة بيت لحم، وغيرها من المعابر، أزمات طاحنة تمتد أحياناً لساعات طويلة، هدفها إنهاك المقدسيين، وإجبارهم على البحث عن بديل مريح أكثر من الذهاب يومياً إلى المدينة بهدف العمل أو الدراسة أو تلقي الخدمات الصحية والتعليمية.

مواجهة جائحة كورونا

واجه المقدسيون خلال العام الماضي، أسوة ببقية مدن ودول العالم جائحة كورونا، التي تركت أثراً عميقاً عليهم نظراً لعدم إهتمام سُلطات الإحتلال بتقديم العلاجات لهم، وتفضيل تقديمها لليهود سكان دولة الإحتلال على بقية فئات السكان من ضمنهم الفلسطينيين سكان القدس الشرقية.

وتشير المعطيات الفلسطينية إلى إصابة أكثر من 20 ألف فلسطيني بالفيروس خلال العام المنصرم، ووفاة 180 منهم، وهي أعلى نسبة في كل المناطق الفلسطينية المحتلة، بما فيها فلسطين ما قبل عام 1948م.

واكتفت سُلطات الإحتلال بمحاربة جائحة كورونا في القدس المحتلة، بواسطة فرض غرامات باهظة على السكان الفلسطينيين في القدس مثل إقتحام مقراً للمحتفلين بسبت النور، ومخالفتم باكثر من 1500 دولار لكل شخص، رغم إتخاذهم اجراءات التباعد، وبقية الإجراءات الصحية.

لم تكتف سُلطات الإحتلال بعدم تقديم الخدمات الصحية لسكان القدس المحتلة فقط، فقد أقدمت على إيقاف النشاطات التطوعية في هذا المجال وقامت بمصادرة المعدات وإعتقال المشاركين في التعقيم (البلدة القديمة) أو في الفحوصات (بلدة سلوان) أو في تقديم المساعدات الغذائية (الصليب الأحمر)، بحجة أن ما هو مقدم جاء من السُلطة الوطنية الفلسطينية.

لم يتوقف الأمر على عدم العلاج، بل أَهملت أحياء القدس المحتلة، مثل ضاحية البريد والرام وكفر عقب ومخيم عناتا وراس خميس وأبو ديس وغيرها من الأحياء، الواقعة خلف الجدار والمكتظة بالفلسطينيين من أية خدمات خاصة بالجائحة، ما سمح لهذا الفيروس الفتاك من الإنتشار بقوة وبسرعة في هذه الأحياء، ولا توجد معطيات دقيقة حول إنتشار الفيروس فيها.

وبالعكس، استغلت جائحة كورونا، من أجل تحويل إهتمام سكان الأحياء المذكورة إلى تلقي الخدمات من الجهات الفلسطينية في الضفة الغربية، آملةً من وراء ذلك تفريغ المدينة من الفلسطينيين العرب (مسلمين ومسيحيين) لصالح المستعمرين اليهود.

وبدلاً من مواجهة الكورونا في الأحياء المقدسية، زادت إنتهاكات الإحتلال الإسرائيلي بحق المقدسيين في جميع المجالات من دون إستثناء، مثل استخدام وسائل الإقامة الجبرية (المسمى بالمفهوم الإسرائيلي الحبس المنزلي) والنفي الداخلي (مثل الإبعاد عن المسجد الأقصى) أو حتى النفي إلى مناطق الضفة الغربية، أو الإستيطان الذي توسع بشكل لم تشهده المدينة منذ عقود بدعم من الإدارة الميركية السابقة، التي لم تأخذ مصلحة السكان الفلسطينيين بعين الإعتبار بشكل مطلق.

الإنتهاكات بحق المقدسات الإسلامية

رغم جائحة كورونا واصلت سُلطات الإحتلال الإسرائيلي وقطعان المستعمرين اليهود، إستهداف المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس المحتلة، حيث شَهدت الأماكن المذكورة إعتداءات وإقتحامات متواصلة، بدعم من الجهات السياسية الرسمية والشعبية، وبحماية من قوات وشرطة الإحتلال في مدينة القدس المحتلة.

سُجل خلال العام المنصرم أكثر من 255 إقتحام للمسجد الأقصى، حيث جرت الإقتحامات ما بين الساعة السابعة صباحاً حتى الساعة الحادية عشرة، ومن بعد صلاة العصر حتى قبيل صلاة المغرب. وتتطلع الجهات المسؤولة عن الإقتحامات إلى زيادة مضطردة في عدد المقتحمين ليصل إلى 100 ألف مقتحم، بهدف دفع الحكومة الإسرائيلية إلى السماح بالوجود اليهودي الدائم في المسجد الأقصى وساحته، كمقدمة لإعادة بناء الهيكل الثالث المزعوم.

وتأتي الإقتحامات في إطار ما يعرف بالتقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى الذي تتطلع حكومة الإحتلال فرضه في المكان. وترافقت الإقتحامات بإقامة الصلاوات التلمودية، ورفع صور ما يسمى بالهيكل الثالث، اللتان كانت شرطة الإحتلال تمنعها في الماضي.

كذلك لا بد من الإشارة، أن عدد المقتحمين للمسجد الأقصى وصل خلال العام المنصرم إلى ما يقارب من 18 ألف مقتحم من مختلف التيارات اليهودية العاملة على إعادة بناء ما يسمى بالهيكل الثالث.

إضافة إلى الإقتحامات، اتبعت بحق المكان سياسة جديدة تتمثل بعدم وجود المصلين بعد صلاة الصبح في المسجد الأقصى، حيث قامت وبذريعة محاربة جائحة كورونا بإقتحام المسجد بالقوة المسلحة، ووسط إطلاق الرصاص المطاطي والحديد المغلف بالبلاستيك وإستخدام الهروات بطرد المصلين من المسجد الأقصى.

على صعيد متصل، تواصلت الإعتداءات على مصلى الرحمة داخل المسجد الأقصى خلال العام الماضي، حيث جرت هذه الإقتحامات بالأحذية، وقامت بالإعتداء على من فيه في محاولة منها، إما بالضرب أو بالاعتقال أو بتصوير الموجودين كمقدمة لمنعهم من دخول المسجد الأقصى، هادفةً من وراء ذلك إغلاقه، إلى حين تحويله لمدخل الهيكل الثالث المزعوم وفق الرواية اليهودية - الصهيونية.

في السياق المذكور، أصدرت محكمة الإحتلال الإسرائيلي ،وبناءً على طلب من الشرطة الإسرائيلية قرار جديد بإغلاق مصلى باب الرحمة داخل المسجد الأقصى.

وضمن الإعتداءات على المسجد الأقصى، قامت سُلطات الإحتلال بنصب سماعات على الجدار الشمالي للمسجد الأقصى من دون أن يحدد هدف إستخدامها بعد.

وفي السياق ذاته، أصدرت سُلطات الإحتلال أكثر من 300 قرار إبعاد عن المسجد الاقصى، تضمنت رئيس الهيئة الإسلامية العليا الشيخ عكرمة صبري، ونائب مدير أوقاف القدس الشيخ ناجح بكيرات، ورئيس لجنة رعاية المقابر الإسلامية بالاوقاف الاسلامية، والدكتور إسماعيل نواهضة خطيب المسجد الاقصى.

وفي الوقت الذي داهمت فيه سُلطات الإحتلال مسجد الأدهمي في المدينة المحتلة، قامت مجموعة من المستعمرين اليهود بحرق مسجد البدرية القديم ببلدة شرفات في القدس المحتلة، حيث أتت النيران على أجزاء كبيرة منه.

كما أخطرت سُلطات الإحتلال سكان بلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى في مدينة القدس المحتلة، بهدم مسجد القعقاع المكون من طابقين وأعلمت الجميع بأن "القرار إداري" أي سريع التنفيذ.

وأعلنت سُلطات الإحتلال عن 110 دونمات من أراضي قرية النبي صموئيل، موقع أثري من أجل إقامة "حديقة وطنية تحمل معاني توراتية"، قرب مسجد النبي صموئيل. وحسب المخطط سيتم تحويل الموقع بما يشمل المسجد إلى السياحة العامة والسياحة الدينية الإسرائيلية.

ولم ينجو من الإعتداءات حتى مقابر الأموات، حين أعاقت سُلطات الإحتلال عمل المتطوعين في مقبرة باب الرحمة المحاذية للمسجد الأقصى، الذين حاولوا تنظيف المقبرة من الأعشاب والأوساخ التي تجمعت حولها نتيجة رفض بلدية الإحتلال السماح بتنظيفها. وتتعرض المقبرة لإعتداءات إسرائيلية متكررة وعمليات حفر وتهويد منذ فترات طويلة.

في السياق ذاته هدمت بلدية الإحتلال درجاً قرب المقبرة اليوسفية المؤدي إلى باب الأسباط، أحد أبواب المسجد الأقصى المبارك، وشرع الإحتلال بمسح أراضي المقبرة هناك وقام بوضع علامات في المكان، مع مواصلته سياسة الإبعاد والإعتقال لحراس المقبرة.

من جهة أخرى تواصل آليات تابعة لسُلطات الإحتلال أعمال حفر ملاصقة لسور مقبرة مأمن الله الإسلامية التاريخية في القدس المحتلة، التي تعتبر أقدم المقابر الاسلامية في القدس.

كما هدمت سُلطات الإحتلال وبلدية القدس سور مقبرة "الشهداء" (الجزء الشمالي) للمقبرة اليوسفية في منطقة باب الأسباط في القدس، تمهيداً لتنفيذ مخطط "مسار الحديقة التوراتية" في المكان.

مقابل الإعتداء على الأموات ومقابر المسلمين في مدينة القدس المحتلة أصدرت سُلطات الإحتلال قراراً يقضي بمصادرة قطعة أرض تبلغ مساحتها 1.5 دونم، في حي وادي الربابة في بلدة سلوان لإستخدامها مقبرة للمستعمرين اليهود المتواجدين في المنطقة، وسبق أن قامت سُلطات الإحتلال بزراعة قبور وهمية في المكان المستهدف قبل عدة سنوات.

على صعيد متصل، لم تنجو الماكن المسيحية المقدسة من عمليات الإستهداف، حيث أضرم أحد المستعمرين اليهود النيران داخل كنيسة الجثمانية في منطقة وادي قدرون بالقرب من باب الأسباط في القدس ما ألحق أضرار بالغة فيها.

الجدول التالي يوضح الإعتداءات على الأماكن المقدسة في القدس المحتلة خلال العام المنصرم

المكان	عدد الإعتداءات	نوع الإعتداء	نوعية التهويد	ملاحظات
المسجد الأقصى	255	إقتحامات وصلوات تلمودية	أمر واقع بناء كنيس	18 ألف مُقتحم
مساجد	2	هدم سور وإخطار هدم مسجد		
كنيسة الجثمانية	1	حريق		
صادرة أراضي / تهويد	111.5		حديقة توراتية ومقبرة على 1.5	
إعتقالات وإبعاد عن المسجد الأقصى	300			
إعتداءات على مقابر إسلامية	3	هدم درج منع تنظيف وحفريات		
العدد الإجمالي للإعتداءات	**260 إعتداء**[4]			

[4]. الاعتداءات أكبر بكثير لو تم تفصيلها خاصة في مجال الاعتقالات حيث لا تتم الاعتقالات مرة واحدة، بل خلال عشرات المرات، وبالتالي لم نرى ضرورة بتعداد الاعتقالات.

شهداء وجرحى

أطلقت سُلطات الإحتلال الإسرائيلي النار على مجموعة من الشبان حيث إستشهد شابين الأول من سلوان في القدس. والثاني من مدينة قباطية قضاء جنين، بعد أن أطلقت عليه النيران في البلدة القديمة من القدس المحتلة. في غضون ذلك، واصلت إسرائيل احتجاز جثماين الشهداء الفلسطينيين الـ 4.

في سياق متصل أصيب عشرات الفلسطينيين بالرصاص المطاط والحديدة المغلف وبالضرب المبرح بالهروات ورش الغازات على مختلف أنواعها، خلال تفريق قوات الإحتلال المظاهرات والتجمعات المحتجة على ممارسات الإحتلال في مختلف بلدات القدس، خاصة في سلوان والعيسوية.

إعتقالات ،إقامة جبرية ونفي مؤقت

سجل العام الماضي إرتفاعاً حاداً في عدد الأسرى والمعتقلين من مدينة القدس المحتلة، حيث تشير المعطيات الصادرة عن مؤسسات حقوق الأنسان، أن قوات الإحتلال الإسرائيلي إعتقلت 1975 سجين من بينهم 366 قاصر (من بين القصر 3 فتيات) و 97 إمرأة[5].

وضمت قائمة المعتقلين بعض الشخصيات الدينية والمسؤولين في وزارة الأوقاف من حراس وحارسات ومهنيين في مجالات مختلفة بالمسجد الأقصى.

ورغم الأفراج عن عدد كبير من المعتقلين فقد فُرض على أكثر من 300 معتقل منهم عدم الإقتراب من المسجد الأقصى لفترات تتراوح من 5-180 يوم.

في حين فَرضت الإقامة الجبرية (الحبس المنزلي) على أكثر من 30 معتقل ومعتقلة، في حين فُرض على بعض المعتقلين النفي خارج القدس، وهي إحدى السياسات التي تتبعها قوات الإحتلال بحق الفلسطينيين سكان القدس الشرقية منذ عام 2005م.

كما فرض على عدد غير محدد من المُفرج عنهم إجراء عدم الإقتراب من مكان محدد لفترات تمتد من 14-180 يوم تبدأ من يوم الإفراج.

وفي حالات معينة طلبت كفالة طرف ثالث من أجل الإفراج عن أسرى معينيين، عادة ما يكونون من الأطفال.

هدم منازل ومنشآت

تعددت أنواع هدم المنازل والمنشآت في مدينة القدس، إضافةً إلى الأسباب التي ذُكرت لهدم المنازل في الضفة الغربية، أضيف بند البناء قرب الجدار، ليكون سبباً من أسباب الهدم في مدينة القدس، التي تضاف إليها أنواع هدم، بشكل يختلف عن مثيلتها في الضفة، وهي:

الهدم الإداري: الذي يملك صلاحيات استخدامه رئيس البلدية، بصفته رئيس اللجنة المحلية للتخطيط، والثاني مدير لواء القدس في وزارة الداخلية بصفته رئيس اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء في القدس. ويستخدم هذان المسؤولان صلاحيات إصدار أوامر وقرارات هدم للمنازل الجديدة أو لم يكتمل البناء فيها أو لم تسكن حتى 30 يوم من إصدار أمر الهدم الإداري. وتُعتبر قرارات الهدم من هذا النوع هي قرارات سياسية، أكثر منها قرارات مهنية.

أوامر الهدم المُقرة من قبل محكمة الصلح أو من محكمة الشؤون المحلية، التي تتم بعد توجيه لائحة إتهام بحق المُخالف. وتتعامل المحكمة مع الأبنية التي بنيت قبل 5 أعوام وأكثر من إصدار أمر الهدم. وهي بالعادة تأخذ وقت طويل. لكنها وعندما يتعلق بالأمر بأبنية عربية فإنها تُسرع من الإجراءات المتعلقة بالهدم، كما هو الحال مع حي البستان في سلوان.

[5]. مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الانسان، معاناة مضاعفة في مواجهة سياسات السجان، تقرير شهر كانون أول عام 2021، حول عدد المعتقلين في عام 2020.

الهدم الذاتي، وهو هدم غير رسمي، تتوجه من خلاله سُلطات الإحتلال للمعني بهدم منزله وتطلب منه هدم منزله أو تقوم هي بهدمه، مع تغريمه تكاليف الهدم التي تصل إلى أكثر من 100 ألف شيكل. ويحتل هذا النوع من الهدم المستوى الثاني.

والأخطر من عمليات الهدم هو ممارسات مؤسسات التخطيط والبناء في مدينة القدس، الذي يواجه من خلالها الفلسطينيين شتى أنواع التمييز العنصري، الهادف لطرد السكان الفلسطينيين أصحاب الأرض الأصليين، وإيجاد أغلبية يهودية، ما أوجد صعوبات هائلة أمامهم للعيش في المدينة المقدسة، دفعت بعشرات الالاف منهم إلى البحث عن منازل لهم خارج المدينة. وإضافة إلى ذلك، أعلنت سُلطات الإحتلال وبلديتها عن الكثير من أراضي الخاصة، أراضي خضراء يمنع البناء فيها بشكل مطلق. الأمر الذي تسبب بإنتشار البناء غير المرخص، وبالتالي كانت النسبة العظمى من عمليات الهدم تتم لأسباب تتعلق بعدم الحصول على رخصة بناء.

إجمالاً شهد عام 2020م في مدينة القدس 174 عملية هدم في القدس لشقق ومنازل ومنشآت، منها 83 شقة ومنزل في مختلف أحياء وقرى القدس، حيث كانت أكبر نسب هدم قد تمت في سلوان وجبل المكبر والعيسوية وصور باهر.

إضافةً لذلك، هدمت 6 منازل قيد الإنشاء في مختلف أنحاء المدينة. كما أُحرق منزل بعد أن أَطلقت سُلطات الإحتلال قنابل الغاز على المتظاهرين والمنازل العربية في قرية أبو ديس.

إضافة لذلك هَدمت غرفة خشبية وكوخ وغرفتين زراعيتين ودرج مقبرة وجزء من منزل، في حين إنهار منزل إنتاج الحفريات التي تقوم بها سُلطات الإحتلال في البلدة القديمة من مدينة القدس المحتلة. كما طال الهدم شقتين قيد التجهيز. وفي السياق المذكور، بَلغ عدد عمليات الهدم والتخريب 9 .

كما هدمت سُلطات الإحتلال 42 منشأة تجارية، منها 14 قيد الإنشاء، وجزء من محل تجاري واحد. كما أقدمت سُلطات الإحتلال خلال العام المنصرم على هدم حظيرتي أغنام و 3 مخازن وإسطبل واحد للخيل.

على صعيد آخر هَدمت قوات الإحتلال 14 بركس وصادرت 3 بركسات ومعرشان. كما هدمت 5 منازل من الصفيح و6 أسوار وأرضيتان لمنازل. ونتيجة للهدم الذي وقع في مدينة القدس المحتلة تم تهجير 400 نسمة.

إخلاء منازل

إضافة إلى عمليات الهدم، أقدمت سُلطات الإحتلال الإسرائيلي وبدعم من محاكم الإحتلال، على إخلاء منزلين في بلدة سلوان ما تسبب بتشريد أصحاب المنازل بدعوى أن ملكية الأرض المقامة عليها الأبنية تعود لليهود.

لكن الأخطر خلال العام المنصرم، هو قرارت الطرد الجماعي للسكان الفلسطينيين بحي الشيخ جراح في القدس المحتلة وبلدة سلوان حيث صدر عن المحكمة المركزية في المدينة 8 قرارات إخلاء، ما يتسبب بتشريد 8 عائلات من الحي المذكور في حال تنفيذه. وتضمن القرار تغريم العائلات المذكورة مبالغ مالية وصلت إلى أكثر من 100 ألف شيكل تكاليف محاماة لجمعية "نحلات شمعون" الإستيطانية.

وعلى نفس الصعيد، أمرت محكة الصلح في المدينة المحتلة إخلاء 6 منازل في بلدة سلوان لصالح جمعية المستمرين اليهود "عطيرت كوهنيم".

تجريف أراضي

أقدمت سُلطات الإحتلال على أعمال تجريف وبناء سلاسل حجرية في واد الربابة في سلوان. على صعيد أخر قامت مجموعة من المستوطنين بتسييج أرض في العيسوية بهدف مصادرتها، وجرت عملية التسييج تحت أعين الشرطة الإسرائيلية.

كما جَرفت 3 قطع أراضي قطعت من إحداها الأشجار، وعلى نفس الصعيد وجهت مجموعة من إخطارات تجريف الأراضي في البلدة.

مصادرة أراضي

في مدينة القدس، وتحديداً في قرية صورباهر، صادرت قوات الإحتلال دونم أرض يملكه أحد مواطني القرية من دون علمه بقرار المصادرة، بذريعة إقامة منشآت عامة عليها.

على صعيد آخر، وفي أراضي الضفة الغربية بدأ العمل على تطوير شارع يربط مستعمرة بمستعمرة نافيه يعقوب، على أراضي قرية حزما، لتسهيل تنقل المستعمرين اليهود إلى مدينة القدس المحتلة.

مصادرة ممتلكات

أقدمت سُلطات الإحتلال المختلفة ومعها بلدية القدس على مصادرة (5) مساكن متنقلة وبركسات (3) ورؤوس أغنام (3) ومعرشان (2) وحواسيب (4) ودفيئة زراعية (1) ومركبات (3) بدعوى أن أصحابها يتلقون رواتب من السُلطة الوطنية الفلسطينية وطرود غذائية، ولوازم منزلية (1) ومعدات لورشة حدادة (1) وجرافة (1) بدعوى أنها تعمل من دون ترخيص.

على نفس الصعيد، صادرت سُلطات الإحتلال مبالغ مالية تقدر 380 ألف شيكل من مواطنين ومن 9 حسابات بنكية بحجة أن أصحاب هذه الأموال يتلقون الرواتب من السُلطة الوطنية الفلسطينية.

على صعيد أخر حطمت سُلطات الإحتلال زجاج (9) سيارات خلال إقتحامها لمخيم قلنديا.

إنتهاكات ضد التعليم

مَنعت سُلطات الإحتلال، خلال العام المنصرم، إفتتاح مدرسة الوعد الصادق من افتتاح عامها الدراسي بدعوى عدم حصولها على تصريح. بينما أغلقت مدرسة عبد الله بن الحسين للبنات في حي الشيخ جراح بدعوى تحويلها لمدرسة صناعية.

في حين أُبلغت شفوياً، من قبل سُلطات الإحتلال وبلدية القدس، مدارس القادسية (خليل السكاكيني) للبنات والقدس للبنين والمدرستين العمرية (المعلن عنها موقع أثري) والمولوية الكائنة في البلدة القديمة من القدس بإغلاقها مع بداية العام الجديد.

ورغم عدم إغلاق المدارس المذكورة، لكن ذلك يعتبر مؤشراً على النوايا الإسرائيلية الهادفة إلى السعي الدؤوب لتهويد البلدة القديمة من القدس المحتلة.

علاوةً عى ذلك، حُرم عشرات الطلاب المقدسيين الأطفال، خلال العام الماضي، من فرصة التعليم إما بسبب الإعتقال أو الحبس المنزلي الذي فُرض عليهم.

كذلك مَنعت النشاطات العامة في المدارس، حيث قامت سُلطات الإحتلال بمنع مدرسة المطران من قيامها بنشاط عام خاص بالمدرسة، واستدعت إدارة المدرسة والمطران عطاالله حنا للتحقيق معهم بخصوص النشاط المذكور.

منع النشاطات الوطنية والعامة

ضمن سياق منع التعامل مع المقدسيين كمجموعة وطنية، وفي إطار التعامل معهم بطريقة فردية، مَنعت سُلطات الإحتلال النشاطات الجماعية في القدس الشرقية حيث مَنعت نشاطاً جماهيراً في عناتا.

كما إقتحمت المقر المؤقت لجمعية الدراسات العربية في القدس المحتلة، معتدية على الموظفين فيه وقامت بمصادرت المعدات من أجهزة كمبيوتر وغيرها من الجمعية. كما صادرت يافطة تهنئة بمناسبة المولد النبوي الشريف عن مسجد الاربعين في بلدة العيسوية.

في السياق المذكور، مَنعت سُلطات الإحتلال مدرسة المطران من قيامها بنشاط عام خاص بالمدرسة، واستدعت إدارة المدرسة للتحقيق معهم بخصوص النشاط المذكور.

على صعيد آخر إقتحمت جمعية أمل التطوعية، وتمت مصادرة 4 أجهزة حاسوب منها، وتم تحذير أصحابها من استمرار العمل بدعوى أنها تعمل للسُلطة الوطنية الفلسطينية.

ومَنعت سُلطات الإحتلال جمعية الهلال الأحمر من توزيع طرود غذائية على المحتاجين في المدينة المحتلة وصادرت الطرود الغذائية، بدعو أنها قادمة من السُلطة الوطنية الفلسطينية.

على صعيد أخر، أَغلقت سُلطات الإحتلال محل حلويات في القدس لأن صاحبه يوزع الحلويات على المصلين بعد خروجهم من المسجد الأقصى.

وضمن سياسة ملاحقة المؤسسات العاملة في القدس، جددت سُلطات الإحتلال قراراً بتجديد إغلاق مكتب تلفزيون فلسطين، لمدة 6 أشهر، للمرة الثالثة على التوالي، كما إقتحمت "نادي الشباب الأهلي" في مخيم شعفاط في القدس. على صعيد آخر، اقتحمت قوات الإحتلال مركز يبوس الثقافي وصادرة مجموعة من ممتلكات المركز.

وفي بلدة سلوان إقتحمت قوات الإحتلال الإسرائيلي خيمة لفحص وعلاج مرضى كورونا، وصادرت المعدات الطبية، التي تُشرف عليها لجنة الطوارئ في البلدة بدعوى أن هذه المعدات قادمة من السُلطة الوطنية الفلسطينية.

إقتحامات

شهدت مدينة القدس على مدار العام الماضي أكثر من 600 أقتحام لقرى (مثل العيسوية وسلوان وجبل المكبر وصور باهر) ومنازل ومؤسسات. وخلال إقتحامها لهذه الأماكن، استخدمت قنابل الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي والمعدني والهروات في الإعتداء على الفلسطينيين سكان القدس المحتلة.

إضافةً إلى ذلك، استخدمت الحواجز العسكرية بكثافة في المدينة، حيث تشير المعطيات إلى نصب أكثر من 150 حاجز متنقل داخل المدينة المقدسة وفي القرى المجاورة لها، أو ما تسميه إسرائيل أحياء القدس العربية.

إعتداءات مستوطنين

إقتحمت مجموعة من المستوطنين قرية بيت صفافا وقامت بإحراق 13 سيارة تعود لسكان القرية الفلسطينيين. في سياق متصل أحرقت مجموعة من المستعمرين اليهود المنتشرين في القدس المحتلة مسجد البدرية القديم في بلدة شرفات في القدس وأتت النيران على أجزاء كبيرة منه.

كما قام المستعمرين اليهود المتمركزين في بلدة سلوان بمهاجمة سكان حي الربابة والاعتداء عليهم بالضرب المبرح، يذكر أن المستعمرين اليهود يمارسون استفزازات يومية واعتداءات يومية على سكان حي الربابة في البلدة.

كذلك تصدى المواطنين لمحاولة خطف طفل، ما دفعه إلى الإعتداء بالضرب والتهديد بالسلاح لمن حاول إنقاذ الطفل. وأطلق أحد المستعمرين اليهود النار على مباني بلدة حزما.

وفي بلدة بيت سوريك، بصق بعض المستعمرين اليهود على سيارات المواطنين المارة من أجل تخويفهم من فيروس كورونا.

سحب هوية

سجل خلال العام المنصرم سحب هوية مقدسي بحجة حصوله على جنسية أخرى.

تعزيز البناء اليهودي في مدينة القدس المحتلة[6]:

بعيداً عن عدد المؤسسات العامة والخاصة في مدينة القدس المحتلة بشقيها الغربي والشرقي، التي تميل فلكياً في عددها لصالح المؤسسات اليهودية في المدينة، يوجد في القدس 233.200 شقة سكنية يملك فيها المستعمرين اليهود 173 ألف شقة مُشكلة ما نسبته 74% من مجموع الشقق في المدينة، في حين يملك العرب الفلسطينيين 61 ألف شقة سكنية، مُشكلةً نسبة 26% من مجموع عدد الشقق السكنية في المدينة المحتلة. وهي نسبة تقل عن نسبة عدد الفلسطينيين الذين يُشكلون 38% من مجموع العدد الكلي لسكان المدينة. بمعنى آخر يُعاني الفلسطينيين نقصاً بالشقق السكنية بنسبة 12% ليصلوا إلى نسبتهم في السكان.

وخلال العام الماضي شَهدت مدينة القدس بشقيها الغربي والشرقي توسعاً في بناء الشقق مقارنة مع عام 2019م، الذي بُني فيه ذلك العام 2700 شقة، حيث بَلغ عدد الشقق التي تم بناؤها في كل مدينة القدس عام 2020م، بَلغ 3 ألاف شقة سكنية، ولم تُحَدد المصادر الإسرائيلية مكان البناء، لكن المؤشرات تفيد بأن البناء تم في حي روميمة الواقع غربي المدينة (405 شقة) وفي حي شمال رموت (177 شقة) الواقع في جزء منه في في المناطق الفلسطينية التي تم إحتلالها عام 1967م، وفي مستعمرة غيلوا (234 شقة) المقامة على أراضي مدينة بيت جالا التي تم احتلالها عام 1967م.

أما بقية الشقق فقد تمت إضافتها في بقية أحياء القدس المحتلة مثل مستعمرات هار حوما (جبل أبو غنيم) ونافيه يعقوب ورمات شلومو، وغيرها من المستعمرات المنتشرة في المدينة المحتلة.

توزيع الشق في القدس المحتلة حسب حدود بلدية الإحتلال – غربية وشرقية

ملكية الشقق	عدد الشقق	النسبة %
الشقق اليهودية	173 ألف	%74
الشقق الفلسطينية	61 ألف	%26
عدد الشقق الكلي	**234 ألف شقة**	

المخططات الهيكلية[7]

الأخطر في عام 2020م، هو إخراج المخططات الهيكلية المُقرة والتي تم ايداعها منذ أكثر من عشرة أعوام بعضها في مدينة القدس المحتلة من أجل إقامة مستعمرات جديدة، على أراضي الفلسطينيين في المناطق المحيطة بمدينة القدس، التي تم إحتلالها عام 1967م، التي ستضم لاحقاً للمدينة.

المخططات الهيكلية المطروحة جزء منها تم إقراره في الإدارة المدنية، لأن الأراضي المقصودة تقع في الضفة الغربية، والجزء الأخر من بلدية القدس، في حين وضعت بعض المخططات من قبل مكتب التخطيط الهيكلي في وزارة المالية، بينما يوجد مخطط هيكلي من وزارة الإسكان يتعلق بالبلدة القديمة من القدس. وجاءت المخططات الهيكلية على النحو التالي:

مخطط باب الورود (مخطط رقم 12269) – مخطط من قبل وزارة الإسكان لبناء 21 شقة وكنيس داخل البلدة القديمة من القدس على مساحة 3 دونمات من أراضي الفلسطينيين.

مخطط E1 (مخطط رقم 420/4): المخطط الذي أُقر عام 1999م، الذي يشمل 12 ألف دونم من أراضي الضفة الغربية، الذي تضمن بناء 12 ألف شقة ومؤسسة عامة وغيرها من الخدمات، على أن تكون المرحلة الأولى منه بناء 3426 شقة التي أعلن عنها رئيس وزراء الإحتلال الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو".

مخطط غفعات همتوس (خربة طباليا – بيت صفافا) (مخطط رقم 14295) – أقرالمخطط الإستعماري عام 2012م على أراضي قرية خربة طباليا من أراضي بيت صفافا، التي تم إحتلالها عام 1967م، لبناء 4 آلاف شقة من ضمنها ألف شقة

---

[6]. ميخال كورح ومايا ساسون: على أبوابك يا قدس، معطيات سنوية صادرة عن مركز القدس للسياسات، وهو مركز مختص بشئون القدس في جميع المجالات، 2020.

[7]. فك رسن في إقرار مخططات البناء في شرقي القدس، جمعية عير عميم، الموقع الاليكتروني www.ir-amim.org.il. الموقع الاليكتروني لصحيفة كول هعير خلال فترات مختلفة www.kolhair.co.il/category/jerusalem-new.

للسكان الفلسطينيين. لكن الشق المتعلق بالبناء للفلسطينيين تم إلغاؤه. وكجزء من المخطط أُعلن عن بناء 1077 من أصل 2600 شقة.

مخطط غفعات همتوس (خربة طباليا – بيت صفافا) (مخطط رقم 5834 د) - وهي جزء من المخطط الشامل لخربة طباليا في قرية بيت صفافا، وتعود ملكيته للكنيسة الأرثذوكسية وللمواطنين العرب من بيت صفافا. وينص المخطط المذكور على بناء 1081 غرفة فندقية، مع إمكانية إقامة أبنية للسكن.

المخطط الهيكلي هار حوما معراف (غرب جبل أبو غنيم) (رقم المخطط 13308) - لم يُقر المخطط، لكنه وفي حاله سيتوسع على حساب أراضي الفلسطينيين في صور باهر وبيت ساحور، حيث يتوقع إضافة 1500 شقة، بدلاً من 400 شقة، وسيُنهي تطويق القدس الشرقية بالكامل بالأحياء اليهودية، بعد ربطه بمستعمرة غفعات همتوس.

كيدمات تسيون (مخطط رقم 7659) - مخطط تُشرف عليه بلدية القدس، حيث سيتم البناء في المنطقة الواقعة بين الجدار الفاصل وراس العامود وجبل المكبر وأبو ديس، وينص المخطط على بناء 230 شقة سكنية.

رمات شلومو (مخطط رقم 11094) - توسيع مستعمرة رمات شلومو بـ 1100 وحدة سكنية، منها 19 مؤسسة عامة.

غيلو جنوب غرب – التوسع في أراضي مدينة بيت جالا من أجل بناء 2100 شقة.

بناء حي يهودي في عطروت وتطوير المنطقة الصناعية فيها - حيث تَعكف الجهات التخطيطية في بلدية القدس منذ عام 2017م على وضع مخطط تفصيلي لبناء 8 آلاف شقة سكنية وتطوير المنطقة الصناعية فيها.

أقرت بلدية القدس مخطط جديد لهدم مباني قديمة وبناء أبراج جديدة في نافيه يعقوب المقامة على أراضي الفلسطينيين في بيت حنينا وحزما، بلغ عددها 3 أبراج وتضم 206 شقة جديدة.

مخطط منحدرات ترومان (رقم المخطط 101-0192815) - وهي من أراضي العيسوية حيث ينص المخطط على بناء 201 شقة إضافة إلى بناء 1700 متر مباني عامة.

عدد الشقق حسب المخططات الهيكلية - المُقرة والمودعة

رقم المخطط	الحي او البلدة	عدد الشقق	ملاحظات
12269	البلدة القديمة من القدس	21 شقة وكنيس	3 دونمات
E1 (مخطط رقم 420/4)	أراضي عناتا والعيزرية والزعيم	12 ألف شقة ومؤسسة عامة	
14295	خربة طباليا – بيت صفافا مستعمرة غفعات همتوس	4 ألاف شقة سيتم بناء 1077 بشكل أولي	ألغي المخطط المتعلق بالفلسطينيين
5834 د	خربة طباليا – بيت صفافا مستعمرة غفعات همتوس	1081 غرفة فندقية	مع احتمال لبناء مستقبلي للسكن
13308	غرب جبل أبو غنيم مستعمرة هار حوما	1500 شقة	
7659	سلوان وابو ديس وجبل المكبر مستعمرة كيدمات تسيون	230 شقة	
11094	أراضي بيت حنينا – مستعمرة رمات شلومو	1100 منها 19 مؤسسة عامة	
غيلو جنوب غرب	أراضي مدينة بيت جالا	2100 شقة	
عطروت	قلنديا	8 ألاف شقة	
بيت حنينا	بيت حنينا	3 أبراج وتضم 206 شقة	
(101-0192815)	العيسوية	201 شقة و1700 مباني عامة	

شق شوارع

قررت بلدية القدس بناء شارع جديد في مستعمرة غيلو المقامة على أراضي الفلسطينيين في بيت جالا، مع إعداد مخطط تفصيلي لعمل المواصلات العامة في المنطقة وبناء مؤسسات عامة ورياض أطفال. وسبق أن وضعت المخططات المتعلقة بفتح الشارع منذ فترة طويلة جداً.

جمعيات القدس

لا يوجد تفصيل محدد حول الجمعيات العاملة في مدينة القدس المحتلة، لأن الجمعيات المذكورة لم يحدد مكانها إن كانت في القدس الشرقية أم الغربية. لكن لا بد من الإشارة الى أن عدد الجمعيات العاملة في مدينة القدس هو 3175 جمعية موزعة كالتالي: جمعيات التعليم والبحث 723 جمعية، وجمعيات الرفاه 78 وجمعيات البيئة 14 وجمعيات الرياضة والثقافة والتسلية 476 وجمعيات الإسكان والتطوير 60 وجمعيات المحاماة والقانون وحقوق الانسان 23، وبلغ عدد جمعيات التطوع 42 جمعية، في حين بَلغ عدد الجمعيات الدولية 12 جمعية، التي تضم بعض الجمعيات الإستيطانية مثل الجمعية العاملة على تهويد الشيخ جراح، أما الجمعيات الدينية فقد بلغ عددها 1787 جمعية، حيث يُعتقد أن العشرات منها (40 جمعية) تعمل في ما يسمى بناء الهيكل الثالث في الحرم القدسي الشريف، في حين يوجد في القدس 16 نقابة مهنية.

من الصعب تحديد الميزانيات التي تتلقاها هذه الجمعيات خاصة أنها موزعة على شقي القدس، لكنها تشكل أكثر من 10% من الجمعيات العاملة في إسرائيل وبالتالي فإنها تتلقى ما تقديره 9 مليار شيكل، حيث تصل ميزانيات بعض هذه الجمعيات إلى أكثر من 10 ملايين شيكل في العام، مثل عطيرت كوهنيم التي تعمل على تهويد البلدة القديمة من القدس وبلدة سلوان، التي تتلقى أكثر من 10 ملايين شيكل تبرعات من مالك نادي تشيلسي الانجليزي الملياردير الروسي الإسرائيلي رومان أبروموفيتش.

الوضع الإنساني في "قطاع غزة"

الواقع الإنساني في قطاع غزة خلال للعام 2020م

للعام الرابع عشر على التوالي لازال قطاع غزة يدفع فاتورة إنسانية كبيرة على كل الأصعدة، تسبب به إمعان الإحتلال الإسرائيلي في حصار وعزل القطاع عن محيطه الفلسطيني، مانعاً القطاع من فرصته الطبيعية بالحياة والتنمية والتطور والحياة الكريمة، ومُخضعاً القطاع لسلسلة من إجراءات العزل والعدوان العسكري.

وبالإضافة إلى سلسلة الإجراءات الإحتلالية التجويعية للقطاع فقد شَهد العام 2020م منحنى وبائياً خطيراً عانت منه كل الأراضي الفلسطينية إلا إن هشاشة الوضع الإنساني في قطاع غزة ساهمت في مضاعفة حدة آثاره على مجمل النواحي الحياتية في القطاع.

فمنذ مطلع العام 2020م، تم توثيق (892) حادث قصف وإطلاق نار تجاه أراضي المواطنين وممتلكاتهم ورعاة الأغنام والمزارعين في البر، و(309) حادث تجاه البحر، كما توغلت قواتها في أراضي القطاع (55) مرة خلال الفترة نفسها[8].

وأسفرت مجمل الإنتهاكات عن إستشهاد (6) مواطنين من بينهم طفلين، وإصابة (58) مواطناً من بينهم (16) طفلاً وسيدة، وإعتقلت (47) مواطناً بينهم (6) أطفال وسيدة، في المناطق البرية والبحرية والمعابر. كما تم توثيق وفاة (5) مرضى، من بينهم طفلين وسيدة، جراء مماطلة قوات الإحتلال في إعطائهم التصاريح اللآزمة للسفر وتلقي العلاج في الخارج[9].

ونَفذت قوات الإحتلال (320) إعتداءً بحق الصيادين وممتلكاتهم في قطاع غزة خلال 2020م. وتنوعت أساليب الإرهاب والقمع التي يُمارسها جيش الإحتلال بحق الصيادين بين إطلاق نيران رشاشاتها وقذائفها، أو من خلال ضخ المياه والملاحقة ومصادرة مراكبهم وأدواتهم، وأحياناً من خلال الإغلاق المفاجئ للبحر في وجه الصيادين. وسجلت (257) إعتداء في 2019م، بينما سجلت (320) إعتداء خلال 2020م، وهو ما يدل على مضي قوات الإحتلال بإرتكاب الجرائم والإرهاب بحق الصيادين العزل الباحثين عن لقمة عيشهم. وأصيب (18) صياداً بإصابات متفاوتة ما بين متوسطة وطفيفة، وإعتقل (9) صيادين بظروف قاسية وبطريقة مهينة. وعلى صعيد الإعتداءات على ممتلكات الصيادين وقواربهم، قد تم توثيق تدمير وتخريب (12) قارب صيد بعضها تضرر بشكل كبير والآخر بشكل جزئي. وسَرقت بحرية الإحتلال الإسرائيلي (4) قوارب أخرى بكامل معداتها وعتادها، وعلى مدار العام فقد صادرت وأتلفت مئات شباك الصيد. وواصلت قوات الإحتلال مصادرة حق الفلسطينيين في الوصول إلى مياههم وممارسة حقهم في الإبحار والصيد، حسب ما تنص عليه الإتفاقيات الدولية[10].

وعلى الصعيد البيئي في قطاع غزة، ووفقاً لعينات أخذتها سُلطة جودة البيئة من مياه الشاطئ منذ بداية شهر مايو المنصرم من شمال القطاع حتى جنوبه وتم تحليلها في مختبرات البيئة ووزارة الصحة، بينت النتائج أن قطاع كبير من شاطئ قطاع غزة غير صالحة للسباحة بسبب تلوثها الشديد. وأوضحت السُلطة، أن بحر غزة يستقبل يومياً ما يزيد عن 110 آلاف مترمكعب من المياه العادمة الغير معالجة التي يتم تصريفها من خلال نقاط التصريف المنتشرة على طول الشاطئ. وبناءً على نتائج تقييم الفحص الميكروبيولوجي والتفتيش الصحي لتحديد درجة الخطورة، فقد تم إصدار خرائط باللغة العربية والإنجليزية توضح للمصطافين أماكن التلوث على شاطئ البحر. ويشار إلى أنه قد نَفذَّت سُلطة جودة البيئة وبالتعاون مع وزارة الصحة وبمساعدة الشرطة البحرية الدورة الأولى لهذا العام من برنامج مراقبة جودة مياه شواطئ الإستحمام على طول ساحل بحر قطاع غزة، وذلك وفقاً لأحكام وقرار المواصفة الفلسطينية لمياه شواطئ الإستحمام.

---

[8] مركز الميزان لحقوق الإنسان، تقرير إحصائي خاص حول انتهاكات قوات الإحتلال الإسرائيلي في المنطقة مقيدة الوصول براً خلال العام 2020، 2021

[9] مركز الميزان، مصدر سبق ذكره

[10] إتحاد لجان العمل الزراعي، تقرير سنوي، اعتداءات قوات الإحتلال على قطاع الصيد في قطاع غزة، 25 يناير 2021

ويعتبر شاطئ بحر القطاع هو المتنفس الوحيد للمواطنين، جراء إنقطاع التيار الكهربائي والحصار المفروض عليهم ومنعهم من السفر للخارج[11].

وعلى الصعيد الصحي، ففي بيان نشرته وزارة الصحة الفلسطينية أكدت أن عدد الحالات المسجلة لمرضى السرطان خلال السنوات الأخيرة الماضية بلغ 8644 حالة، لافتتاً إلى إصابة 2000 فلسطيني في قطاع غزة بأمراض السرطان سنوياً. وأوضحت الوزراة بمناسبة اليوم العالمي للسرطان، أن هناك عوامل وراثية تضاعف من إمكانية الإصابة وأخرى بيئية. وذكرت أن سرطان الثدي يعتبر الأكثر شيوعاً في قطاع غزة بما نسبته 18% بين السيدات والرجال، يليه سرطان القولون، وسرطان الدم ثم سرطان الغدة الدرقية، ثم سرطان الرئة. ويعاني مرضى السرطان في قطاع غزة معاناة حقيقة نتيجة أزمة الأدوية الخاصة[12].

وعلى الصعيد الإجتماعي الإقتصادي في قطاع غزة ونتيجة للحالة الوبائية التي تصاعدت منذ مطلع الشهر السابع من العام 2020م، فقد تضرر نحو 160 ألف عامل، في القطاع معظمهم من عمال المياومة ممن كانوا يكتسبون قوت يومهم من الأعمال اليومية والمرتبطة بالمؤسسات والمنشآت التي أُغلقت أو تم تقليص نشاطها. كما تأثرت أوجه النشاط الإقتصادي في غزة تأثرت بشكل سلبي ومباشر بالجائحة، وذلك بالإضافة إلى تضرر عشرات الالاف من العمال الذين أصبحوا عاجزين عن توفير إحتياجات أسرهم الأساسية. وسجل الإقتصاد الفلسطيني تراجعاً حاداً يصل إلى 12% خلال عام 2020م، لتشهد معظم الأنشطة الإقتصادية تراجعاً في القيمة المضافة، ما أدى إلى إنخفاض ملحوظ في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ويقول مسؤول الإعلام في غرفة تجارة وصناعة غزة ماهر الطباع، إن إقتصاد القطاع يعاني من تراكم سنوات الحصار الإسرائيلي فيما ضاعفت أزمة جائحة كورونا من التدهور الحاصل. ويشير الطباع، إلى أن مرحلة التعايش مع جائحة كورونا لم تسمح سوى بعودة 20% من النشاطات الإقتصادية للعمل، فيما لا يزال 80% من السوق المحلية متأثراً بشكل واضح وخطير بأزمات البطالة والفقر. ويُنبه إلى تدني السيولة النقدية فضلاً عن تراجع حركة الصادرات بنسبة تتجاوز 60 % مقارنةً بالفترة التي سبقت جائحة كورونا، وهذا ما إنعكس سلباً على الناتج المحلي وواقع التجار وأصحاب المنشآت[13].

وبلغ عدد العاطلين عن العمل 373 ألف عاطلاً عن العمل في الربع الثالث 2020م، بواقع 208 ألف شخص في قطاع غزة و165 ألف شخص في الضفة الغربية. ما يزال التفاوت كبيراً في معدل البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ المعدل 49٪ في قطاع غزة مقارنة بـ 19٪ في الضفة الغربية[14].

وعلى الصعيد الصحي، فقد أشارت وزارة الصحة في غزة، بأن مستودعات الأدوية المركزية تعاني نقصاً حاداً وخطيراً في قائمة الأدوية الأساسية، حيث بَلَغ عدد الأصناف الصفرية من الأدوية 277 صنفاً من أصل 516 صنفاً، وبنسبة عجز وصلت إلى 53%، فيما يبلغ عدد الأصناف التي يكفي رصيدها لأقل من 3 شهور 67 صنفاً (13%). كما تعاني مستودعات الأدوية المركزية نقصاً حاداً وخطيراً في قائمة المستلزمات الطبية الأساسية، حيث بلغ عدد الأصناف الصفرية 274 صنفاً من أصل 853 صنفاً، بنسبة عجز وصلت إلى 32.1%، فيما يبلغ عدد الأصناف التي يكفي رصيدها لأقل من 3 شهور 61 صنفاً[15].

وتشير تقارير أن مادة الفحص المخبري P.K.U test ، اللازمة لإجراء الفحوصات المخبرية لكافة المواليد في قطاع غزة خلال الأسبوع الأول من الولادة، لتشخيص مرضى الفينيل كيتون Phenylketonuria، وتحديد معدل الأحماض الأمينية الضرورية لنمو وتكوين الدماغ وتطور الإدراك قد إستنفذت من المركز الصحية في غزة، وأن تأخير عملية التشخيص والفحص للمواليد يمكن أن تتسبب في مضاعفات خطيرة على صحة الأطفال تشمل تلف في الدماغ، ومشاكل عصبية مثل

---

[11] تصريح صحفي، عطية البرش، مسؤول المختبر البيئي في سلطة جودة البيئة، 2021

[12] وزارة الصحة الفلسطينية ، الدكتور أحمد الشرفا، رئيس قسم الأورام في مستشفى غزة الأوروبي، في بيان نشرته وزارة الصحة الفلسطينية بمناسبة اليوم العالمي للسرطان.بيان صحفي.

[13] صحيفة العرب، تقرير صحفي: الوباء يهدد الفلسطينيين بالجوع في غزة، الاثنين 11/01/2021

[14] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: يعلن نتائج مسح القوى العاملة للربع الثالث 2020 دورة (تموز-ايلول)، بيان صحفي.

[15] بيان صحفي، وزارة الصحة الفلسطينية، قطاع غزة.

النوبات والإرتجاف، ومشاكل في النمو، وقد تؤدي إلى التخلف العقلي. كما أن هذا الفحص يتم فقط في المختبر المركزي التابع لوزارة الصحة في غزة، حيث يتم جمع العينات (5000 إلى 6000 عينة شهرياً) من كافة المرافق الطبية في غزة، بما فيها تلك التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) لفحصها في المختبر المركزي[16].

ويعاني في غزة أكثر من 15 ألف طفل من أصل 55 ألفاً سنوياً من سوء تغذية، معظمهم مصابون بنقص الفيتامينات بنسبة ثمانية في المئة، أي أربعة أضعاف المسموح بها دولياً والتي تحددها منظمة الصحة العالمية بمعدل اثنتين في المئة. وبحسب مؤشرات منظمة الصحة العالمية، فإن أي مشكلة صحية تجاوزت نسبة الإصابة بها إثنتين في المئة، فإن المنطقة التي توجد فيها تلك الحالات تصنف "منكوبة"، وفق بيانات "يونيسف" فإن تسعة في المئة من أطفال غزة حتى سن الخامسة قصار القامة، وأكثر من خمسة في المئة يعانون من نقص شديد في الوزن، وثلاثة في المئة منهم يعانون الهزال، وتطابقت هذه المعلومات مع جهاز الإحصاء الفلسطيني، وفي غزة تبلغ معدلات وفيات الأطفال من بين 1000 مولود 24 حالة وفاة، بسبب سوء تغذية الحوامل، وأكثر من 25 في المئة من الأطفال يعانون من فقر الدم، وتُعزى الأسباب إلى إرتفاع نسب الفقر وعدم القدرة على توفير نوعية غذاء جيدة للأطفال، إضافة إلى الإعتماد على بدائل حليب الأم (الرضاعة بالزجاجة) عوضاً عن الرضاعة الطبيعية. ويعتمد أكثر من 80 % من سكان غزة على المساعدات الغذائية تقدمها "أونروا" أو الإعانة الإجتماعية (تقدمها الحكومة)، خصوصاً بعد إرتفاع نسبة البطالة إلى 70 % ، وفق إحصاء البنك الدولي، إلى جانب خسارة كل فرد عامل في القطاع قرابة تسعة آلاف دولار أميركي سنوياً نتيجة الحصار المتواصل منذ 15 عاماً، بحسب دراسة للمرصد الأورومتوسطي[17].

ويعاني القطاع من كارثة التلوث البيئي التي يعود جزء من أسبابها إلى أزمة الكهرباء، أجزاء كبيرة من الشاطئ إلى تفاقم أزمة إنقطاع التيار الكهربائي عن قطاع غزة، ما تسبب في تصريف أكثر من 115 ألف متر مكعب من مياه الصرف الصحي يومياً إلى شاطئ البحر دون معالجة أو بمعالجة جزئية، وتخطت نسبة تلوث مياه بحر قطاع غزة حاجز الـ75% بحسب تقارير رسمية صدرت عن مراكز صحية وبيئية عالمية، كشفت تحاليل مخبرية أجرتها جهات رسمية مختصة في قطاع غزة، عن تسبب أزمة الكهرباء في تدهور الوضع البيئي، وتلوث 75% من مياه الساحل الممتد على مسافة 40 كيلومتراً[18].

[16] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، بيان صحفي: أطفال غزة مهددون بتدهور أوضاعهم الصحية بسبب نفاذ مادة الفحص المخبريP.K.U test

[17] اندبدنت عربية، تقرير صحفي، *أطفال غزّة تحت سطوة سوء التغذية، عز الدين أبو عيشة، الجمعة 5 فبراير 2021*

[18] https://www.noonpost.com/content/27398

منظمة التحرير الفلسطينية
وحدة وطنية تعبئة قومية تحرير
هيئة مقاومة الجدار والاستيطان
Colonization & Wall Resistance Commission